

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام السابع – العدد 32: مارس 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي
المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحيوي



DOI Prefix: 10.33685/1411

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهماش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.م.د. عصام عيد الشافي (أكاديمية العلاقات الدولية اسطنبول ، تركيا)

د. رقولي كريم (جامعة سطيف ، الجزائر)

د. زويبر خواجه (جامعة تشارلزبراغ ، جمهورية التشيك)

د. ناصري سميرة (جامعة خنشلة، الجزائر)

د. نور البصراني (جامعة بني سويف، مصر)

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل (جامعة الموصل - العراق)

د. سعاد عون (جامعة عباس لغرور - الجزائر)

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمت.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهتمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة	
9	● الافتتاحية
11	● الاندماج المحلي للاجئين في المجتمعات المضيفة" دراسة حالة اللاجئين الصحراويين في الجزائر: جمال يحي (جامعة خنشلة، الجزائر - غسان الكحلوت (معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر).
35	● أزمة العُدِيد في الصراع القطري الظبباني والموقف العثماني البريطاني منه: محمود أحمد عبد اللهي أحمد (جامعة سكاريا، تركيا).
59	● مواقف الشباب السياسية وتفسيراتها السوسولوجية في ضوء التحولات المجتمعية الراهنة: دراسة ميدانية، إبراهيم إسماعيل عبده محمد (جامعة الملك سعود، السعودية).
91	● تدريس علم السياسة بالمغرب: بين الإطار النظري والتطبيقي: الطيب كزرارد (جامعة محمد الخامس أكسال الرباط-المغرب).
117	● دوافع الإصلاح السياسي في الدول المغربية: تونس نموذجا: سالك نبيلة (جامعة باتنة 1، الجزائر)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

يطرح فريق المركز وفريق عمل المجلة عددا جديدا في ظل عالم متقلب بصمته النزاعات وعودة الحروب العسكرية، نتيجة تأجج الصراع التقليدي الخامد بين الشرق والغرب، وهو الوضع الذي يفرز انعكاسات وخيمة تنسحب تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على عديد الدول في العالم ومن أبرزها الأزمات الإنسانية مثلما يندرج ذلك ضمن اهتمامات المقالة الأولى التي تناولت مشكلة اللجوء وما يتأتى عنها من أعباء تقع على عاتق المجتمعات المستضيفة، في سياق الصراعات يدرس المقال الثاني حالة الصراع التاريخي حول شبه الجزيرة القطرية وموقف بريطانية والعثمانيين من المسألة وبقاء التدايعات حاضرة رغم الماضي البعيد، أما المقالة الثالثة فتتحدث عن المشاركة المجتمعية للشباب المصري وأثرها على السياسات الداخلية والخارجية وكيف يلعب العامل الاقتصادي والرفاهية دورا حاسما في حسم هذه التوجهات .

كما تضمن العدد مادة هامة تعنى بموضوع يشمل بالدراسة مجال العلوم السياسية وطريقة تدريسه في المملكة المغربية كمثال عن تدريسه في الوطن العربي، وهو موضوع نراه على جانب كبير من الأهمية بالنظر إلى تعبير قدرة هذا العلم على إنتاج أطر تحليلية تضمن تفسير الظاهرة السياسية المتطورة والمتجددة وفي نفس الوقت على نقله من خلال العملية التكوينية للراغبين في دراسته بتوفير الأدوات والوسائل المطلوبة.

وأخيرا تضمن المقال الخامس بحثا حول استقصاء الأسباب التي أجمت الدعوة إلى ضرورات الإصلاح السياسي في الدول المغاربية كأزمة الشرعية وتدايعاتها على استقرار الأنظمة السياسية في الدول العربية .

تتمنى الهيئة العلمية للعدد لكافة القراء والمتابعين أعلى مستويات الاستفادة والتحصيل.

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحيايوي

"الاندماج المحلي للاجئين في المجتمعات المضيفة": دراسة حالة اللاجئين الصحراويين في الجزائر

Local Integration of Refugees Into Host Societies A Case Study Of Sahrawi Refugees In Algeria

د. غسان الكحلوت (معهد الدوحة للدراسات العليا)

ط/د. جمال يحيى (جامعة خنشلة، الجزائر)

Ghassan Elkhoulout (Doha Institute For Graduate Studies)

Djamel Yahi (University of Khenchela, Algeria)

Abstract:

This study comes to answer a main question centered on the extent of local integration of Sahrawi refugees in Algeria. As their host country for more than 45 years, by analyzing a set of legal, economic, and social indicators. Using the descriptive analytical approach based on the sample survey, by conducting a number of interviews with a study sample of the Sahrawi refugees in Algeria, then analyzing and discussing the field data to reach general results on the subject, which contributed to answering the question posed at the beginning.

The study reached a set of results that the process of local integration of Sahrawi refugees in Algeria, despite its complexity. However, it is almost complete in legal and social terms, as the Sahrawi refugees obtained a number of rights such as the right to education, health care, legal residency and freedom of movement internally and externally.

So far, they suffer from dependence on humanitarian aid as a result of the almost lack of livelihoods, especially job opportunities, which forces the host country to work on finding effective and quick solutions to these problems, especially since the situation of the Sahrawi refugees in Algeria has been protracted and calls for an actual focus on the process of local integration as a solution. In light of the conflict over their territory, the solution of which is not evident in the short and medium horizon.

Keywords: refugee, asylum, long-term asylum, local integration of refugees.

الملخص:

تأتي هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يتمحور حول مدى الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين في الجزائر؟ باعتبارها البلد المضيف لهم منذ ما يزيد عن 43 عاماً. وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على المسح بالعينة، من خلال إجراء عدد من المقابلات مع عينة دراسية من اللاجئين الصحراويين بالجزائر، ثم تحليل ومناقشة البيانات الميدانية للوصول إلى نتائج عامة حول الموضوع، والتي ساهمت في الإجابة على التساؤل المطروح في البداية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تصبّ في أن عملية الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين في الجزائر وبالرغم من تعقيدها، إلا أنها شبه تامة من الناحيتين القانونية والاجتماعية حيث حصل اللاجئون الصحراويين على جملة من الحقوق كالحق في التعليم، الرعاية الصحية، الإقامة القانونية وحرية التنقل داخليا وخارجيا، كما يحوزون اجتماعياً على القبول والترحيب من المجتمع الجزائري، غير أنهم لم يحظوا بنفس الفرص من الناحية الاقتصادية إذ يعانون لحد الآن من التبعية للمساعدات الإنسانية نتيجة شبه انعدام سبل كسب العيش وعلى رأسها فرص العمل، مما يفرض على البلد المضيف العمل على إيجاد حلول ناجعة وسريعة لهذه المشاكل، خاصة وأن وضع اللاجئين الصحراويين في الجزائر قد طال أمدهما يستدعي التركيز فعلياً على عملية الاندماج المحلي كحلٍ دائمٍ في ظلّ نزاع حول إقليمهم والذي لا يظهر حله جلياً في الأفق القريب والمتوسط.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ، اللجوء، اللجوء طويل الأمد، الاندماج المحلي للاجئين.

مقدمة:

تجبر النزاعات التي تحصل في مختلف مناطق العالم السكّان على مغادرة أوطانهم والهروب من أجل انقاذ أرواحهم وأهاليهم من الانتهاكات ضد حقوقهم الأساسية، فيضطرون إلى اللجوء للدول والأماكن التي يلقون فيها الحماية إلى حين إيجاد حلول نهائية للجوئهم عن طريق عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم في دول أخرى، أو العمل على دمجهم محلياً في الدول التي استضافتهم كحلٍ نهائيٍ لمحتهم، بالأخص عندما يطول أمد لجوئهم في تلك الدول نتيجة استمرار الوضع المهدد لحياتهم في بلدانهم الأصلية. وتعتبر قضية اللاجئين الصحراويين في الجزائر من أقدم قضايا اللجوء طويل الأمد لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إذ يزيد عدد سنوات تواجدهم في مخيمات تندوف بالجزائر عن الأربعين عاماً. وبما أن عملية الاندماج المحلي للاجئين تتميز بالتعقيد والارتكاز على ثلاثة مستوياتٍ رئيسيةٍ: قانونية، اقتصادية واجتماعية، يحصل فيها اللاجئ على مجموعة حقوق وفرص ويضطر لمجابهة الكثير من التحديات، فقد اهتمت هذه الدراسة بالبحث في مدى اندماج اللاجئين الصحراويين في الجزائر، خاصة وأن قضيتهم لم تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين.

هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور:

المحور الأول: الجانب المنهجي للدراسة: مشكلة الدراسة، الأهمية والهدف من الدراسة، المصطلحات والمفاهيم، الهيكلية، الإجراءات المنهجية: المنهج المستخدم، أدوات جمع البيانات، مجتمع البحث وعينته.

المحور الثاني: الجانب النظري للدراسة: الجذور التاريخية للقضية الصحراوية، مواقف الجزائر أطراف من القضية، الإطار القانوني للجوء في الجزائر، اللاجئون في الجزائر، اللاجئون الصحراويون في الجزائر، الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة، الأبعاد القانونية، والاقتصادية والاجتماعية للاندماج المحلي في الدول المضيفة للاجئين.

المحور الثالث: تحليل ومناقشة واقع الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين في الجزائر انطلاقاً من نتائج من البحث الميداني.

الخاتمة: النتائج العامة والتوصيات.

1. المحور الأول: الجانب المنهجي للدراسة

1.1. مشكلة الدراسة:

تفرض الأعداد الهائلة لتدفقات اللاجئين في السنوات الأخيرة أعباءً متزايدة على الدول المضيفة خاصة الواقعة في المنطقة العربية، ما جعل اللاجئين في تلك الدول يواجهون العديد من التحديات القانونية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة وأنَّ جُلَّ أزمات اللاجئين في الوطن العربي تصنف في خانة حالات اللجوء طويلة الأمد. ونجد من بين أكثر تلك القضايا قديماً في المنطقة العربية، قضية اللاجئين الصحراويين في الجزائر، إذ مضى أكثر من 43 عاماً على إنشاء مخيماتهم بها. وقد وصفت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لجوء الصحراويين في الجزائر على أنه واحد من أكثر الأوضاع المطولة للاجئين في العالم.¹

ترجع جذور قضية الصحراء الغربية إلى انسحاب اسبانيا من الأراضي الصحراوية بموجب اتفاقية مدريد 1975، ونتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية في هذا الإقليم قام الآلاف من الصحراويين بالانتقال إلى الجزائر طلباً للجوء نتيجة الخوف المهددٍ لحياتهم، وقد اعترفت الحكومة الجزائرية بهم كلاجئين واستضافتهم في الجنوب الجزائري، إلى أن يتمّ التوصل إلى حلٍّ دائمٍ لقضيتهم. ويعاني اللاجئون الصحراويين منذ قدومهم للجزائر ظروفًا صعبةً جداً يعتبرها البعض أنها الأكثر قسوةً في العالم، حيث يعتمد غالبية اللاجئين الصحراويين المقيمين فيها على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي.² وعلى ضوء استمرار النزاع حول إقليمهم، فإن قضية اندماجهم المحلي في الجزائر تطرح نفسها بشدّة، خاصة وأنَّ الجزائر من الدول المصادقة على الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951، وكذا البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام

¹UNHCR, Operational update (Algeria: 1 April-30June 2019), p.2.

²"الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه للاجئين الصحراويين في الجزائر"، برنامج الأغذية العالمي، 6 يونيو 2019، شوهد في 20 يوليو 2019، في:

<https://bit.ly/2keutPa>

1967¹، اللذين يؤكدان على ضرورة توفير البلد المضيف لشروط الإقامة والتوطين للاجئين. ومن هنا تأتي هذه الدراسة للبحث في مدى اندماج اللاجئين الصحراويين في الجزائر على المستوى القانوني، الاقتصادي والاجتماعي عطفاً على ما سبق تدفعنا فكرة الموضوع إلى طرح إشكال جوهري يرتبط بتعبير وضع الصحراويين وعلاقتهم بالمجتمع الجزائري بالإجابة على السؤال التالي:

ما مدى اندماج اللاجئين الصحراويين محلياً في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الأبعاد القانونية للاندماج المحلي للاجئين الصحراويين في الجزائر؟
- ما الأبعاد الاقتصادية لاندماجهم المحلي في الجزائر؟
- ما الأبعاد الاجتماعية لاندماجهم المحلي في الجزائر؟

2.1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الوضع العام للاجئين الصحراويين في الجزائر و عن قضية اندماجهم المحلي في المجتمع الجزائري قانونياً، اقتصادياً، واجتماعياً، من خلال تسليط الضوء على الفرص التي تقدمها الجزائر لهم والتي تساهم في تسهيل عملية اندماجهم المحلي، ومعرفة أهم التحديات التي يواجهونها، في ظل قضية لجوئهم طويلة الأمد.

3.1. أهمية الدراسة:

نقدر بأن هذه الدراسة قد تساهم في تسليط الضوء على إحدى القضايا التي لم تحظ باهتمام الباحثين والدارسين بالشكل والكيفية المطلوبين، فقد تُشكّل البيانات التي توفرها إطاراً مرجعياً ومنطلقاً للباحثين المهتمين بدراسة مواضيع مشابهة مستقبلاً، خاصة وأنّ استمرار النزاع حول الصحراء الغربية لا يزال مستمراً، وما يتبع ذلك من قضايا تستحق الدراسة.

4.1. مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

نعرض أدناه مجموعة من المصطلحات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث والتي تحل محل الموجه العام في تحليل الأفكار والإشكاليات

• اللجوء واللاجئ:

يُقصد باللجوء في القانون الدولي هروب الضحايا من الأخطار المُحدِقة بهم بسبب النزاعات المسلّحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية². أما اللاجئ فله الكثير من التعريفات، من أهمها التعريف الذي جاء في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 والتي عرفته بأنه "كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا

¹"البلدان غير الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951"، نشرة الهجرة القسرية، شوهد في 15 يونيو 2019، في: <https://bit.ly/2IHCVqo>

²محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17 (يناير 2017)، ص 161.

يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد".¹ كما عرفه بروتوكول سنة 1967 بأنه "كل شخص يدخل ضمن تعريف اللاجئ في المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، بعد حذف عبارة وقعت قبل 1 يناير 1951 وعبارة نتيجة مثل هذه الأحداث"، ما معناه إلغاء القيد الزمني والقيد الجغرافي الوارد في تعريف اللاجئ في اتفاقية 1951، سواء كانت هذه الأحداث وقعت قبل تاريخ 1951/1/1 أو بعده أو وقعت في أوروبا أو أي مكان في العالم.²

• اللجوء طويل الأمد:

تعرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حالة اللجوء طويل الأمد بأنها "الوضع الذي يجد فيه اللاجئون أنفسهم في حالة مستعصية طال أمدها، قد تكون حياتهم فيها غير معرضة للخطر لكن حقوقهم الأساسية وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية غير مكتفية رغم عدد سنواتهم الطويلة في تلك الوضعية، واللاجئ في هذه الحالة غالباً ما يكون غير قادر على التحرر من تلك الوضعية نتيجة الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية".³ كما تعرف أيضاً بأنها "حالة مجموعة من الأفراد يفوق تعدادهم 25 ألف فرد، ظلوا يعيشون خارج أوطانهم لما يزيد عن 5 سنوات في بلد مضيف معين، دون وجود بوادر مستقبلية لوضع حل قابل للتطبيق لحالتهم، ويستبعد التعريف للاجئين الفلسطينيين ضمن ولاية الأونروا".⁴

• الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة:

يمكن تعريف الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة بأنها عملية تتيح للاجئين إقامة علاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة ومستمرة داخل تلك الدولة، وأن يتم منحهم مجموعة أوسع من الحقوق بشكل تدريجي، كالحق في الإقامة الدائمة ومن ثم الحصول على الجنسية في مراحل متقدمة، ومن جهة أخرى خلق سبل لكسب العيش لتحقيق الاعتماد على النفس.⁵ والاندماج المحلي كحل دائم للاجئين يستقي جذوره من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 التي تدعو الدول إلى تسهيل عملية تجنيس اللاجئين، وهو ما تم تأييده من قبل اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث تمت الإشارة إلى الاندماج المحلي على أنه جزء من استراتيجية شاملة للحلول الدائمة.⁶ ولهذه العملية ثلاث أبعاد مهمة لتمكين اللاجئين من الاندماج بشكل ناجح: بعد قانوني، بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وهي تتطلب جهوداً من جميع الأطراف المعنية، فهي تتطلب أن تكون المجتمعات المعنية مرنة ومرحبة باللاجئين، وبها مؤسسات عامة قادرة على تلبية حاجاتهم، وللاجئون قادرون على التأقلم مع المجتمع والأوضاع الجديدة، دون التخلي عن هويتهم الأصلية.⁷

¹ الأمم المتحدة، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، المادة 1 الفقرة 2.

² الأمم المتحدة، البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة 1967، المادة 1 الفقر 2 و3.

³ UNHCR, Global trends: Forced Displacement in 2018, p.22, at: <https://bit.ly/2WU5yBh>

⁴ Ibid.

⁵ "الاندماج المحلي"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شوهو في 20 يونيو 2019، في: <https://bit.ly/2m8FiCT>

⁶ المرجع نفسه.

⁷ UNHCR, Rights of Refugees in the Context of Integration: Legal Standards and Recommendations, June 2006, p.8.

5.1. الإجراءات المنهجية:

1.5.1 منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق جمع بيانات ومعلومات دقيقة عن موضوع الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين بالجزائر ثم التعبير عنها كيفيا.¹ والقيام بتحليل وتفسير تلك المعلومات واستخلاص النتائج منها.²

2.5.1 أدوات جمع البيانات:

المقابلة:

تم استخدام المقابلة شبه المبنية Semi-Structured في هذه الدراسة، إذ قام الباحث بتحديد مجموعة من الأسئلة حسب كل محور (أبعاد الاندماج المحلي: قانوني، اقتصادي، اجتماعي)، بعدها تم إجراء 30 مقابلة مع لاجئين صحراويين في الجزائر (22 ذكور و 8 إناث) تتراوح أعمارهم بين 18 و 55 سنة، تمت مقابلتهم فرادى عبر عدة ولايات بالشرق الجزائري. مدة كل مقابلة تراوحت بين 45 دقيقة وساعة.

3.5.1 مجتمع الدراسة وعينته:

تمثل مجتمع الدراسة في مجموع اللاجئين الصحراويين في الجزائر من الجنسين، البالغين أكثر من 18 سنة. وقد تم استخدام "كرة الثلج Snowball Sampling" في اختيار أفراد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، نظرا لعدم وجود احصائيات وأعداد رسمية بأعداد اللاجئين الصحراويين في الجزائر، وأيضا لاستحالة الوصول إليهم لانتشارهم داخل مخيمات اللجوء الخمسة في منطقة تيندوف وكذلك في كل ولايات الجزائر.

2. المحور الثاني: الجانب النظري للدراسة

1.2. التطور التاريخي للقضية الصحراوية:

كانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية منذ سنة 1884، ومع انطلاق موجات التحرر في بلدان المغرب العربي واستمرار الاستعمار في إقليم الصحراء وتطور الأحداث السياسية فيه، تم تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو ما يعرف بجبهة البوليساريو في 10 ماي 1973³ بهدف مقاومة المحتل الإسباني، إذ بدأت الجبهة حربها مباشرة ضده بعد عشرة أيام على تأسيسها⁴. ونتيجة لخشية المغرب من خسارة هذا الإقليم وإرادته لضمه إلى الأراضي المغربية طالب بإحالة الملف إلى محكمة العدل الدولية، غير أن إعلان المحكمة الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 والذي خلصت

¹ محمد داودي وعبد اللطيف قنوعة، "الإجراءات المنهجية المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية التطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 3 (ديسمبر 2013)، ص 124.

² أحمد إبراهيم خضر، "الملاح العامة للمنهج الوصفي"، شبكة الألوكة، 6 فبراير 2013، شوهد في 20 يونيو 2019، في: <https://goo.gl/5MxWxj>

³ محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقارنة للتزاع من النشأة إلى عتبة التسوية (موريتانيا: المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام، 2008)، ص 60.

⁴ راغب السرجاني، بين التاريخ والواقع (القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2009)، ص 148.

فيه لعد وجود ما يبرر السيادة الإقليمية لأي من المغرب واسبانيا على الإقليم ولا يؤدي إلى أي تعديل في تطبيق حق تقرير المصير وفق القرار 1514¹، مما دفع بالمغرب للدعوة إلى تنظيم مسيرة خضراء من خلال خطاب ملك المغرب حينها إلى الشعب المغربي في 16 أكتوبر 1975 حول تنظيم تلك المسيرة نحو الصحراء الغربية في 6 نوفمبر 1975². وأمام هذا الوضع المتأزم اضطرت اسبانيا للتفاوض مع المملكة المغربية وموريتانيا وانتهت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا في 14 نوفمبر 1975، والتي صادقت عليها منظمة الأمم المتحدة وتم بمقتضاها تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وانسحبت القوات الاسبانية نهائياً من الإقليم في 26 فبراير 1976³. ومباشرة بعد ذلك أعلنت البوليساريو عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976⁴ وجعلت مقرها في تندوف بالجزائر، وقد اندلع نزاع مسلح بين القوات المغربية والموريتانية من جهة وجبهة البوليساريو من جهة ثانية مباشرة عقب اتفاقيات مدريد أواخر 1975 نتيجة دخول القوات المغربية والموريتانية للصحراء الغربية. ومع ازدياد حدة ذلك النزاع المسلح تدفقت موجات من الهجرة الجماعية للصحراويين على مخيمات اللاجئين الجزائرية المحاذية للإقليم. وبعد تخلي موريتانيا عن مطالبتها بالسيادة وانسحابها من إقليم وادي الذهب عام 1979، استمر النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو نتيجة استمرار تواجد القوات المغربية في الإقليم والتي أعلنت ضمه إلى التراب المغربي، إلى أن وصل النزاع إلى طريق مسدود عام 1988 حيث استطاعت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إقناع الطرفين بقبول وقف إطلاق النار وبخطة تسوية⁵، يتعين بموجبها تسوية مسألة السيادة على الصحراء الغربية عن طريق استفتاء. انتهت الحرب سنة 1991 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو" وفقاً لقرار مجلس الأمن 690 المؤرخ في 29 أبريل 1991 لتقوم بالإعداد والإشراف على عملية الاستفتاء على أساس أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار بين القوات المغربية وقوات البوليساريو في 6 سبتمبر 1991⁶. وكان من المقرر تنظيم الاستفتاء في غضون ستة أشهر يختار من خلاله الصحراويين بين الاستقلال أو الانضمام للمغرب، لكن ذلك الاستفتاء لم ينظم إلى حد الساعة، رغم دعوة مجلس الأمن الدولي المغرب وجبهة البوليساريو للدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى حل دائم يضمن حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، وقد عقدت عدة جولات ضمت وفود من كلا الطرفين بين 2007 و2012 تحت رعاية الأمم المتحدة لكنها لم تسفر عن أي نتيجة نظراً لرفض المغرب إجراء استفتاء تقرير المصير وتمسك جبهة البوليساريو بهذا الحل. وتظهر الخريطة أسفله حدود إقليم الصحراء الغربية التي تطالب بها جبهة البوليساريو حسب ما أقرته بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية عام 2011 (الخارطة 1).

¹ International Court of Justice, Sahara occidental: Western Sahara: advisory opinion of 16 October 1975, at: <https://goo.gl/twflGg>

² محمد بوبوش، "قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 130 (2008)، ص 13.

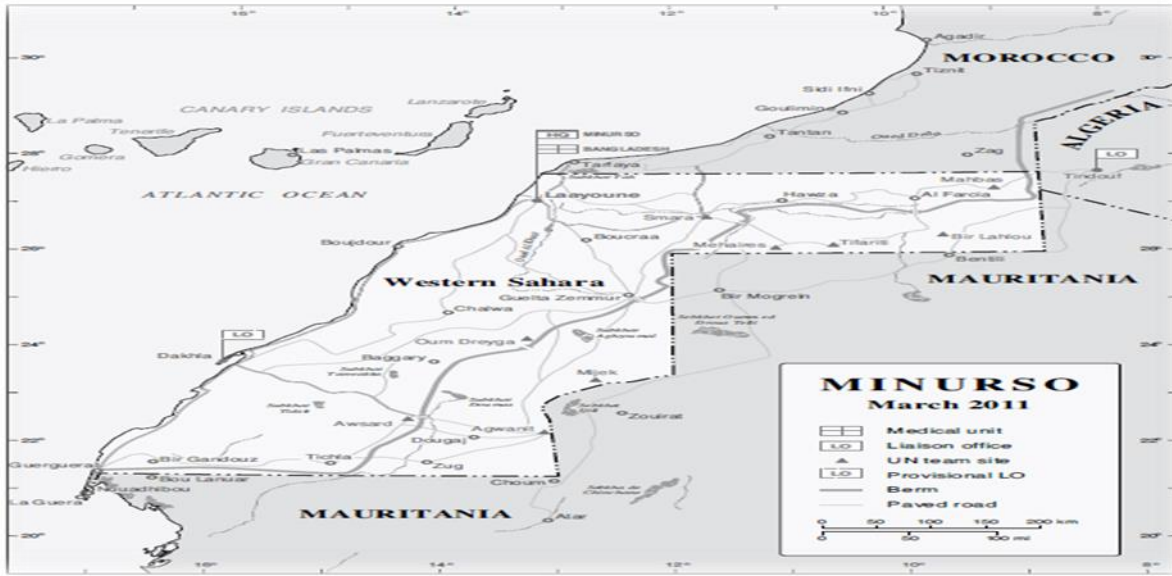
³ السرجاني، بين التاريخ والواقع، مرجع سابق، ص 151.

⁴ بوبوش، ص 14.

⁵ إلينا فيديان قاسميه، "التهجير المطول للصحراويين، التحديات والفرص داخل وخارج المخيمات"، خلاصة السياسات حول الهجرة القسرية 7، (2011)، ص 5.

⁶ بوبوش، "قضية الصحراء"، مرجع سابق، ص 17.

خارطة 1: خارطة الصحراء الغربية، بخصوص نشر بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، مارس 2011.



المصدر: مركز دراسات اللاجئين، خلاصة السياسات حول الهجرة القسرية 7، ص 5.

2.2. موقف الجزائر من القضية الصحراوية:

منذ طرحت القضية الصحراوية أمام المجتمع الدولي وموقف الجزائر لا يزال داعماً لكل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية¹، من منطلق تصفية الاستعمار عن طريق إقرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتحرره من الاستعمار، حيث أظهرت الجزائر تضامنها مع جميع الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير والاستقلال الدائم والشامل، ومن هذا المنطلق كانت الجزائر دائما تتحرك على مستوى المغرب العربي أو الإفريقي أو الدولي²، وأعلنت عن دعمها ومساندتها لجهة البوليساريو في كفاحها لتحقيق استقلال الصحراء الغربية فاعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها البوليساريو والتي انضمت إلى منظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وهو ما أدى إلى انسحاب المملكة المغربية من المنظمة الإفريقية³. ولقد أكدت الجزائر على موقفها الثابت من هذه القضية بمناسبة تقديم رأيها حول المقترح المقدم من طرف مبعوث الأمم المتحدة المتضمن تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وجمهورية البوليساريو، وذلك من خلال ما عبر عنه الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 22 ماي 2001 والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 20 جوان 2001⁴.

¹ مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق (سوريا: دار المختار، 1988)، ص 101.

² أحمد ماجد عبد الرزاق، "اتفاقية مدريد الثلاثية 14 تشرين الثاني 1975 وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها"، مجلة ديالي، العدد 38 (2009)، ص 40.

³ المرجع نفسه، ص 47.

⁴ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: S/2001/613، 20 جوان 2001، ص 17.

3.2. الإطار القانوني للجوء في الجزائر:

تعد الجزائر من الدول المصادقة على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الخاصة باللجئين سواء إقليمية أو دولية، فقد انضمت للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 في 7 فيفري 1963 وتم تحديد طرق تطبيقها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 274/63 المؤرخ في 25 يوليو 1963، كما صادقت على البروتوكول الإضافي لسنة 1967 دون ابداء أي تحفظات¹. صادقت الجزائر أيضا على الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية المستلهمة من أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول 1967². وأيضا إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي 1992³. من جهة أخرى قامت الجزائر بافتتاح مكاتب للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة أحدهما بالعاصمة والآخر في منطقة تيندوف⁴. غير أن ما يلاحظ هو عدم وجود قانون وطني واضح للجوء لحد الآن، كما أن غياب هيئة لمعالجة طلبات اللجوء جعل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر هي القائم بتحديد صفة اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص عديهي الجنسية⁵. إن عدم اعتماد الحكومة الجزائرية لقانون خاص يحدد وضع وكذا عدم إصدار وثائق وطنية لهم تكون ذات اعتراف لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا⁶، أدى إلى خلق مشاكل كبرى للاجئين في الجزائر خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحصول على وثائق وإقامة وضمان اجتماعي والاستفادة من سوق العمل والمأوى والكثير من الحقوق⁷. وهو ما أدى في الكثير من الحالات إلى قيام الحكومة بترحيل عدد كبير من اللاجئين وعديهي الجنسية نتيجة عدم تسوية وضعيتهم القانونية، على سبيل المثال: قامت الجزائر بترحيل حوالي 2766 شخص سنة 2012 على يد قوات الأمن الحدودية⁸. ليرتفع العدد إلى أكثر من 12 ألف سنة 2016 أغلبهم من مالي والنيجر، وذلك بعد تجميعهم في مخيمات في أقصى الجنوب الجزائري⁹.

4.2. اللاجئين في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول المستقبلية للاجئين من مختلف الجنسيات الإفريقية والعربية، لما تشهده الكثير من تلك الدول من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية ونزاعات مسلحة تسببت في غياب الأمن وعدم الاستقرار، كما أنها تمثل منطقة عبور

¹ شرافت اسماعيل، شرفة لوصيف، "الحماية الدولية للاجئين بين النص والممارسة: دراسة حالة اللاجئين السوريين"، رسالة ماستر في الحقوق، جامعة بحاية، الجزائر 2015، ص 9.

² جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية لسنة 1994. المرجع نفسه.

³ إسماعيل ولوصيف، "المرجع السابق، ص 26.

⁴ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تجميع عن الجزائر: تقرير أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 17 فبراير 2017، A/HRC/WG.6/27/DZA/2، ص 11.

⁵ The Assembly of Heads of State and Government, OAU convention governing the specific aspect of refugee problem in Africa, 20 June 1974, at: <https://goo.gl/jlCm88>

⁶ الأمم المتحدة، المرجع السابق.

⁷ محمد صائب موسيت، "جوانب هجرة الازمات في الجزائر"، نشرة الهجرة القسرية، في: <https://goo.gl/3ZsUHW>

⁸ عثمان لحياي، ربع مليون لاجئ في الجزائر، جريدة العربي الجديد، 16 يونيو 2016، شوهده في 24 يونيو 2019، في: <https://goo.gl/auE9W3>

نحو أوروبا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة خصوصا. إضافة إلى اللاجئين من المنطقة العربية كاللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين زاد عدد طالبي اللجوء منهم نظرا للتطورات الحاصلة في المنطقة في السنوات الأخيرة، والتدابير الأكثر تشددا وسياسات اللجوء الصارمة التي اعتمدها الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي¹، إذ كشفت الاحصائيات على تواجد لاجئين في الجزائر من أكثر من 40 جنسية مختلفة، وثمة ما لا يقل عن 260 ألف أجنبي عام 2012، 75 بالمئة منهم لاجئين أو طالبي لجوء.² وحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سنة 2017 فإن الجزائر تواجه تحدي زيادة عدد المهاجرين واللاجئين خاصة في المناطق الحضرية، حيث تحصي مجموع 6627 شخص مسجل في المناطق الحضرية.

5.2. اللاجئين الصحراويين في الجزائر

مع نهاية عام 1975 وبداية 1976 تم وصول أول قوافل اللاجئين الصحراويين إلى الجزائر، حيث أقامت لهم جهة البوليساريو مخيماً على مسافة حوالي 30 كلم من الحدود المغربية الجزائرية على مقربة من مدينة تيندوف في الجنوب الغربي بالجزائر على أمل العودة سريعا إلى الصحراء الغربية، ثم تم إنشاء أربعة مخيمات كبيرة تباعاً، لتضم حوالي 140 ألف لاجئ.³ مباشرة بعد إنشاء المخيمات بدأت أولى اللجان الداعمة للشعب الصحراوي من المجتمع المدني الإسباني والفرنسي في الظهور بين شهري أكتوبر ونوفمبر من نفس السنة، وهي التي وضعت أولى اللبنيات لحركة التضامن مع تلك المخيمات، ولعبت دورا هاما في ضمان البقاء السياسي والمادي للمخيمات والقاطنين بها.⁴ كما وقد اعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالهلال الأحمر الصحراوي بداية عام 1976، ومنه قامت اللجنة الدولية رفقة الحكومة الجزائرية بإرسال المساعدات الإنسانية الأولية لتلك المخيمات، كما قامت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الإسبانية بتقديم دعم مادي كبير لجهة البوليساريو وللقاطنين في المخيمات، ونتيجة حصول جهة البوليساريو والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المقامة على أراضي تيندوف على الدعم الدولي من الدول الصديقة كليبيا وكوبا وسوريا والجزائر وغيرها، تمكنت الجهة من بسط نفوذها على تلك المخيمات فوضعت دستورا خاص بها، وأنشأت الشرطة القائمة على المخيمات، وتم تنظيم الجيش والدولة والنظم القانونية والدينية.⁵ كما أسست قرب العاصمة الإدارية للمخيمات في مخيم "رابوني" الذي يبعد مسافة 25 كلم عن مدينة تيندوف الجزائرية ومطارها العسكري، عددا من المؤسسات الصحراوية الوطنية كالبرلمان والمجلس الوطني والمستشفى الوطني ومركز ضحايا الألغام الأرضية. وقد اتخذت مخيمات اللاجئين الصحراويين بالجزائر أسماء المدن الرئيسية في الصحراء الغربية كدليل على عدم فقدان اللاجئين الصحراويين الأمل في العودة يوما ما، وهي: العيون، السمارة، الداخلة، أو سرد، بالإضافة إلى مخيم خامس أصغر حجما أنشئ حول المدرسة الوطنية للإناث والمسعى مخيم 27 فبراير، بالإضافة إلى مخيم رابوني الذي يعتبر عاصمة إدارية للمخيمات أو للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والذي يتمركز فيه قادة

¹ المفوضية السامية، "النداء العالمي" مرجع سابق.

² موسيت، ص 47.

³ Janos Besenyó, "Sahrawi refugees in Algeria", AARMS, Vol.9, NO1, 2010, p. 70.

⁴ قاسميه، ص 6.

⁵ المرجع نفسه، ص 7.

البوليساريو¹ ويعتبر مخيم أو سرد هو أقرب المخيمات لمدينة تيندوف حيث يقع على مسافة 40 كلم، وأبعد المخيمات هو مخيم الداخلة الذي يقع على نحو 180 كلم، بينما يقع مخيم العيون على بعد 65 كلم ومخيم السمارة على بعد 50 كلم.² والخريطة التالية تظهر توزيع المخيمات والمسافة التي تفصل بينها:

خارطة2: موقع مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر.



المصدر: (2006- DARA, "Evaluation of DG ECHOs Action in the Sahrawi Refugee Camps, Tindouf, Algeria (2006-2009). 2009).

وتختلف مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر عن بقية المخيمات الأخرى التي تخضع لإدارة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ورقابتها، لأن جهة البوليساريو هي السلطة الوحيدة التي يتعامل معها اللاجئون³ وهو ما مكن الجهة من تسيير مجتمعها المدني ونظمها الاجتماعية بكل حرية ودون تدخل لأي طرف خارجي. خاصة وأن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد حصلت على الاعتراف من طرف أكثر من سبعين دولة، وأكدت على كينونتها كدولة من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الإقليمية لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.⁴

¹ European Strategic Intelligence and Security Center, "The Polisario Front Credible Negotiations Partner or After-Effect of the Cold War and 1 Obstacle to a Political Solution in Western Sahara?", p. 41, at: <https://goo.gl/TBZWxY>

² برنامج الأغذية العالمي. المجلس التنفيذي للدورة العادية الأولى. المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليقراها، 2003، ص 5.

³ Human Rights Watch, "Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps: Morocco/Western Sahara/Algeria", New York: HRW, 2008, p. 9. At: <https://goo.gl/tp4hkB>

⁴ قاسمية، ص 8.

6.2. الاندماج المحلي للاجئين في الدول المستضيفة

1.6.2. الاندماج المحلي كآلية للقضاء على مشاكل اللاجئين:

الاندماج المحلي عملية تفاعلية بين الطرفين اللاجئين والدولة المستضيفة، فحسب ما جاء به تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2003 بعنوان "بداية جديدة" الذي تناول موضوع اندماج اللاجئين في أوروبا، والذي لم يتم فيه التوصل إلى تعريف جامع لعملية الاندماج المحلي. بل تم اعتماد الاندماج المحلي للاجئ في الدول المضيفة، بأنه "عملية تفاعلية تقع مسؤوليتها على الطرفين: اللاجئ والبلد المضيف، وهي عملية ذات ثلاث أبعاد رئيسية: البعد الحقوقي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي".¹ وأمنه فإن الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة هي عملية بالغة الأهمية، كونها ترتبط بضمان الحقوق الأساسية وظروف الحياة الكريمة للاجئين، فوفق تعريف الاندماج في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، "فعلى الدول المضيفة توفير التوطين والإقامة للاجئين"²، وهو ما يسهل من اندماج اللاجئين في مجتمعاتها من جهة، ومن جهة أخرى تستطيع تلك الدول تجنب المشكلات التي قد تحدث نتيجة عدم اندماج اللاجئين وتكيفهم داخلها، ويتم ذلك من خلال العمل على توفير مختلف الخدمات كالتعليم، فرص العمل وغيرها، وبالتالي تسهيل عملية تكيف اللاجئين واندماجهم محلياً، دون وجود هواجس فقدان الهوية والذويان في تلك المجتمعات من أجل الحصول على مختلف الحقوق.

2.6.2. أبعاد الاندماج المحلي للاجئين في الدول المستضيفة:

للاندماج المحلي ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد القانوني:

يستند أساساً إلى مجموعة الحقوق التي يمنحها البلد المضيف للاجئين والتي تساعد في تسهيل عملية اندماجهم المحلي، تلك الحقوق القانونية التي لا بد أن تتوافق مع الحقوق الممنوحة لسكان الأصليين لذلك البلد.³ ومن بينها الحق في التعليم، و الحق في التمتع بالرعاية الصحية اللازمة، و الحق في الولوج إلى سوق العمل في ذلك البلد، و الحق في استخدام المرافق العامة، وحرية التنقل داخل البلد، والحق في تحقيق لم شمل أسرة اللاجئ و تجميعهم في البلد المضيف⁴، و بعد فترة من إقامتهم في ذلك البلد يحق لهم أيضاً الحصول على الإقامة الدائمة في البلد وكذلك الجنسية⁵. مثل ما قامت به الأردن مع اللاجئين الفلسطينيين.

¹ UNHCR, A NEW BEGINNING September 2013 Refugee Integration in Europe, September 2013.

² الأمم المتحدة، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

³ UNHCR, Rights of Refugees in the Context of Integration: Legal Standards and Recommendations, 2006, at: <https://goo.gl/6x3Jq>

⁴ UNHCR, refugee integration and the use of indicators: evidence from central Europe, December 2013.

⁵ Ibid.

ويمكن أن نجد هذه الحقوق من فحوى اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، والتي نصت أيضا على مبدأ بالغ الأهمية يساعد في عملية اندماج اللاجئين في الدول المستضيفة، ألا وهو مبدأ عدم الإعادة القسرية أو الإجبارية للاجئين إلى وطنهم الأصلي الذي يواجهون فيه خطرا مهددا لحياتهم.¹

البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي لاندماج اللاجئين في الدول المضيفة بشكل أساسي في اندماجهم في سوق عمل تلك الدولة، إذ عادة ما يواجه اللاجئون مجموعة من الصعوبات في دخول سوق عمل البلد المضيف، وفي الحصول على أجر عادل ومناسب لطبيعة العمل الذي يؤديه هذا إذا ما تمكنوا من الحصول عليه من الأساس، حيث تنخفض معدلات تشغيل اللاجئين وتنخفض معها أجورهم مقارنة بأجور العمال من مواطني ذلك البلد.² فلا يمكن أن يتحقق الاندماج المحلي في الدول المضيفة بالشكل المطلوب دون دمج اللاجئين في سوق العمل، ما يمكنهم من الاستغناء عن المساعدات الإنسانية الممنوحة من طرق المنظمات الإنسانية. كما أن الاندماج الاقتصادي لا يعود بالنفع على اللاجئين فقط بل على اقتصاد الدولة المضيفة أيضا، عن طريق مساهمتهم في تنشيط اقتصادها، وبالتالي يتحول أولئك اللاجئون من عبء اقتصادي على الدولة إلى فرصة لتطوير اقتصادها المحلي.³

البعد الاجتماعي:

يرتكز هذا البعد على اندماج اللاجئين في المجتمع المضيف اجتماعيا بحيث يصبحون جزءا لا يتجزأ من ذلك المجتمع، مع المحافظة على هويتهم الأصلية.⁴ وهذه العملية التفاعلية لا تعتمد على المجتمع المضيف لوحده، بل على اللاجئين أيضا. فالاندماج الاجتماعي يتأثر بمجموعة من العوامل والمؤثرات، بعضها يتعلق باللاجئ نفسه كمدى استعداداته للتأقلم مع الأوضاع الجديدة في البلد المضيف. بالإضافة إلى عوامل متعلقة بالبلد المضيف، كمدى تقبل مواطنيه للاجئين واستعدادهم للاندماج معهم في مختلف المجالات سواء مجال العمل، أو مؤسسات التعليم، أو المحيط السكني أو حتى العلاقات الشخصية،⁵

¹ الأمم المتحدة، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

² UNHCR, the Labour Market Integration of Resettled Refugees, 2013, at: <https://goo.gl/9h1Vqm>

³ سلى علي سالم إبراهيم، "اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين "الأفارقة والسوريين" في المجتمع المصري"، المركز الديمقراطي العربي، (يوليو 2017)، في: <https://goo.gl/sZ7H2x>

⁴ Kiagia, Maria, Maria Kriona, and Eugenie Georgaca, "Social Integration of Refugees and Asylum Applicants in Greece". Hellenic Journal of Psychology 7 (2010): 38-68. Accessed March 5, 2018, at: <https://goo.gl/2GtK5h>

⁵ Ibid.

3. المحور الثالث: "تحليل ومناقشة النتائج الميدانية"

1.3. أبعاد الاندماج المحلي للشباب الصحراويين اللاجئين في الجزائر:

1.1.3. البعد القانوني:

يضم البعد القانوني لعملية الاندماج المحلي للاجئين في المجتمعات المضيفة مجموعة الحقوق التي يمنحها البلد المضيف للاجئين، والتي تساهم في عملية اندماجهم المحلي، خاصة إذا ما توافقت تلك الحقوق مع الحقوق المكفولة لمواطني تلك الدولة، وهو ما يسهل عملية الاندماج المحلي والعكس صحيح، ومن جملة هذه الحقوق:

من أهم الحقوق التي يسعى اللاجئون لاكتسابها في المجتمعات المحلية، الحق في التعليم، ومن خلال المقابلات تبين أن جل المبحوثين قد تلقوا تعليمهم الابتدائي داخل المخيمات بتيندوف في مدارس ابتدائية تابعة للجمهورية الصحراوية، نتيجة قيام جهة البوليساريو مباشرة بعد تأسيس المخيمات سنة 1975 بإنشاء منظومة تعليمية محكمة تجسدت في بناء مجموعة من المدارس الابتدائية على مستوى المخيمات الخمسة وجعل التعليم فيها مجانيا واجباريا لكل أطفال المخيمات، وبالرغم من ذلك تظل الجمهورية الصحراوية-البوليساريو- بحاجة كبيرة للدعم في مجال التعليم، لذا كان يتم إرسال التلاميذ بعد إنهاء المرحلة الابتدائية إلى الدول الصديقة للشعب الصحراوي من أجل استكمال تعليمهم المتوسط، الثانوي والجامعي، وعلى رأسها الجزائر التي تعتبر أكثر الدول استقبالا للتلاميذ الصحراويين، نظرا لأن المدارس في المخيمات لا تستوعب جميع التلاميذ، كما أن عدد المتوسطات القليل وعدم وجود ثانوية ولا جامعة، جعل الطلبة الصحراويين يواصلون تعليمهم العالي بدورهم خارج المخيمات سواء في الجزائر أو في دول أخرى بعد الحصول على شهادة بكالوريا التعليم الثانوي الجزائرية.

مما سبق يتضح أن الجزائر قامت في إطار تضامنها مع الشعب الصحراوي المقيم في مخيمات اللاجئين بتيندوف، وكونها أيضا من الدول المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل منذ 16 أبريل 1993، والتي تلزمها بتوفير التعليم العام لجميع الأطفال المقيمين على أراضيها سواء مواطنين أو لاجئين¹، بمنح اللاجئين الصحراويين الحق في التعليم الحكومي المجاني خارج المخيمات بالنسبة للأطوار: المتوسط، الثانوي والجامعي، أين يتلقى التلاميذ والطلبة الصحراويون التعليم وفق المناهج الجزائرية وضمن أقسام مختلطة مع التلاميذ الجزائريين ما يساعد في عملية اندماجهم المحلي، نتيجة تلقيهم نفس الدروس ووصولهم على نفس المستوى والشهادات. من ناحية أخرى يستفيد التلاميذ والطلبة الصحراويين من نفس الخدمات التي يحصل عليها التلاميذ والطلبة الجزائريون في إطار مجانية التعليم في الجزائر كالإقامة في المدارس والثانويات والاقامات الجامعية، الاستفادة من المطاعم المدرسية والجامعية، النقل الجامعي والمنحة التي تقدم للطلبة كل ثلاث أشهر والمقدرة بـ 4000 دينار جزائري. كما أن عائق لغة التدريس في مختلف المراحل لا يطرح بالنسبة للتلاميذ والطلبة الصحراويين في الجزائر لأنهم يتحدثون اللغة العربية على عكس ما يواجهه زملائهم الذين يدرسون في كوبا أو إسبانيا على سبيل المثال أين يضطرون لتعلم لغة تلك البلد.

¹اليونيسيف، اتفاقية حقوق الطفل، بتاريخ 2 سبتمبر 1990.

من بين الحقوق أيضا الحق في الرعاية الصحية، حسب آراء المبحوثين فإن مخيمات اللاجئين الصحراويين بتيندوف تتوفر على مستشفيات ومراكز صحية أولية تابعة للجمهورية الصحراوية، إضافة إلى البعثات الطبية -خاصة الأوروبية- التي تشتغل في المخيمات في إطار عملها الانساني والتضامن مع اللاجئين. إذ تضم المخيمات مستشفين مركزيان وأربعة مستشفيات إقليمية و29 مركزا صحيا و5 صيدليات، وتقدم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشريكها المنفذ منظمة "ميديكو" الدعم للخدمات الصحية المقدمة من طرف جبهة البوليساريو، كما يوفر مكتب المجموعة الأوروبية للشؤون الإنسانية الأموال لبرنامج الصحة الشامل، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية اللقاحات لإجراء عملية التحصين الروتينية للأطفال دون الخامسة¹. أما خارج المخيمات فقد صرح الصحراويين المقيمون في الجزائر أي خارج المخيمات سواء للدراسة أو لأغراض أخرى أن لهم الحق في الرعاية الصحية بالمستشفيات العمومية الجزائرية مجانا مثلهم مثل باقي المواطنين الجزائريين عن طريق تقديم بطاقتهم الشخصية الصحراوية، أو بطاقة الإقامة في الجزائر في حال وجودها. أو في المؤسسات الصحية الخاصة عن طريق دفع تكاليف العلاج. ومنه فحق الرعاية الصحية والعلاج مكفول للصحراويين سواء داخل المخيمات أو خارجها، إذ تمنح الدولة الجزائرية لكل شرائح الصحراويين الحق في العلاج واستخدام المرافق الصحية العمومية مجانا مثل بقية المواطنين الجزائريين، فقط عن طريق استظهار البطاقة الشخصية الصحراوية التي تعادل البطاقة الشخصية للمواطن الجزائري، لكن عليهم دفع ثمن الحصول على الدواء، ما يشكل عائق أمام تلقيهم الرعاية الصحية الكاملة خاصة في ظل غلاء أسعار الأدوية.

من حقوق اللاجئين أيضا حق التنقل داخليا وخارجيا، صرح اللاجئون الصحراويون الذين تمت مقابلتهم أنهم يتمتعون بالحرية التامة في تنقلاتهم سواء داخل الجزائر أو خارجها، وهو ما أكده وزير العدل الصحراوي "حماده سلى" في تصريح سابق، حين قال أن حوالي 20 ألف شخص يسافرون كل عام من المخيمات إلى مناطق أخرى سواء الأطفال في الرحلات المدرسية أو لأغراض التدريب والطب وأغراض خاصة، ولا توجد إجراءات قانونية أو إدارية من شأنها منعهم من السفر والتنقل داخليا وخارجيا². فعند رغبة الصحراويين السفر خارج الجزائر إلى إحدى الدول التي لا تعترف بالجمهورية الصحراوية فهم بحاجة إلى جواز سفر جزائري، حيث يقومون باستخراجه بسهولة عن طريق مكتب خاص للداخلية الجزائرية بمقر وزارة الداخلية الصحراوية في مخيم الربوني³ بتيندوف، وهو نفس جواز السفر البيوميترى التي يحصل عليه المواطنون الجزائريون غير أنه خاص باللاجئين الصحراويين⁴، وقد أكدوا أيضا أن استخراجهم لجواز السفر الجزائري سهل من ناحية الوثائق المطلوبة والإجراءات المتبعة. بينما يستعملون جواز سفرهم الصحراوي الذي يستخرجونه من وزارة الداخلية الصحراوية بمخيمات تيندوف، للسفر إلى الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية والتي يفوق عددها 70 دولة.

¹ برنامج الغذاء العالمي، "المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها"، مرجع سابق، ص 8.

² هيومن رايتس ووتش، "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تيندوف للاجئين"، ديسمبر 2008، ص 96، في: <https://goo.gl/xzqpGg>

³ مخيم الربوني يعتبر بمثابة العاصمة الإدارية للجمهورية الصحراوية، إذ يضم كل المقرات الإدارية والوزارات ومكاتب المنظمات الدولي كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

⁴ يضم ملاحظة أنه جواز سفر رسمي لكن خاص باللاجئين الصحراويين في الجزائر.

أما بالنسبة للتنقل داخل الجزائر، فأكد المبحوثون أن ذلك يتم عن طريق استصدار تصاريح أو رخص للسفر من مديرية الأمن لمدينة تيندوف عن طريق مكتب تابع للداخلية الصحراوية هو من يقوم بتلك الاجراءات، وتقدم تلك التصاريح بسهولة للشباب فوق 18 سنة بمجرد تقديم الوثائق الدلة على أنه مواطن صحراوي مقيم بالمخيمات.

مما سبق يتضح أن الجزائر تقدم تسهيلات كبيرة جدا للاجئين الصحراويين من أجل تنقلاتهم داخل وخارج الجزائر، وخير دليل على ذلك هو منحهم الحق في الحصول على جواز السفر الجزائري رغم أنهم لا يحوزون على الجنسية الجزائرية، كما ينتقلون داخل الجزائر من خلال الحصول على تراخيص أمنية بسيطة عن طريق استظهار بطاقتهم الشخصية الصحراوية، وهو ما يساعد في اندماجهم المحلي كون حرية التنقل تعتبر عاملا مهما جدا في هذه العملية.

أما من ناحية الحق في تحقيق لم شمل أسرة اللاجئ وتجميعهم، فلاجئين الصحراويين في الجزائر الحق في الاستفادة مرة واحدة في الحياة من برنامج الزيارات الأسرية والذي تقوم بتنظيمه الأمم المتحدة، وهو يشمل نقل الأسر الصحراوية جوا من مخيمات تيندوف للاجئين إلى المناطق الخاضعة للمغرب والعكس أيضا، وهي زيارات تدوم 5 أيام فقط، وحسب احصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن البرنامج رتب لزيارات إلى المخيمات ل 6638 صحراويا منذ بدا المشروع في مارس 2004 إلى أكتوبر 2008، ونصف العدد تقريبا سافر من مخيمات تيندوف إلى الأراضي الخاضعة للمغرب¹. غير أن نسبة قليلة من المبحوثين استفادوا من هذه العملية ويرجعون ذلك إلى طول فترة الانتظار من أجل المشاركة في هذا البرنامج، وكذلك الضغط الكبير نتيجة أن عدد الراغبين في المشاركة يفوق بكثير عدد الأماكن المتوفرة وتعتيد الإجراءات.

نجد أيضا من اهم الحقوق القانونية التي يسعى اللاجئ للحصول عليها الحق في الإقامة والحصول على الجنسية، وفي هذا الاطار صرح المبعوثون بأن أي لاجئ صحراوي عند مغادرته لمخيمات اللاجئين بتيندوف من أجل الإقامة في أي منطقة من الجزائر عليه الحصول على وثيقة أمر بمهة أو *Ordre de mission* من طرف قطاع الأمن التابع لولاية تيندوف والمتواجد على مقربة من مخيمات اللاجئين، وهي وثيقة ضرورية عند مغادرة المخيمات، لكن لا تطلبها السلطات الجزائرية داخل البلاد لأن البطاقة الوطنية للمواطن الصحراوي كافية لتنقله وإقامته داخل الجزائر.

أما بخصوص الجنسية فقد صرح كل المبحوثين بأنه وبالرغم من أن القانون الجزائري يكفل لهم حق الحصول على الجنسية الجزائرية كونهم مقيمون بالجزائر لأكثر من 7 سنوات²، إلا أنهم يرفضون التخلي عن جنسيتهم الصحراوية والحصول على جنسية أخرى، وذلك من باب التمسك بهويتهم الصحراوية في إطار ممارسة مفهوم الدولة الصحراوية التي ينتمون إليها. مما سبق يتضح حجم التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية للاجئين الصحراويين على وجه الخصوص، فبالرغم من جنسيتهم الصحراوية إلا أن لهم الحرية المطلقة لدخول الجزائر بدون أي تأشيرة كما أن البطاقة الشخصية للمواطن الصحراوي بنفس القيمة القانونية لبطاقة هوية المواطن الجزائري فهي تتيح لهم التنقل بحرية والتمتع باستخدام المرافق العامة. وتذهب الجزائر أبعد من ذلك عندما تتيح لهم الحصول على الجنسية الجزائرية نتيجة إقامتهم لأكثر من سبع سنوات داخل الجزائر وهو أمر مهم جدا في عملية الاندماج المحلي للاجئين في أي بلد، فأقصى ما يمكن أن يقدمه البلد المضيف للاجئ

¹ هيومن رايتس ووتش، "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تيندوف للاجئين"، مرجع سابق، ص 99.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الجنسية الجزائرية، 2007، المادة 10.

هو منح جنسية البلد ليصبح مواطن مندمج نهائيا، وبالرغم من رفض الصحراويين الحصول على الجنسية الجزائرية تمسكا بهويتهم إلا أن بقية الامتيازات كتسهيل عملية إقامتهم الشرعية يعتبر عاملا مهما جدا لاندماجهم في الجزائر.

2.1.3. البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي لاندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة بشكل أساسي في اندماجهم في سوق عمل البلد المضيف، سواء في القطاع العمومي أو الخاص، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع اللاجئين الصحراويين في الجزائر تبين أن غالبيتهم لم تكن لهم تجربة عمل سابقة، نظرا لأن القانون الجزائري لا يسمح لهم بشغل الوظائف الحكومية سواء تم اعتبارهم لاجئين أو رعايا صحراويين داخل البلاد أي أجنب، لأن عقد تشغيل العامل الأجنبي يخضع بصفة عامة لقانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل والذي يمنع فيه المشرع الجزائري الهيئة المستخدمة منعا باتا من توظيف عمال أجنب إلا في حالة عدم وجود يد عامية محلية متخصصة¹. وذلك من باب الحماية القانونية لليد العاملة الوطنية من المنافسة الأجنبية. ومراعاة للاتفاقات الدولية الخاصة باللاجئين وعديمي الجنسية التي صادقت عليها الدولة الجزائرية يتعين على كل أجنبي يصل إلى الجزائر أن يتقدم إلى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى المراكز الحدودية حاملا جواز سفره أو أي وثيقة أخرى معترف بها من طرف الدولة الجزائرية.² ورغم أن الصحراويين يستثنون من إجراءات الدخول للجزائر إذ تتم بسهولة تامة، غير أن حرمان الشباب الصحراوي المنتخرج من الجامعات الجزائرية من الشغل يزيد من صعوبة حياتهم، لذا يلجأ غالبية الشباب الصحراويين إلى مخرج وحيد هو الالتحاق بالجيش الصحراوي في مخيمات تندوف بالرغم من انخفاض الأجور كونه لا يعد جيشا منظما جدا كما أنه لا يملك إمكانيات مادية كثيرة.

نفس الأمر يتعلق بفرض العمل في القطاع الخاص، إذ لم تكن لغالبية المبحوثين تجارب عمل سابقة في هذا القطاع بدوره، عدا عن بعض التجارب الموسمية بطريقة غير قانونية وبدون ضمان اجتماعي. كذلك الأمر بالنسبة للأعمال الحرة أو التجارية فلم يكن لأفراد العينة تجارب في فتح مشاريع تجارية خاصة أو أعمال أخرى حرة بطريقة قانونية، رغم أن القانون يسمح بذلك تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 - 454 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وحرفيا أو مهنة حرة على التراب الوطني³، إذ يخضع كل متعامل اقتصادي من جنسية أجنبية مقيد في السجل التجاري على غرار الخاضعين من جنسية جزائرية لنفس الشروط التسجيل في السجل التجاري.

3.1.3. البعد الاجتماعي:

يرتكز هذا البعد على اندماج اللاجئين في المجتمع المضيف اجتماعيا بحيث يصبحون جزءا لا يتجزأ من ذلك المجتمع، مع المحافظة على هويتهم الأصلية. وبالرغم من طول أمد لجوئهم في الجزائر الذي تجاوز الأربعين عاما حيث ولد كل المبحوثين وترعرعوا خارج الصحراء الغربية إلا أن تمسكهم بهويتهم وأصولهم الصحراوية ظهر جليا من خلال المقابلات التي تمت معهم، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن جهة البوليساريو تولي التربية الوطنية أهمية كبرى من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها التلاميذ

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم: 90-11، المتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، المادة 21، أبريل 1990.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-11، متعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها، يوليو 2008.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 454، ديسمبر 2006.

الصحراويون على مستوى المدارس المنتشرة في المخيمات، والتي تركز على الهوية الصحراوية والانتماء والمشروع الوطني الصحراوي. وكذلك من خلال التنشئة الأسرية التي تولي أهمية كبرى للتمسك بالهوية والاستقلال، وأيضا من خلال احتكاكهم بالشعب الجزائري المتشبع بروح الحرية وتقدير المصير نتيجة ما عاناه من الاستعمار الفرنسي.

من ناحية أخرى أكد أغلب الباحثين على وجود علاقات صداقة كثيرة تربطهم بأقرانهم من الشباب الجزائريين، وهو ما أتاح لهم فرصة التعرف ونسج الصداقات التي بقيت مستمرة مع أصدقائهم الجزائريين لحد الآن. غير أننا لمسنا أمرا مخالفا تماما عند الحديث عن الزواج المختلط "صحراوي-جزائري"، إذ وصفوا الأمر بالنادر جدا، رغم عدم وجود قانون يمنع ذلك وكذلك القبول المجتمعي لهذا النوع من الزواج. إلا أنهم يعرفون عدد قليل جدا من الشباب الصحراويين الذين تزوجوا جزائريات انتقلن للإقامة معهم في المخيمات. إلا أنها حالات نادرة جدا حسب وصفهم، ويرجعون ذلك لصعوبة تقبل أي فتاة جزائرية أن تنتقل للعيش في المخيمات لصعوبة الأوضاع المعيشية والمناخية هناك.

أما بخصوص نظرة المجتمع الجزائري ودرجه قبوله لهم، فقد عبر الباحثون بأنهم يلاقون قبول تام من طرف المجتمع الجزائري، وعند الحديث عن مدى اهتمامهم كلاجئين بالشأن العام للمجتمع الجزائري، صرح معظمهم أن الشأن العام السياسي في الجزائر لا يعنهم كثيرا خاصة وأنه ليس لهم الحق في الإدلاء بصوتهم أو الترشح في الانتخابات الجزائرية سواء محلية أو وطنية نتيجة عدم حصولهم على الجنسية الجزائرية وكذلك لأن شغلهم الشاغل هو قضيتهم الصحراوية الأساسية، على عكس الأوضاع العامة الاجتماعية والاقتصادية التي تهمهم كثيرا كغلاء الأسعار مثلا أو الشأن الرياضي وتتبع الفريق الوطني الجزائري، فهم في هذه الحالة يحسون بالفعل أنهم مواطنون جزائريون يتشاركون الهموم اليومية.

4. النتائج العامة للدراسة:

من خلال مناقشة وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الملاحظة وإجراء مقابلات مع اللاجئين الصحراويين في الجزائر بهدف معرفة مدى اندماجهم المحلي، يمكن القول بأن هذه العملية المعقدة كانت متفاوتة من النواحي القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية القانونية أشارت الدراسة إلى أن اللاجئين يحصلون على مجموعة حقوق قانونية تماثل تقريبا تلك التي يحصل عليها المواطن الجزائري، مما دفع بعملية اندماجهم المحلي في المجتمع الجزائري إلى الأمام نتيجة التسهيلات المقدمة، وقد تم منحهم تلك الحقوق إيمانا من الجزائر بعدالة قضيتهم وكذلك كونها من الدول المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وعلى رأسها اتفاقية 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

أما من الناحية الاقتصادية فإن الوضع يختلف تماما فبالرغم من أن نسبة كبيرة ممن تمت مقابلتهم من اللاجئين الصحراويين هم خريجو المعاهد والجامعات الجزائرية إلا أن نسبة حصولهم على منصب عمل في قطاع الوظيفة العمومية في الجزائر منعدمة لكون التوظيف يشترط الجنسية الجزائرية، وبالتالي فهذا القطاع غير مفتوح للأجانب سواء لاجئين صحراويين أو غيرهم إلا في حالات نادرة جدا حددها القانون في المادة 21 من قانون رقم: 90-11 المتعلق بعلاقات العمل¹. نفس الوضع نجده في القطاع الخاص أين يعمل الشباب الصحراويين أحيانا لفترات قصيرة أو مواسم معينة بنفس الأجور لكن بدون عقد

¹ ينظر البعد الاقتصادي لاندماج اللاجئين في الجزائر.

عمل ولا ضمان اجتماعي، وهو الحال بالنسبة للكثير من الجزائريين الذين يشتغلون في مجالي البناء والفلاحة على وجه التحديد. ورغم أن وزارة التجارة الجزائرية تسمح لغير الجزائريين بالحصول على السجل التجاري تطبيقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 - 454 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطاً تجارياً وحرفياً أو مهنة حرة على التراب الوطني¹.

ومن الناحية الاجتماعية فقد عمل الصحراويون على الحفاظ على هويتهم بالرغم من أن الكثيرين منهم قد ولدوا وتلقوا جل تعليمهم في الجزائر وأيضاً رغم التقارب في العادات والتقاليد بين الصحراويين وسكان بعض المناطق في صحراء الجزائر. ومن أسباب ذلك هو عمل جبهة البوليساريو والأسر الصحراوية على زرع القيم الوطنية فيهم. لكن ذلك لم يكون حائلاً أمام اندماجهم الاجتماعي الذي ظهر من خلال علاقات الصداقة التي تربط الصحراويين بأقرانهم من الجزائر وكذلك قبول فكرة الزواج المختلط بين الشعبين رغم قلة التجارب، وأيضاً الإحساس بالقبول المجتمعي الكبير من خلال احترامهم وحسن معاملتهم، وهو ما انعكس على شعورهم بالانتماء إلى المجتمع الجزائري والاهتمام بكل شؤونهم، فهم يقاسمون الجزائريين همومهم اليومية، لكن يتمسكون في نفس الوقت وبشدة بهويتهم وقضيتهم ويرفضون الاندماج الكلي في المجتمع الجزائري.

يمكننا القول كنتيجة عامة تمكننا من الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة حول مدى اندماج اللاجئيين الصحراويين محلياً في المجتمع الجزائري؟ بأن عملية اندماجهم المحلي في الجزائر ورغم تعقيدها إلا أنها قطعت شوطاً كبيراً في مسارها التدريجي كون قضيتهم تتجاوز عامها الثالث والأربعين في ديار اللجوء، ففور وصول اللاجئيين الصحراويين إلى الجزائر نهاية 1975 فتحت لهم الأبواب ومنحت لهم الأرض التي أقاموا عليها مخيمات لجوئهم ودولتهم التي تنال الاعتراف من الكثير من الدول والمنظمات، ثم شرعت الجزائر في إطار دعمها لجبهة البوليساريو وتحسين ظروف اللاجئيين في سن العديد من القوانين التي كانت لصالح اللاجئيين الصحراويين دون سواهم، وبالتالي استفاد الأطفال والشباب منهم من الحق في التعليم والعلاج المجانيين كما حصلوا على الحق في الإقامة القانونية وحرية التنقل داخلياً وخارجياً مثل المواطنين الجزائريين، كما نالوا القبول والترحيب المجتمعيين منذ قدومهم للجزائر وتوطدت العلاقات أكثر مع مرور الوقت لدرجة أصبح يحس فيها الشباب الصحراويين أنهم في وطنهم رغم تمسكهم الشديد بهويتهم وقضيتهم والسعي دائماً لتقرير مصيرهم. وبالرغم من كل هذه المزايا إلا أن ما يحول دون اندماجهم التام ضمن المجتمع الجزائري هو شبه انعدام فرص العمل والتوظيف وسبل كسب العيش، إضافة إلى العزلة الجغرافية، ورفضهم اكتساب الجنسية الجزائرية لارتباطهم الوثيق بهويتهم. وإلى حين التوصل لحلول ناجعة لهذه المعوقات يبقى وضع اللاجئيين الصحراويين في الجزائر جيداً من الناحية القانونية والاجتماعية، وسيئاً من الناحية الاقتصادية.

5. الخاتمة:

اختصت هذه الدراسة بالبحث في مدى اندماج اللاجئيين الصحراويين في الجزائر باعتبارها البلد المضيف لهم منذ أواخر سنة 1975، وذلك عن طريق التعريف أولاً بخلفية النزاع حول الصحراء الغربية وتطوره التاريخي ليومنا هذا، ومحاولة فهم موقف الجزائر منه. ولأن تركيز هذه الدراسة كان حول قضايا اللجوء وليس الصراع السياسي، فقد أخذت الجزائر الحيز الأكبر

¹ ينظر البعد الاقتصادي لاندماج اللاجئيين في الجزائر.

من الدراسة، إضافة إلى اعتبارها طرفا مساندا لموقف جبهة البوليساريو في تقرير مصير الشعب الصحراوي، فهي تحتضن أكبر وأقدم مخيمات للاجئين الصحراويين. ما استوجب فهما عميقا لسياق اللجوء فيها باعتبارها بلدا يستقبل الكثير من اللاجئين من مختلف الدول الإفريقية والعربية، واهتمت هذه الدراسة باللاجئين الصحراويين الذين طال أمد لجوئهم في الجزائر. وفي ظل وضعهم الراهن في الجزائر التي تعمل على تمكينهم من عدد من الحقوق، فإن موضوع اندماجهم المحلي يطرح نفسه بوضوح كحل دائم، ما قادنا للتطرق بنوع من التفصيل لعملية الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة من خلال مجموعة مؤشرات تتضمنها الأبعاد الرئيسية للاندماج: البعد القانوني، الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ساهم في تكوين تصور عام حول الظاهرة المدروسة قبل النزول إلى الميدان لجمع المعلومات من أجل تحليل ومناقشة وضع اللاجئين الصحراويين في الجزائر، بدراسة عملية اندماجهم المحلي استنادا إلى الأبعاد الثلاثة المذكورة آنفا، خاصة وأن قضية لجوئهم قد طال أمدها في ظل وضع سياسي لا ينبئ بالحل في القريب العاجل. لتخلص الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن عملية الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين تسير على الخط القويم من الناحية القانونية والاجتماعية، عن طريق حصول اللاجئين الصحراويين على سلسلة من الحقوق: التعليم، الرعاية الصحية، الإقامة وحرية التنقل، بالإضافة إلى قبول المجتمع الجزائري لهم، لكن ذلك لا ينطبق على الناحية الاقتصادية حيث تنعدم فرص العمل.

وبالرغم من أن العينة التي شملتها هذه الدراسة صغيرة نسبيا، ولا تسمح بأي حال من الأحوال بأن نعمم نتائج هذه الدراسة على كل الصحراويين اللاجئين في الجزائر، إلا أنها لا تنفي أهمية هذه الدراسة التي تسلط الضوء على فئة وموضوع لم تتم دراستهم من قبل في الجزائر، ما من شأنه أن يفتح المجال أمام بحوث لاحقة في نفس الموضوع بالاعتماد على مناهج أخرى وعينات أكبر، خاصة في ظل المستجدات التي تحصل في هذه القضية. كما قد تشكل نتائج هذه الدراسة منطلقا لطرح تساؤلات أخرى تستدعي البحث مستقبلا.

6. التوصيات:

هذه التوصيات موجهة للسلطات الجزائرية على وجه التحديد من أجل تثمين جوانب القوة، والعمل على تغطية جوانب النقص الموجودة في سياستها تجاه الاندماج المحلي للاجئين الصحراويين، وذلك من خلال:

- العمل على سن قانون وطني واضح للجوء في الجزائر وعدم الاكتفاء بمجموعة مواد قانونية ضمن قانون العمل أو الجنسية أو غيرها من التشريعات، وكذلك تنصيب هيئة لمعالجة طلبات اللجوء وتحديد وضع اللاجئين، ما يساهم في تسهيل حياتهم عن طريق إصدار وثائق وطنية تكون ذات اعتراف لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهو ما تقتضيه الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لسنة 1951 والاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا لسنة 1974، والتي تعتبر الجزائر طرفا في كليهما.

- العمل على تمكين اللاجئين الصحراويين من ولوج قطاعي العمل الحكومي والخاص عن طريق إبرام اتفاقيات تحدد مجالات ونسب توظيفهم حسب القطاعات الكبرى والمناطق الجغرافية، فالجنوب الجزائري على سبيل المثال يعاني من عزوف الموظفين الجزائريين رغم الامتيازات التي تمنحها الدولة لهم هناك كالسكن الوظيفي ومنحة المنطقة prime de zone. ذلك بهدف

مساعدة الشباب اللاجئين على كسب عيشهم وتخليصهم تدريجياً من التبعية للمساعدات الإنسانية، خاصة وأن العائق الأكبر أمام عملية اندماجهم المحلي في الجزائر هو الحصول على الحق في العمل.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

-السرغاني، راغب. بين التاريخ والواقع. القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2009.

-الصوفي، محمد سالم. أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقارنة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية. موريتانيا: المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام، 2008.

-الكتاب مصطفى وبادي محمد. النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق. سوريا: دار المختار، 1988.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

-شرافت، إسماعيل وشرفة، لوصيف. "الحماية الدولية للاجئين بين النص والممارسة: دراسة حالة اللاجئين السوريين". رسالة ماجستير في الحقوق. جامعة بحاية. الجزائر 2015.

مجلات ودوريات:

-"البلدان غير الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951". نشرة الهجرة القسرية. شوهدي في 15 يونيو 2019. في: <https://bit.ly/2IHCVqo>

-بوبوش، محمد. "قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية". مجلة دراسات استراتيجية، العدد 130. 2008.

- بلمديوني، محمد. "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني". الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17. يناير 2017.

-داودي، محمد وقنوعة، عبد اللطيف. "الإجراءات المنهجية المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية التطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 3. ديسمبر 2013.

-عبد الرزاق، أحمد ماجد. "اتفاقية مدريد الثلاثية 14 تشرين الثاني 1975 وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها"، مجلة ديالي، العدد 38. 2009.

-قاسميه، إيلينا فيديان. "التهجير المطول للصحراويين، التحديات والفرص داخل وخارج المخيمات"، خلاصة السياسات حول الهجرة القسرية 2011. 7.

-سالم إبراهيم، سلمى علي. "اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين "الأفارقة والسوريين" في المجتمع المصري"، المركز الديمقراطي العربي، (يوليو 2017)، في: <https://goo.gl/sZ7H2x>

-محمد صائب موسيت. "جوانب هجرة الازمات في الجزائر". نشرة الهجرة القسرية. في: <https://goo.gl/3ZsUHW>

الوثائق الرسمية:

- الأمم المتحدة. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.
- الأمم المتحدة. البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة 1967.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. قانون رقم: 90-11 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم. أبريل 1990.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المرسوم التنفيذي رقم 06 - 454 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006. ديسمبر 2006.
- اليونيسيف. اتفاقية حقوق الطفل. 2 سبتمبر 1990.
- برنامج الأغذية العالمي. المجلس التنفيذي للدورة العادية الأولى. المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي لقرارها، 2003.
- جامعة الدول العربية. الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية لسنة 1994.
- قانون الجنسية الجزائرية. 2007. في: <https://goo.gl/cMTv4F>

القرارات والتقارير:

- الأمم المتحدة. الجمعية العامة. مجلس حقوق الإنسان. تجميع عن الجزائر: تقرير أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 17 فبراير 2017. A/HRC/WG.6/27/DZA/2.
- الأمم المتحدة. مجلس الأمن. القرار رقم: S/2001/613. 20 جوان 2001.
- هيومن رايتس ووتش. "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تيندوف للاجئين". ديسمبر 2008. <https://goo.gl/xzqpGg>

مواقع الويب:

- "الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه للاجئين الصحراويين في الجزائر". برنامج الأغذية العالمي. 6 يونيو 2019. شوهد في 20 يوليو 2019. في: <https://bit.ly/2keutPa>
- "الاندماج المحلي". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. شوهد في 20 يونيو 2019. في: <https://bit.ly/2m8FiCT>
- خضر، احمد إبراهيم. "الملاح العامة للمنهج الوصفي". شبكة الألوكة. 6 فبراير 2013. شوهد في 20 يونيو 2019، في: <https://goo.gl/5MxWxj>
- لحياني، عثمان. "ربع مليون لاجئ في الجزائر". جريدة العربي الجديد. 16 يونيو 2016. شوهد في 24 يونيو 2019. في: <https://goo.gl/auE9W3>

المراجع باللغة الأجنبية:

- European Strategic Intelligence and Security Center. "The Polisario Front Credible Negotiations Partner or After-Effect of the Cold War and Obstacle to a Political Solution in Western Sahara?".at: <https://goo.gl/TBZWxY>
- Human Rights Watch. "Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps: Morocco/Western Sahara/Algeria".New York: HRW.2008. At:<https://goo.gl/tp4hkB>
- International Court of Justice.Sahara occidental: Western Sahara: advisory opinion of 16 October 1975. at: <https://goo.gl/twflGg>
- Janos Besenyo. "Sahrawi refugees in Algeria". AARMS, Vol.9. NO1. 2010.
- Kiagia, Maria, Maria Kriona, and Eugenie Georgaca. "Social Integration of Refugees and Asylum Applicants in Greece". Hellenic Journal of Psychology 7 (2010). Accessed March 5, 2018. At: <https://goo.gl/2GtK5h>
- The Assembly of Heads of State and Government.OAU convention governing the specific aspect of refugee problem in Africa. 20 June 1974.At: <https://goo.gl/jjCm88>
- UNHCR. Rights of Refugees in the Context of Integration: Legal Standards and Recommendations. June 2006.
- UNHCR. The Labour Market Integration of Resettled Refugees. 2013. At: <https://goo.gl/9h1Vqm>
- UNHCR. Global trends: Forced Displacement in 2018. at:<https://bit.ly/2WUyBh>
- UNHCR, Operational update.Algeria: 1 April-30June 2019.
- UNHCR.Refugee integration and the use of indicators: evidence from central Europe. December 2013.
- UNHCR.A NEW BEGINNING September 2013 Refugee Integration in Europe. September 2013.

أزمة العُديد في الصراع القطري الظبباني والموقف العثماني البريطاني منه

Al-Udaid village in the Qatar/Abu Dhabi conflict and where the Ottomans and the British stood.

ط/د. محمود أحمد عبد الله أحمد (معهد العلوم الاجتماعية بجامعة ساكاريَا ، تركيا)

Mahmoud Ahmed Abdullahi Ahmed (Institute of Social Sciences, Sakarya University, Turkey)

Abstract:

The sovereignty of the Qatari peninsula was a contestable issue between Ottomans and the British. The two empires engaged militarily for control over the eastern Gulf coasts overlooking the Arabian Gulf, Gulf of Oman and Hormuz strait. The British Empire mobilized its policy planners of the region to conduct geographical, legal, political and historical studies to determine the legal standing of Qatar and examine the validity of the Ottoman claims to the region's land and waters. However their covert agenda aimed to refute the Ottoman claims and demonstrate the rightful claim of Britain over the Qatari peninsula especially Al Udaid. Al Udaid was settled by AlQubaisat tribe who migrated from Abu Dhabi as the tribe was in conflict with the rulers of Abu Dhabi.

AlQubaisat tribe attempted to secede from Abu Dhabi rule and form their own new political entity under the British protection. The British encouraged the secessionists from AlQubaisat to establish an independent Al-Udaid emirate so that they can continue the policy of dividing Abu Dhabi emirate after they were successful in separating Dubai in 1830. However, the British were worried that the Ottoman presence in Qatar will swallow the newly founded Al-Udaid emirate if they were not to stand firmly with it. They were also afraid that Abu Dhabi will welcome the Ottomans if they were to support Al-Udaid emirate. The British therefore faced an arduous dilemma in how to contain the expansion of the Ottoman sphere of influence.

ملخص

لم تكن السيادة على شبه جزيرة قطر، التي كانت الدولة العثمانية تدعيها لنفسها، وبريطانيا تنكرها مسألة سهلة، حيث دخلت الدولتان في صراع مستميت للسيطرة على سواحل الجزيرة العربية الشرقية المطلة على الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز، واستنفرت بريطانيا عدداً من مخططي سياستها في تلك المنطقة وطلبت منهم وضع دراسات جغرافية، وقانونية، وسياسية، وتاريخية، هدفها المُعلن هو تحديد مركز قطر القانوني وحق الدولة العثمانية في السيطرة على أرضها ومياهها، أما الهدف الحقيقي هو سعي بريطانيا لدحض الادعاءات العثمانية، تمهيداً لإثبات حقّ بريطانيا في السيطرة على شبه الجزيرة القطرية، لا سيما منطقة العُديد. التي تعود مشكلتها إلى هجرات القبسات من أبو ظبي إلى منطقة العُديد نتيجة للخلافات التي كانت تنشأ مع حكام أبو ظبي.

حاولت قبيلة القبسات الانفصال عن حاكم أبو ظبي وإنشاء كيان سياسي جديد لها تحت المظلة البريطانية، حيث شجعت بريطانيا المنشقين من القبسات لإقامة إمارة العُديد المستقلة، من أجل استمرارية سياسة التجزئة وتفيت إمارة أبو ظبي بعد أن نجحت بريطانيا في فصل دبي عام 1830، ولكن ظهور الوجود العثماني في قطر جعل بريطانيا تخشى من أن تستظل العُديد بالمظلة العثمانية إن لم تقف بجوارها، الأمر نفسه التي كانت تخشاه تجاه أبو ظبي إن ساعدت بريطانيا العُديد، فواجهت بريطانيا موقفاً صعباً للغاية مما جعلها تفكر جيداً في وقف الامتداد العثماني وتوسعه.

مقدمة:

لم تكن السيادة على شبه جزيرة قطر، التي كانت الدولة العثمانية تدعيها لنفسها، وبريطانيا تنكرها مسألة سهلة، حيث دخلت الدولتان في صراع مستميت للسيطرة على سواحل الجزيرة العربية الشرقية المطلة على الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز، واستنفرت بريطانيا عدداً من مخططي سياستها في تلك المنطقة وطلبت منهم وضع دراسات جغرافية، وقانونية، وسياسية، وتاريخية، هدفها المُعلن هو تحديد مركز قطر القانوني وحق الدولة العثمانية في السيطرة على أرضها ومياهها، أما الهدف الحقيقي هو سعي بريطانيا لدحض الادعاءات العثمانية، تمهيداً لإثبات حقّ بريطانيا في السيطرة على شبه الجزيرة القطرية، لا سيما منطقة العُديد. التي تعود مشكلتها إلى هجرات القبسات من أبو ظبي إلى منطقة العُديد نتيجة للخلافات التي كانت تنشأ مع حكام أبو ظبي.

والقبسات هي فرع من قبيلة ياس التي تقطن في صحراء لبوا بإمارة أبو ظبي على أطراف الربع الخالي، وقد هاجرت قبيلة القبسات ثلاث مرات إلى منطقة العُديد، وقد أدت هجرتها الثالثة والأخيرة إلى قيام مشكلة بين حاكم أبو ظبي وبريطانيا حول هذه القبيلة المنشقة. فأدى ذلك إلى التغير في الموقف البريطاني من سياسة التجزئة في ساحل عمان، إلى المحافظة على وحدة أراضي إمارة أبو ظبي، ليس حفاظاً على تلك الإمارة ولكن خوفاً من التدخل العثماني بعدما دخل المنشقون القبسات تحت سيادة حاكم قطر الذي كان خاضعاً للسيادة العثمانية.

ونتيجة لتزايد النفوذ العثماني في الأحساء وقطر، فإن الاهتمام البريطاني بالعُديد اتخذ طابعاً آخر، وجعلها تخشى امتداد ذلك النفوذ ليس على إمارة أبو ظبي وإنما على سهل عمان بأكمله. ولهذا أسرعت بريطانيا للتصدي للموقف واتصلت

بزايد بن خليفة وأبلغته بأنها تؤيد حقه في العُديد، وبناءً عليه حشد زايد قواته واتجه صوب العُديد، وعندما وصل إليها وجد أن أهلها قد هربوا إلى قطر، ومن ثم تم استرجاع العُديد إلى سيادة أبو ظبي.

وبالتالي فإن بريطانيا اعتبرت أن حدود قطر تقف دون العُديد، بينما أصرت الدولة العثمانية على اعتبار المنطقة ضمن حدود قطر، وبالتالي تخضع للنفوذ العثماني، فكانت العُديد أولى حلقات التنافس، الذي تحول إلى صراع بين الدولتين الكبيرتين، حيث كانت بريطانيا تستهدف منع النفوذ العثماني من الاقتراب من مشيخات الساحل العماني، الواقعة ضمن دائرة نفوذها فبرزت المشكلة منذ عام 1873، وتطورت إلى هجمات متبادلة بين كل من قطر وأبو ظبي عام 1880، واستدعى الشيخ جاسم الدولة العثمانية ضد البريطانيين وطلب مساعدتها له عسكرياً دون جدوى، بينما أيد البريطانيون خصمه الشيخ زايد بن خليفة ومارسوا ضغوطهم على جاسم واحتجوا عام 1892 على ما تقوم به الدولة العثمانية في الخليج، وعلى محاولات زيادة نفوذها في قطر، من خلال تعيين مديرين أترك للعُديد والوكرة والزبارة.

ومن هنا جاءت اهتماماتي بدراسة مشكلة العُديد التي أثارها قبيلة القبيسات في محاولة منها لإقامة إمارة مستقلة بذاتها، فهل نجحت في ذلك؟ وما مدى تأثير الدور البريطاني والعثماني في نجاح أو فشل تأسيس تلك الإمارة؟ وكيف شكلت هذه الإمارة الوليدة أولى حلقات الصراع بين القوتين المحليتين (قطر، وأبو ظبي)، والقوتين العظميتين (بريطانيا، والدولة العثمانية)، في محاولة لمعرفة كيف شكلت العُديد خطراً على بريطانيا؟ وما هي الأسباب التي جعلت بريطانيا تغير من سياستها القائمة على التجزئة، إلى المحافظة على وحدة قبائل أبو ظبي؟ وما علاقة الدولة العثمانية بذلك؟ وكيف شكلت خطراً على بريطانيا من خلال العُديد؟ وإلى أي مدى أثر الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية على القوتين الإقليميتين أبو ظبي وقطر؟

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر على رأسها: وثائق سجلات مكتب الهند البريطانية India Office Records، المحفوظة في الأرشيف الرقمي لمكتبة قطر الوطنية، وموسوعة الوثائق القطرية (قطر في الوثائق العثمانية) لأحمد الشرقاوي ومحمد خليل، وكتاب وثائق التاريخ القطري لحي.أي.سالدانا، وبعض الوثائق المنشورة في كتاب قطر الحديثة (قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني 1840-1916) لعبد العزيز عبد الغني، وكتاب قطر التطور التاريخي وقيام الإمارة لصبري فالح، وكتاب فصول في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث والمعاصر لغانم محمد رميض العجيلي، وكتاب القبائل والصراعات السياسية والقبلية في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين لماجد شبر. وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وخاتمة وثلاث محاور رئيسة هما:

أولاً: المحور الأول: هجرة القبيسات و انفصالها عن أبو ظبي:

ثانياً: المحور الثاني: دخول العُديد تحت الحماية العثمانية والموقف البريطاني منها:

ثالثاً: المحور الثالث: عودة القبيسات إلى أبو ظبي وتجدد الصراع مع قطر:

تمهيد:

تقع العُديد في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه جزيرة قطر⁽¹⁾، وتمتد من رأس الحولة إلى الوكرة إلى نقطة جزيرة صير بني ياس يحدها من الغرب شبه جزيرة قطر ومن الشرق إمارة أبو ظبي، وتتضمن جزر منها دالمًا. سكنتها عشيرة القبيسات برئاسة بطي بن خادم منذ سنة 1869 بعد أن هاجرت من أبو ظبي. والقبيسات هي فرع من فروع عشيرة بني ياس التي تتألف من عدة أسر كبيرة منها أبو فلاح التي تنتهي إليها الأسرة الحاكمة في أبو ظبي. فضلاً عن أسر صغيرة تعمل في صيد الأسماك واللؤلؤ وبناء السفن، وهم الذين قاموا ببناء مدينة على الساحل الجنوبي لخور العُديد في أوائل القرن التاسع عشر⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر إن العُديد اكتسبت أهمية كبيرة عندما وصل العثمانيون إلى الإحساء وقطر، إذا كانت الحد الفاصل بين النفوذ البريطاني والعثماني في شرقي شبه الجزيرة العربية، إذ أصبحت المدينة منطقة صراع بين البريطانيين والعثمانيين وهذا انعكس على علاقة قطر بأبو ظبي حين استمر النزاع بينهما أكثر من إحدى عشرة سنة لضم هذه المنطقة لكل منهما. وقد شهد هذا الصراع تغير في الموقف البريطاني من سياسة التجزئة في ساحل عمان، إلى المحافظة على وحدة أراضي إمارة أبو ظبي، ليس حفاظاً على تلك الإمارة ولكن خوفاً من التدخل العثماني، لا سيما بعد أن دخل المنشقون القبيسات تحت سيادة حاكم قطر الذي كان خاضعاً للسيادة العثمانية.

المحور الأول: هجرة القبيسات و انفصالها عن أبو ظبي:

هاجرت القبيسات للمرة الأولى لها من أبو ظبي إلى العُديد في عام 1836، تهرباً من دفع حصتهم في الغرامة التي فرضتها السلطات البريطانية على شيخ أبو ظبي خليفة بن شخبوط، نظراً لقيام جماعة تابعين له بأعمال قرصنة، وإزاء ذلك قام الشيخ خليفة بالإغارة عليهم وتمكن من قتل عدد منهم وفر البقية إلى الشارقة ودبي، إلا أن خادم بن نهيان رئيس القبيسات آنذاك عاد إلى أبو ظبي ومعه بقية القبيسات بعد الإغراءات التي عرضها عليه الشيخ خليفة بن شخبوط بشرط أن يظلوا خاضعين لحكمه⁽³⁾.

أما هجرتهم الثانية التي أحببها حاكم أبو ظبي سعيد بن طحنون (1845-1855) فكانت بسبب امتناع مراكب القبيسات عن العودة إلى أبو ظبي في أواخر موسم صيد اللؤلؤ واتجهت إلى الدوحة في قطر. وقام شيخ أبو ظبي باتخاذ الإجراءات الفورية لإرغامهم على العودة عام 1849، بعد أن سجن بعض القبيسات الذين كانوا لا يزالون في أبو ظبي فأرسل يستدعي

(1) ينظر الخريطة ملحق رقم (1).

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، أمراء وغزاة قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، ط4، دار الساقى، بيروت، لبنان، 2014، ص60؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة (قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني 1840-1916)، ط1، دار الساقى، بيروت، لبنان، 2013، صص22-270؛ ج.إي.سالدانا، وثائق التاريخ القطري (الشئون القطرية من سنة 1873م-1904م)، وثيقة رقم (48) وملحق رقم (أ)، تعريب/أحمد العناني، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة، قطر، 1989، ص ص64-257.

(3) ج.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (48)، ص64.

بعض القادة المستوطنين في الدوحة، وحين رجعوا استقبلهم استقبلاً خادعاً. وفي الليلة التالية تم تجريد القوارب التي جاءوا بها، وحين وجد القبيسات أنفسهم عاجزين عن الهرب أرغموا على قبول الشروط التي فرضها عليهم الشيخ وكانت تشمل منعهم من العودة إلى الدوحة، وسداد جميع الديون المستحقة عليهم للدائنين من الأفراد فضلاً عن دفع غرامة خاصة للشيخ⁽¹⁾.

أما الهجرة الثالثة إلى العُديد كانت في الأعوام من (1869-1880)، حين حاولت القبيسات تحرير نفسها من شيخ أبو ظبي بانتقالهم للإقامة بعيداً عن منطقتهم عام 1869، ولأسباب لم تتأكد لنا، هاجرت فرقة من القبيسات يقودها بطي بن خادم من أبو ظبي واستقرت بعيداً في خور العُديد⁽²⁾. وربما كانت محاولة من بطي بن خادم القبيسي إعادة ما فعله والده خادم بن نهيمان القبيسي في عهد خليفة بن شخبوط، بتأسيس إمارة مستقلة بزعامته، وبالتالي من المؤكد أنه جرت اتصالات مع إمارة جاسم بن محمد الناشئة في قطر، والذي كان يتطلع للثأر من زايد بن خليفة لهجومه على مدينة الدوحة وتدميرها في موقعة خراب الدوحة الثاني عام 1867.

وفي عام 1869 تطلع بطي بن خادم إلى تكوين إمارة مستقلة أسوة بجيرانه طالباً الحماية البريطانية، ويؤكد ذلك رسالته إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، يطلب فيها حمايته من الشيخ زايد بن خليفة وقد جاء فيها⁽³⁾:

"أنتني إلى قطر منذ أن كان والدي وأجدادي فيها، وكنا قد أقمنا في العُديد وكان لنا فيه منازل ما زالت قائمة حتى الآن، وأجبرنا الشيخ خليفة بن شخبوط على مغادرة العُديد وأخضعنا لإرادته، اضطرنا للموافقة على الذهاب إلى أبو ظبي.....، قام الشيخ زايد بإقناعنا بالمجيء إلى قطر مع قواته... في واقعة خراب الدوحة الثاني عام 1867، ثم ذهبنا إلى قطر والشارقة ونشبت معركة بيننا وبين أهالي الشارقة... ثم عدنا فيما بعد إلى أبو ظبي وعلمنا أن الحكومة البريطانية لا توافق على هذه الأعمال، لذا فقد انتقلنا من أبو ظبي حيث وجدناها تحت الحماية البريطانية.... ولذا نود من الحكومة أن تبقينا تحت حمايتها وهذا لا يمكن لأحد أن يتدخل بشئوننا....، وإذا لاحظتم أننا نتصرف عكس رغباتكم فباستطاعتكم أن تفرضوا علينا غرامة....، نود الحصول على الرسالة التي تمنحنا هذه الحماية كي يعلم الجميع أننا تحت حماية الحكومة البريطانية وهذا هو هدفنا"

ويتضح من هذه الرسالة أن شيخ القبيسات يبحث عن المبررات لانفصاله عن أبو ظبي سواء بانتقال أجداده أو بعدم موافقته على الأعمال التي لا توافق عليها بريطانيا كالتالي قام بها الشيخ زايد في قطر والشارقة والأعمال التي تصف بريطانيا بأنها إخلال بأمن المنطقة، كما يتضح جلياً أن القبيسات فكروا في تكوين إمارة صغيرة مستقلة ترفع علم إمارات ساحل عمان تحت الحماية البريطانية، وأن شيخهم بطي بن خادم القبيسي رأى أن إعلان ولائه لقطر، مع تبعية العُديد، أفضل له، وبأن تصبح منطقة العُديد مستقلة فيما بعد.

وربما لو قبلت بريطانيا هذا الأمر، لتكونت إمارة عربية جديدة منفصلة عن أبو ظبي تقع جنوب قطر، غير أن السلطات البريطانية لم يكن بوسعها تنفيذ ذلك، نظراً لسياسة التجزئة التي اتبعتها تجاه إمارات ساحل عمان، وتشجيعهم على قيام

(1) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (48)، ص 64.

(2) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (48)(49)، ص 64-65؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 270؛ للمزيد ينظر: جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، ملحق (أ)، ص 257.

(3) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (51)، ص 67؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 275.

دويلات منفصلة، لذا اعتبروا العُديد تابعاً لقطر عند عقد اتفاقية 1868 مع الشيخ محمد بن ثاني. وعندما وافقت بريطانيا على إقامة القبيسات في العُديد كان الموقف السياسي للمنطقة قد تغير، حيث تزامن مع هذه الاحداث الوجود العثماني في منطقة الخليج، مما أجبر ذلك بريطانيا على إعادة ترتيب أوراقها وسياستها، وأصبحت العُديد منطقة صراع بين البريطانيين والعثمانيين، مما انعكس بدوره على علاقة قطر بأبو ظبي، حيث أدى وجود القبيسات في العُديد إلى تفجير الصراع بينهما لمدة إحدى عشرة سنة لضم هذه المنطقة.

المحور الثاني: دخول العُديد تحت الحماية العثمانية والموقف البريطاني منها:

بعد مطالبات ومراسلات عديدة بين حاكم أبو ظبي والمقيم البريطاني، ونظراً للظروف المستجدة على الساحة السياسية بعد وصول العثمانيين إلى المنطقة، وافق المقيم على إعادة النظر في ضم العُديد لأبو ظبي، ولما كان المقيم البريطاني غير متأكد من تبعية العُديد لأبو ظبي حسب قوله، ورغبة منه في تحري الحقائق حول تبعية هذه المنطقة، أرسل مساعده سميث ليتأكد من ذلك، وأرسل إلى حكومته يعلمها بذلك. وبناءً عليه قام سميث بزيارة العُديد بعد أن تأكد من تبعية العُديد لأبو ظبي، وطالب بطي بن خادم بالعودة إلى أبو ظبي، غير ان بطي بن خادم لم يكتفي برفضه العودة إلى أبو ظبي، وإنما حدد المنطقة التي يدعي السيادة المستقلة عليها، وبالتالي باءت مهمة سميث بالفشل، لأن بطي بن خادم قام برفع العلم العثماني فوق قصره وطرد النقيب سميث وأعلن تبعيته لإمارة قطر التي تتبع الدولة العثمانية⁽¹⁾. وهنا يمكننا القول إنه لولا التوسع العثماني لقدر لهذه الإمارة أن تنجح في انفصالها عن أبو ظبي، ودخولها في معاهدة مع بريطانيا.

على أية حال فقد قدم سميث تقريره إلى المقيم بأن العُديد تتبع أبو ظبي وأن قيام إمارة بطي بن خادم سيكون العُديد مونتلاً للفوضى ويؤثر ذلك على أمن المنطقة، وسيؤدي إلى صدام بحري لا محالة، وبعد أن تسلم ببلي التقرير أعلن في مايو 1871 ضم العُديد إلى أبو ظبي، وبالتالي قد أنهى ببلي الموقف البريطاني المتردد حول مشكلة تبعية العُديد. غير أن المقيم كان يريد أن تسوى المسألة سلمياً بين زايد بن خليفة وسكان العُديد، وكان يخاف من تعقيدات المشكلة بسبب العثمانيين، ظلت هذه المحاولات قائمة على مدار سنتين ولكنها فشلت⁽²⁾.

وعندما تم رفع العلم العثماني فوق قلعة العُديد بدأ البريطانيون يرون في مسألة العُديد قضية ذات أبعاد أخرى، لا سيما وأنه بدأ أول اتصال مباشر بين العثمانيين والعُديد في عام 1873 حين زار الأخيرة وفد عثماني برئاسة حسين أفندي القائد البحري العثماني، الذي توصل إلى اتفاق يدفع بموجبه المقيمين في العُديد مبلغ من المال قدر بحوالي 50 دولار كل سنة

(1) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (49)(50)، ص 65-66؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 270-271؛ غانم محمد رميض العجيلي، فصول في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2014، ص 170-171.

(2) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (52)(53)، ص 68-69-70؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 271-272-273.

نظير السماح لهم بصيد اللؤلؤ في الساحل الذي تطل عليه العُديد، على أن يدفع المبلغ إلى الشيخ جاسم آل ثاني حاكم قطر، الذي يقوم بتسليمه للعثمانيين، ثم غادروا المنطقة بسبب رداءة الماء دون أن يقيموا موقعاً عسكرياً لهم في المنطقة⁽¹⁾.

إن رفع بطي بن خادم العلم العثماني يعني معارضة صريحة وتحدياً صارخاً للسياسة البريطانية في الخليج وتعطيلاً معلناً لأسس استراتيجية الهند الأمنية، فضلاً عن كونها تتيح الفرصة للدولة العثمانية للتوسع ناحية ساحل عُمان، الأمر الذي كانت تخشاه بريطانيا، حيث كانت تعتبر العُديد منطقة حاجزة بين الدولة العثمانية وسواحل عُمان التي تقع ضمن نفوذها. وبالتالي كان على حكومة لندن أن تعمل جاهدة على إسقاط الراية العثمانية في العُديد.

وفي سبتمبر عام 1873 وصل العميد روس المقيم البريطاني في الهند خطاب حكومته الذي نقله مساعده الرائد جرانت، والذي تضمن معلومات وصلت من ساحل عمان بصدد خطط السلطات العثمانية لمُد سيادتها حتى ساحل عمان، كذلك تضمن التقرير ترجمات لرسائل وصلت من دبي وأبو ظبي من موظف تركي يدعى يوسف أفندي وترجمة رسالة أرسلها له الشيخ زايد، وقد عقب روس على ذلك بقوله⁽²⁾:

"يبدو لي من هذه المراسلات إن السلطات التركية في نجد تحاول الآن تأسيس تفاهم ودي مع شيوخ عمان المتصالحين لأغراض سياسية أو تجارية. ويستدل من صياغة خطاب يوسف أفندي بأن القصد التجاري مستهدف الآن، لكي أفهم في نفس الوقت بأن تساؤله عن الأسعار والأخبار كما جاء في كتابه إذا ما قرنت كلماته معاً قد يشير إلى أوضاع الرأي العام في عُمان ومشاعر الناس هناك.....، والأمر متروك لحكومة الهند لتقرر ما إذا كان مما ينصح به الحصول على تفسير من الحكومة التركية لتصرفاتها المذكورة". وبناءً عليه أصبح البريطانيون أمام حقيقة أن بقاء القبسات في العُديد وخضوعهم لحاكم قطر سوف يبرئ الفرصة للعثمانيين للتوسع إلى الجنوب من قطر في حالة قبول القبسات الحماية العثمانية.

وفي سنة 1874 أعلن الشيخ زايد حاكم أبو ظبي أن السلطات العثمانية المحلية كتبت إليه تعلن أن العُديد تحت مظلتها، وتحذره من عدم التدخل فيها ولكنه لم يستطع تقديم تلك الخطابات لحكومة بريطانيا عندما طلبته منه، وفي سنة 1875 تبين أن لدي بطي بن خادم علمين أحدهما لتركيا والآخر للساحل المتصالح، يظهر كل منهما حسب ما تقتضي الضرورة⁽³⁾.

لذلك أخذ البريطانيون يمهّدون لضم العُديد نهائياً إلى أبو ظبي، على أساس أن بقاء العُديد بيد الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي حليف البريطانيين، سيمنع العثمانيين من التوسع في المنطقة، كما أن التعامل مع الشيخ زايد أضمن لهم من التعامل مع الشيخ جاسم آل ثاني، الذي قبل الحماية العثمانية، لذلك قام البريطانيون بين (1876-1877) بافتعال أعمال

(1) للمزيد ينظر: جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (1)(2)(3)(4)(30)، ص 9-12-47؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، موسوعة الوثائق القطرية (قطر في الوثائق البريطانية)، مركز الياة للنشر والاعلام، القاهرة، 2012، ص 168-169؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 281-282-291؛ غانم محمد رميض العجيلي، المرجع السابق، ص 171.

(2) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (59)، ص 75-76؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 282.

(3) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (60)(62)، ص 76-77؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص 169.

قرصنة قرب مياه العُديد، واتهموا بها قبيلة بني هاجر الخاضعة للنفوذ العثماني، بهدف إظهار ضعف السيطرة العثمانية هناك، واتخاذها مبرراً للتدخل في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني⁽¹⁾.

الموقف البريطاني من دخول العُديد تحت الحماية العثمانية:

في عام (1876-1877) افتعلت حكومة الهند العديد من أعمال القرصنة قرب مياه العُديد نسبتها إلى قبيلة هاجر المقيمة في الأراضي الخاضعة للسيادة العثمانية واتخذتها ذريعة للتدخل في شؤون العُديد الداخلية، وذلك عندما تأكدت حكومة الهند بأن شيخ العُديد يدفع ضريبة رمزية مقدارها 40-50 دولار سنوياً إلى الدولة العثمانية عن طريق شيخ البدعة (شيخ قطر) وقد كتب الكابتن بريدوكس Prideaux الذي ناب عن المقيم البريطاني في الخليج العربي فترة غياب الكولونيل روز عام 1877 عن المنطقة قائلاً: منذ استرخاء يقظتنا على ساحل قطر وتساهلنا أمام الادعاءات العثمانية في ذلك الجزء من الساحل، عادت أعمال القرصنة في المنطقة، وعندما باشر (روز) مهام عمله من جديد كتب قائلاً⁽²⁾:

"إن السياسة التي ناضلت من أجلها بريطانيا لسنوات عديدة في الخليج العربي كلفتها نفقات باهظة للحفاظ على أمنه وأدت إلى تطوير تجارته بفضل قوات الحراسة البريطانية وشدة يقظتها، تلك التجارة التي اعتبرت في السابق مستحيلة في هذا الجزء من العالم فإنها قدرت الآن بثمانية ملايين باون استرليني وهي قابلة للزيادة المستمرة مستقبلاً"

وبالتالي حاولت بريطانيا بكل جهدها ألا تفقد مصالحها التجارية في هذه المنطقة وكانت تشعر بأن من مصلحتها أن تحافظ على علاقاتها مع الدولة العثمانية، التي تسير على رأس الخليج العربي والبصرة، العصب الحيوي لتجارة الخليج العربي كله لعمق العلاقات التجارية التي كانت تربط البصرة بسائر موانئ الخليج العربي. وفي الوقت الذي كانت العلاقات التجارية المزدهرة قائمة بين إمارات الخليج العربي والبصرة والتي أشارت إليها التقارير التجارية البريطانية حاول المقيم البريطاني إنكار العلاقات السياسية بين تلك الإمارات والدولة العثمانية وبشكل خاص مقاطعة العُديد وبحجج واهية. ورغم كل التبريرات فإن حكومة الهند اضطرت إلى الاعتراف بأن السيادة العثمانية الفعلية في الخليج العربي تمتد من البصرة إلى العقير.

مارس البريطانيون نشاطاً كبيراً لضم العُديد إلى أبو ظبي بين سنتي (1877-1878)، فقد انتهزت حكومة الهند حادثة اعتداء سكان العُديد على زورق تابع لأبو ظبي في شباط عام 1878، عند عودته من مصائد اللؤلؤ لتؤكد رأيها في خطورة انفصال العُديد عن أبو ظبي، وكان البريطانيون أمام خيارين لتطبيق إرادتهم في إعادة القبيسات إلى أبو ظبي. الأول: يهدف إلى التوصل إلى عقد مصالحة بين الشيخ زايد والقبيسات، وسيترتب عليه عودة القبيسات إلى أبو ظبي، والخيار الثاني سينفذ في حالة فشل مساعيهم بعقد المصالحة بين الطرفين يتضمن استعمال القوة لإعادتهم إلى أبو ظبي عن طريق مساعدة الشيخ زايد للقيام بحملة على العُديد وفرض سيادته على القبيسات⁽³⁾.

(1) للمزيد ينظر: جي. إي. سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (63)(64)(65)، ص ص 78-79-80-81-82؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المرجع السابق، ص 171؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص ص 282-283.

(2) للمزيد ينظر: جي. إي. سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (63)(64)(65)، ص ص 78-79-80-81-82؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المرجع السابق، ص 171؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص ص 282-283.

(3) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 289.

لقد باءت مساعي البريطانيين في عقد المصالحة بين الطرفين بالفشل، وأعد البريطانيون حملة على العُديد مؤلفة من سفينة الحرب تيسر "Teaser" ومائة مركب وألف من رجال الشيخ زايد، مستغلة في ذلك فرصة تورط الدولة العثمانية في حربها مع روسيا عام 1877-1878 وحاولت حسم مسألة العُديد عسكريًا ووافقت على إجراءات المقيم البريطاني بهذا الشأن. وتمكنت من دخول العُديد في 30 آذار عام 1878 دون قتال، والسبب أن القبسات تمكنوا قبل وصول الحملة من مغادرتها بعد أن أخذوا كل ممتلكاتهم ودمروا المنازل ورددوا الأبار وفضلوا اللجوء للشيخ جاسم آل ثاني، حينئذ أمر الشيخ زايد بتدمير ما تبقى من منازل وآبار، وأصر على أن تبقى كما كانت قبل أن يسكنها القبسات خراباً لا يقطنها أحد⁽¹⁾.

كما قام بتدمير كل السفن العائدة للمستوطنين، الأمر الذي دعا الباب العالي من خلال وزير خارجيته صادق باش أن يطلب تفسير من السفير البريطاني في إستانبول عن أسباب الهجوم على الممتلكات العثمانية في العُديد، حيث كان الخبر قد وصله عن طريق والي البصرة عام 1878، وكان جواب بريطانيا بأن العُديد جزء لا يتجزأ من ممتلكات شيخ أبو ظبي الخاضع للحماية البريطانية وهكذا حتمت المصالح التجارية في المنطقة ان تنهي حكومة الهند مسألة العُديد لتفتح صفحة أخرى لمنطقة جديد خاضعة للسيادة العثمانية في الخليج العربي⁽²⁾. وبالتالي يتضح أن ردود الفعل العثمانية على هذا العمل لم تكن سوى احتجاج قدمه والي البصرة للسلطات البريطانية في الخليج العربي.

والجدير بالذكر "إن العُديد هي بلاد القبسات الذين عمروها في أوقات مختلفة، وبما أن القبسات تابعون بدورهم إلى شيخ أبو ظبي فإن المنطقة التي عمرها هؤلاء تغدو تابعة للشيخ الذي يتبعونه، وساعد على قبول هذا المنطق أن محمد بن ثاني، شيخ قطر-فيما يقول المقيم- لم يدع أن العُديد التي تلاصق أرضه تابعة له"⁽³⁾. ويبدو أن ما قامت به الحكومة البريطانية هو حرصها على جعل العُديد كمنطقة حازمة أمام أي محاولات التوسعات العثمانية تجاه سواحل عُمان.

والواقع أن منع البريطانيين قيام مشيخة جديدة في منطقة العُديد مخالف لسياستهم القائمة على تجزئة الساحل الغربي للخليج العربي إلى أقاليم صغيرة كلما سنحت الفرصة، لكن الوجود العثماني فرض عليهم إتباع سياسة جديدة تستهدف منع امتداد نفوذهم إلى خارج الحدود التي وصلوا إليها، مما أثر على موقفهم من القبسات السماح بقيام مشيخة منفصلة في العُديد يعني أنهم يهيئون الفرصة للعثمانيين ليعززوا نفوذهم في هذه المنطقة، على أساس أن هذه المشيخة ستكون ضعيفة وأن أي ضغط عليها من الشيخ زايد سيدفعها طلب الحماية العثمانية، فيما سيكون العثمانيون في مواجهة مع البريطانيين، وهذا يمنع العمانيين من التفكير في مد نفوذهم هناك، على أن تدمير الشيخ زايد لمنطقة العُديد لا تعني مطالبته بالعُديد بمقدار استهداف إعادة القبسات إلى أبو ظبي وليس إعادتهم إليه.

(1) جي. إي. سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (69)، ص 86-87؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 294-

295؛ غانم محمد رميض العجيلي، المرجع السابق، ص 72-73.

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 295.

(3) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة، المرجع السابق، ص 295.

المحور الثالث: عودة القبيسات إلى أبو ظبي وتجدد الصراع مع قطر:

أدى هروب القبيسات من العُديد عقب وصول حملة زايد مدعومة بريطانياً، إلى لجوء كثير من القبيسات إلى البدع والوكرة حيث وجدوا الترحيب من الشيخ جاسم وأخذوا يزاولون أعمالهم كالعادة، ودخلوا في نسيج المجتمع القطري، وعندما جرت اتصالات بين زايد بن خليفة وبطي بن خادم بهدف عودة القبيسات إلى أبو ظبي، وتوثقت هذه الاتصالات بزيارة قام بها خليفة بن زايد للبدع، حيث استضافه الشيخ جاسم عنده، في تلك الأثناء كان القبيسات مدينون لأهالي البدع، فلم يجد مناص سوى الاحتيال على أهالي البدع، حين جاء وقت الرحيل إلى أبو ظبي أدعوا أنهم منتقلون إلى الوكرة. وكتب شيخو القبيسات لأهل البدع تعهداً بأداء ديونهم وعدم التزوج خارج نطاق حدود الدولة العثمانية. جاء في هذا التعهد بتاريخ 24 يناير 1881⁽¹⁾:

"أقول وأنا يا بطي بن خادم بن نهيمن ومحمد بن خادم ومسلم بن عبد الله وراشد بن راشد وبطي بن رشيد وسيف بن اخنيفر وخلفان بن سيف وخميس بن عتيق بأننا تعهدنا على أنفسنا وجماعتنا إلى جناب الحكومة السنية بأن منزلنا في البدع علينا مصاريف مرادنا أن ننزل قرية الوكرة تابع قضاء قطر...، أننا ما نتقل من طرف الدولة إلى أطراف غيرها...، إذا انتقلنا إلى أطراف غيرها فنحن نبقى تحت المسؤولية ولهم أن يجلبونا من أي مكان وجميع ما يلحق الحكومة من المصاريف في سببنا من خروج مركب وغيرها فنحن ملزمين بتسليمه...، والله على ذلك خير الشاهدين"

استمرت إقامة القبيسات في البدع حتى عام 1881، وقرر الشيخ جاسم آل ثاني انتهاز هذه الفرصة ليؤكد تبعية العُديد إلى قطر، ثم عدل عن ذلك بسبب احتجاج بريطاني صارم، وسمح للقبيسات بالعودة إلى أبو ظبي بعد أن تصالحوا مع الشيخ زايد الذي أبدى استعداداً لتسديد الديون التي تترتب عليهم أثناء إقامتهم في البدع⁽²⁾، الأمر الذي يدل على أنهم في وضع اقتصادي متدني، وأن ضعفهم الاقتصادي دفعهم لقبول الصلح مع الشيخ زايد.

لقد أضعفت عودة القبيسات إلى أبو ظبي موقف الشيخ جاسم آل ثاني بشأن العُديد بعد أن كان يأمل في إخضاعهم ومد نفوذه على المنطقة، الأمر الذي جعله يثير موضوع استعادة الديون المترتبة على بطي بن خادم مستعيناً بالسلطات البريطانية في المنطقة، التي سبق أن رفضت السماح له باستعادة تلك الأموال بالقوة، وأخذوا على عاتقهم معالجة الموضوع، ثم أوعزوا إلى وكيلهم في أبو ظبي للتحقيق بتلك الديون⁽³⁾.

وجاءت نتيجة التحقيق مطابقة لما ذكره بطي بن خادم، الذي نفى أن تكن ثمة ديون قد تركت عليه أثناء وجوده في قطر، الأمر الذي أدى إلى احتجاج الشيخ جاسم لدى السلطات البريطانية متهماً وكلائهم بغلط الحقائق والأخذ بأقوال مشايخ الساحل العماني⁽⁴⁾. فدفع ذلك الشيخ جاسم إلى تكليف الحاج أبو القاسم حاكم الشارقة بالدخول كوسيط بينه وبين المقيم

(1) India Office Records, Residency Records, Persian Gulf, Bushire 1881-1886, R/15/187, IOR NEU 2685,p.104-206.

محفوظة في الأرشيف الرقمي لمكتبة قطر الوطنية، 26 ملف 626 شؤون قطر والبحرين إجراءات الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ضد العُديد، 1881.

(2) جي.إي.سالदानا، المصدر السابق، ملحق رقم (80)، ص ص 261-262.

(1) IOR, Ibid, p.226-228.

(1) IOR, Ibid, p.226-228.

وحاكم أبو ظبي من أجل الحصول على حقوقه، فأحضر أبو القاسم بطي بن خادم وسأله عن دينه فانكر ذلك⁽¹⁾. في حين تثبت "وثيقة التعهد" الأنفة الذكر بعدم مصداقية بطي بن خادم وتملصه من الدين المقر عليه هو وقبيلته وتعزز من مصداقية الشيخ جاسم.

على أية حال فشل الشيخ جاسم آل ثاني باستعادة أمواله، فعمل على تفجير الصراع بينه وبين أبو ظبي، بعد أن أخذت العلاقة بينهم حتى عام 1880 طابعاً ودياً، فقد اتهم الشيخ زايد بن خليفة الشيخ جاسم بتحريض بني هاجر وبعض المناصرين على الإغارة على بعض مناطق أبو ظبي المتاخمة لقطر عام 1881، والاستيلاء على بعض الممتلكات التي بيعت في البدع، وكرر الشيخ جاسم العملية بعد أربع سنوات رداً على غارات شنتها قبائل موالية للشيخ زايد على مناطق في قطر⁽²⁾. وبالتالي أدي هروب القبيسات بالديون المستحقة لأهل البدع، إلى خلق العديد من المشكلات بين قطر وأبو ظبي. كما اثبتت الأحداث سوء نية القبيسات على مدار تاريخها في أداء الديون.

على أية حال فقد حقق زايد ما يرمي إليه وجمع شمل قبيلته، واستفاد كثيراً من دخول القبيسات المحترفين في الغوص تحت طاعته، والذي امتد نشاطهم إلى سواحل قطر وجزرها التي استوطنوها أثناء هجرتهم من أبو ظبي، وتم تنويع نجاح الشيخ زايد بقرار حكومة الهند بضم العُديد إلى ممتلكات أبو ظبي حتى يتحكموا من خلاله في ضبط المد العثماني المتردد إلى ساحل عُمان. تلك المنطقة التي سكنتها القبيسات، ودامت بالولاء مؤخراً لأبو ظبي، حيث كان الغوص في تلك المنطقة مشاعاً لجميع العرب وأصبحت سواحل تلك المنطقة تستثمر لصالح أبو ظبي من خلال القبيسات، لا سيما بعد أن توثقت الروابط القبلية بينهم بالمصاهرة بزواج سلطان بن زايد بسلامة بنت بطي بن خادم⁽³⁾.

فحاول الشيخ جاسم التقرب إلى شيخ أبو ظبي حتى يتمكن من الحصول على بعض حقوقه سواء من الدين أو الغوص في منطقة العُديد، أما زايد فقد كان على اقتناع بأن أمن البحر تحت الحماية البريطانية فضرب بمطالب جاسم عرض الحائط، فكتب جاسم إلى طحنون وخليفة ابني زايد بعد أن يئس من تلقي رد من أبيهما، وطالهما بالدين الواقع على بطي بن خادم، وأشار إلى بعض التجاوزات التي وقعت من الهوامل الذين تمادوا في العدوان، كما أشار إلى خروج ابنه علي في السنة التالية في زيارة إلى جزيرة دلم، بأن يخاطب زايد في إصلاح العلاقة بينهما⁽⁴⁾.

وفي 11 مايو 1881 كتب الشيخ جاسم إلى الشيخ زايد يبلغه بأنه تلقى من السلطات العثمانية توجيهات بإعادة بناء العُديد وتعميرها، وأرفق مع كتابه خطاباً موجهاً إليه من قائد السفين العثمانية زحاف بذلك الفحوى، فقدم الشيخ زايد هذه المراسلات إلى المقيم البريطاني يتبعه تعليق يبلغه فيه: بأن الشيخ جاسم سيعمل على إعادة إعمار العُديد التي هي جزء لا يتجزأ

(2) I O R, Ibid, p.100-170-202-234-242-250-258.

(3) I O R, Ibid, p.100; أحمد الشرفاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص 171.

(4) I O R, Ibid, p.88.

(5) I O R, Ibid, p.62-134-232.

من أرض قطر ليسكنها. فأحال روس رسالته إلى حكومة الهند مرفقة بتعليق يقول: "أن جاسم غير مطمئن إلى وضعه مع الأتراك وحيال البدو كذلك ويسره أن يجد مكاناً آخر خارج حدود نفوذ الأتراك ليلجأ إليه ساعة الضرورة فاختر أن يسكن العُديد"⁽¹⁾.

وفي تلك الأثناء كتب جاسم إلى روس المقيم البريطاني يعلنه عن رغبته في سكن وتعمير العُديد وجاء في خطابه: "بعد التحيات، أرجو أن أبلغكم بشأن قرية العُديد بأنني عازمت على اعمارها بتكليف بعض اتباعي بالسكني فيها بقصد حماية جوارى ضد اللصوص الوافدين من البر والبحر، وأود أن أبين هذا القصد لكم حتى تقوم بتحذير الناس في نواحي عمان ضد أعمال العنف التي يرتكبونها في البحر ضد رجالنا ممن يرغبون في السكني هناك(العُديد) حيث أن شئون البحر في رعاية الله ثم في رعاية الحكومة البريطانية، أما فيما يتعلق برجالي الذين يرغبون في سكني العُديد فاني أوافق على الزام نفسي بالمسئولية عن أي شيء قد يحدث منهم من عنف، أو أذى، أو خرق للسلام البحري. ولقد كان من اللازم أن أكتب لكم شارحاً هذا الأمر بقصد أن تكون الأمور واضحة لكم"⁽²⁾.

فأرسل روس إلى جاسم يحذره من مجرد التفكير في الأمر، حيث جاء في خطابه إلى الشيخ جاسم⁽³⁾: "من إنه وصلنا كتابك المؤرخ في 2 جمادي الثاني 1298 تعجبنا عن فحواها أنك تعلم أن الدولة الهية القيصرية قضى أن العُديد في حوزة إدارات حاكم أبو ظبي فلهدا لم ندع أحداً من طرفكم أن يسكن هناك. وأنا نأمل أن بالمرّة تخرج هذا الخيال من بالك".

وأعلم حكومة الهند بذلك، فأيدت حكومته ذلك، واقترحت عليه أن يلتزم بذلك بالنسبة للعُديد في تعامل لندن مع إستانبول. وكان جاسم قد الحق خطابه الأول بخطاب آخر في 24 مايو 1881 يرجو فيه منع التعديت من قبل القبيسات على البحر. حيث يظهر في هذا الخطاب ما بدر من القبيسات الراحلين إلى أبو ظبي من العمل على احتكار مصائد اللؤلؤ والجزر في مواجهة العُديد لمصلحة زايد بن خليفة أو ربما لمصلحتهم في المكان الأول حيث جاء في الخطاب⁽⁴⁾:

"وحسب ما نسمع أن الشيخ زايد أذن حق ناس من بني ياس وبدو من ربعة أهل الجوان الذي يأتيكم في الجزر يريد البيع والشراء ولا معه ورقة مني خذوه. ولم نتحقق من ذلك. وحننا نعرف أن حكم البحر عند الله ثم عندكم ليس له هذه الجرأة التي يتجرأ بها فكنا نأمل من رده هو وغيره من تعديت البحر إلا إذا كان جنابكم مرخصه عليه فالبيان منكم والأمر لله ثم منكم" يبدو من ذلك ما وصلت إليه العلاقات بين قطر وأبو ظبي جراء ترسيم الحدود بين البلدين.

وفي عام 1888 نشبت حرب بين الطرفين إثر غارة قام بها أفراد من قبيلة المناصير من آل بوشعر الموالية للشيخ زايد استهدفت الدوحة، في الوقت الذي كان فيه حاكمها الشيخ جاسم بعيداً عنها، وأسفرت عن مقتل علي أحد أبناء الشيخ جاسم، الأمر الذي جعل الأخير يقوم بتجميع عدد من الموالين له ويغير على أبو ظبي انتقاماً لمصرع ابنه⁽⁵⁾. وأخذ في طلب المساعدة من

(1) I O R, Ibid, p.424; أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص 172.

(2) I O R, Ibid, p.404;

جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (78)، ص ص 104-105؛ عبدالعزيز عبد الغني إبراهيم، أمراء وغازة، المرجع السابق، ص 64.

(3) I O R, Ibid, p.22;

جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (79)، ص 105؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص 172.

(4) I O R, Ibid, p.34-41-68;

جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (80)، ص 105.

(5) I O R, Ibid, p.272-276-280.

العثمانيين إلا أنهم تقاعسوا في الوقوف بجانبه طوال صراعه مع أبو ظبي، فتشكك في مدى قدرة الدولة العثمانية في الدفاع عن بلاده، فاتخذ موقفاً معارضاً لها وأعلن عدم اعترافه بالسيادة العثمانية، كما أعاق تأسيس الدائرة الجمركية التي سعت الدولة العثمانية إلى تنفيذها، وامتنع عن دفع الضرائب لها، وقدم استقالته من قائمقامية قطر، غير إنها رفضت من قبل الدولة العثمانية⁽¹⁾.

وعلى أثر ذلك حاول الشيخ زايد عقد حلف مع الشيخ عيسى بن علي (1879-1923) حاكم البحرين مستغلاً العداء بينه وبين الشيخ جاسم الذي حاول التقليل من فاعلية الحلف، بالحصول على مساعدة ابن الرشيد في حائل، وطلب العون من العثمانيين، وبالفعل فقد حصل على العون والمساعدة منهم في حملة عام 1889. حيث وجدوها فرصة لتوسيع النفوذ العثماني في تلك المنطقة، ودارت معركة طاحنة سميت (خور) نسبة إلى قلعة أبو ظبي. ومنيت قوات الشيخ زايد بخسائر فادحة، وبذلك حقق جاسم ما كان يصبوا إليه، كما أنه أعطى الأمل للعثمانيين في السيطرة على ساحل عمان⁽²⁾. وهنا قام العثمانيين في تلك الأثناء بتعزيز قوتهم في قطر بقاعدة قوامها 400 جندي من المشاة، وأصبح مركز العثمانيين قوياً بخضوع وسط نجد للشيخ شمر، وهو الأمر الذي احتجت عليه بريطانيا كثيراً⁽³⁾.

إن إثارة الشيخ جاسم آل ثاني موضوع الديون المترتبة على بطي بن خادم، ثم صراعه مع الشيخ زايد كانت محاولة لتأكيد حقوقه لدى السلطات البريطانية بشأن عودة منطقة العُديد إلى قطر، فقد حاول طول فترة صراعه مع الشيخ زايد تأكيد سيادته عليها من خلال الطلبات التي تقدم بها للبريطانيين، إلا أنهم رفضوا ذلك وطلبوا من وكيلهم في الشارقة التوفيق بينهم، غير أن الشيخ زايد رفض رغبة الشيخ جاسم في الحصول على أمواله، كما طلبوا من وكيلهم الإخبار عن أية محاولة لتوطين أي أحد في العُديد، وبرروا رفضهم للشيخ جاسم بإعادة بناء العُديد، بأن الشيخ محمد آل ثاني أخبر المقيم السياسي البريطاني ببيلي (Pally) قبل عشر سنوات أن العُديد لا تتبع قطر، إلا أن الشيخ جاسم اعترض على قرارهم موضحاً أن القرار الذي اتخذوه يتعلق بالبر وهو من مسؤولية السلطات العثمانية على حين إن مسؤولية البريطانيين تتعلق فقط بالبحر القريب من العُديد⁽⁴⁾.

لقد حاول جاسم آل ثاني تثبيط البريطانيين عن قرارهم موضحاً أهمية المنطقة لقطر، وأن بقاء العُديد مدمرة سيجعلها منطقة تهديد لحدود قطر الجنوبية من البدو، وأن إعمارها وإسكان الأهالي سوف يؤمن تلك المنطقة. لكن البريطانيين أخبروا الشيخ جاسم أن قرارهم لا يمكن الرجوع عنه، وتوصلوا إلى اتفاق مع الشيخ زايد اعترفت بمقتضاه الحكومة البريطانية

جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (114)، ص141؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص172-173.

(1) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (114)، ص141؛ أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، المصدر السابق، ص174؛ صبري فالح الحمدي، التطور التاريخي وقيام الإمارة 1916-1517، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013، ص119.

(2) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، وثيقة رقم (114)، ص141؛ ماجد شبر، القبائل والصراعات السياسية والقبلية في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين الثامن عشر والتاسع عشر، ساعد في ترجمة بعض وثائقه/ صخر الحاج حسين، ط1، شركة دار الوراق للنشر المحدود، بيروت، لبنان، 2010، ص508.

(3) جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، (116)(125)، ص153؛ ماجد شبر، المرجع السابق، ص508.

(4) I O R, Ibid, p.100-170-202.

رسمياً عام 1905 بتبعية الأراضي المجاورة للعديد إلى الشيخ زايد بن خليفة، وفي الوقت الذي أعلن العثمانيين فيه تراجعهم عن قرارهم الذي اتخذوه عام 1902 بضم العديد إلى قطر على إثر احتجاج بريطاني⁽¹⁾، فإن ذلك لم يمنعه من تأكيد سيادتهم على المنطقة على الرغم من الاحتجاج البريطاني، فكتب إليهم الشيخ جاسم من أجل تعمييرها، لا سيما وأنهم قاموا بإرسال مدير عثماني للعديد في عام 1891، الأمر الذي أدى إلى احتجاج السلطات البريطانية، إلا أن العثمانيين لم يترددوا واحتفظوا بسيطرتهم على المنطقة حتى قيام الحرب العالمية الأولى⁽²⁾.

الخاتمة:

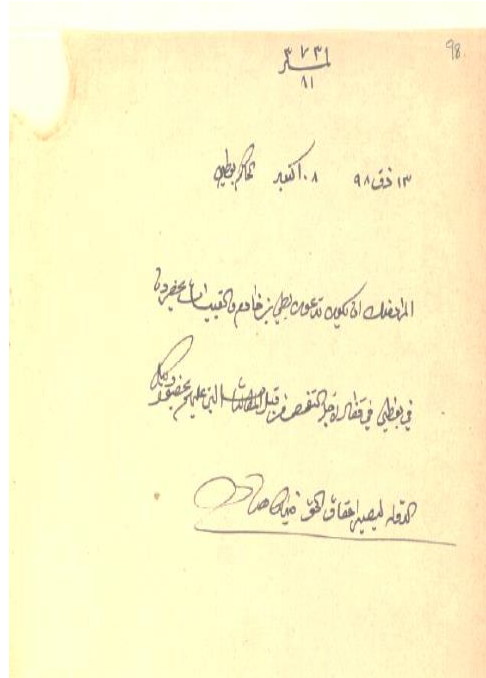
يتضح مما سبق أن قبيلة القبيسات حاولت الانفصال عن حاكم أبو ظبي وإنشاء كيان سياسي جديد لها تحت المظلة البريطانية، حيث شجعت بريطانيا المنشقين من القبيسات لإقامة إمارة العديد المستقلة، من أجل الحفاظ على استمرار سياسة التجزئة وتفتيت إمارة أبو ظبي بعد أن نجحت بريطانيا في فصل دبي عام 1830، ولكن ظهور الوجود العثماني في قطر جعل بريطانيا تخشى من أن تستغل العديد بالمظلة العثمانية إن لم تقف بجوارها، الأمر نفسه التي كانت تخشاه تجاه أبو ظبي إن ساعدت بريطانيا العديد، فواجهت بريطانيا موقفاً صعباً للغاية مما جعلها تفكر جيداً في وقف الامتداد العثماني وتوسعه. لذا منحت بريطانيا أبو ظبي الحق في استرجاع العديد بعد تردد مستمر على مدار ثلاثة أعوام، متخيلة عن سياسة التجزئة التي اتبعتها في الخليج العربي، لا سيما وأنها كانت تسعى لأن تكون العديد دولة حاضرة بين سواحل عُمان والتمدد العثماني، للحد من نفوذ الدولة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع بين حاكم أبو ظبي الشيخ زايد الذي يحظى بالمظلة البريطانية وحاكم قطر الشيخ جاسم الذي يستغل بالحماية العثمانية حول أحقية كل منهما في ضم العديد لممتلكاته. وبالرغم من الاعتراف البريطاني بوقوع العديد ضمن ممتلكات أبو ظبي إلا أن العثمانيين استطاعوا تأكيد سيادتهم عليها، وبالتالي ضمها إلى قائممقامية قطر وتعيين مديرين عثمانيين عليها، ظلت قائمة تحت سيادتها في نطاق قائممقامية قطر حتى قيام الحرب العالمية الأولى. مما أصبحت العديد تمثل مشكلة تاريخية بين الدولتين تثار من حين إلى الآخر، فأصبحت كقنبلة موقوتة مزروعة بين الإماراتين (أبو ظبي، وقطر)، لا سيما وأن العديد أصبح يحتوي الآن على كمية كبيرة من احتياطي النفط حسب تقارير الشركات الأمريكية واليابانية فضلاً عن موقعه، ونظراً لحساسيات مسألة ترسيم الحدود. مما ينذر ذلك بتجدد المشكلة مرة أخرى في المستقبل، وإن كان وجود القاعدة العسكرية الأمريكية بها الآن يحد من خطر تجدد المشكلة.

(⁵) I O R, I bid, p.392-404-415-418.

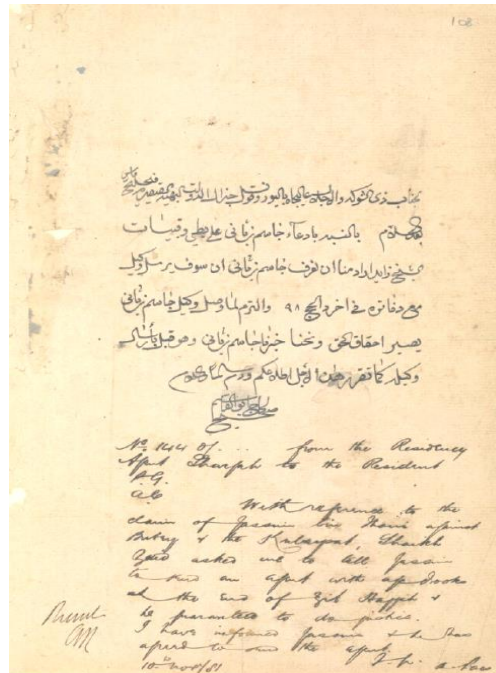
(¹) I O R, I bid, p.424;

جي.إي.سالدانا، المصدر السابق، (136)، ص162.

ملحق رقم (3): وثيقة حاكم أبوظبي بشأن الديون⁽¹⁾.



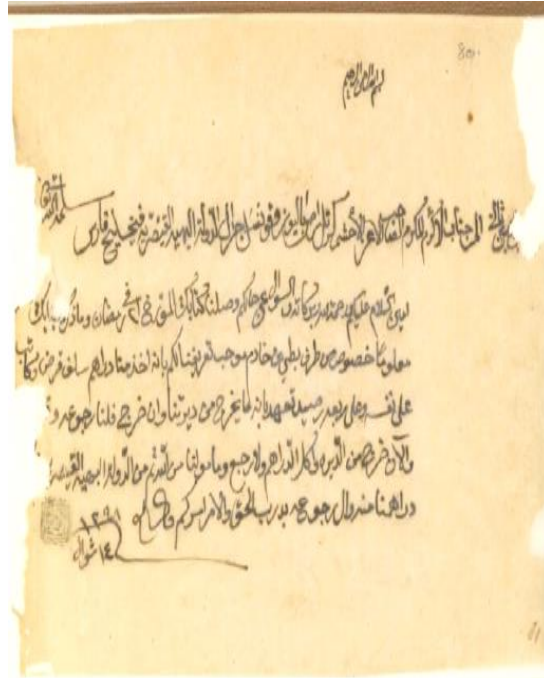
ملحق رقم (4): رسالة من أبو القاسم إلى المقيم بشأن مشكلة الديون⁽²⁾.



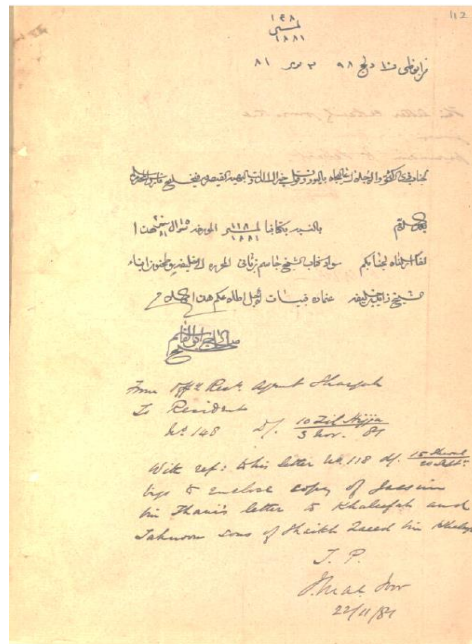
(¹) IOR, Ibid, p.206.

(²) IOR, Ibid, p.226.

ملحق رقم (5): رسالة جاسم للمقيم بشأن الديون⁽¹⁾.



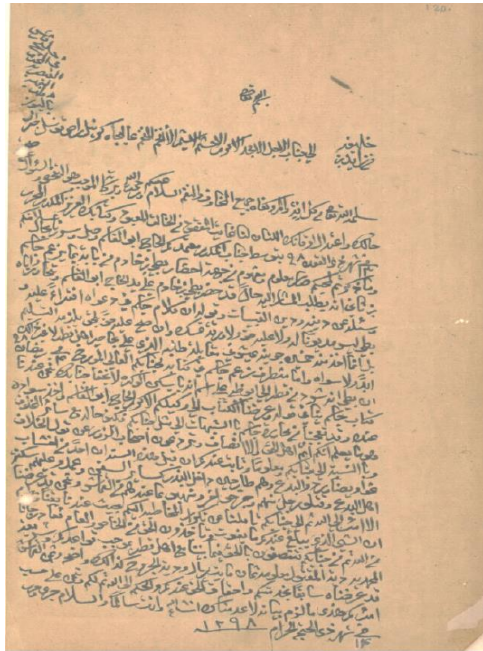
ملحق رقم (6): من أبو القاسم للمقيم بشأن كتاب جاسم لخليفة بن طحنون ابن زايد⁽²⁾.



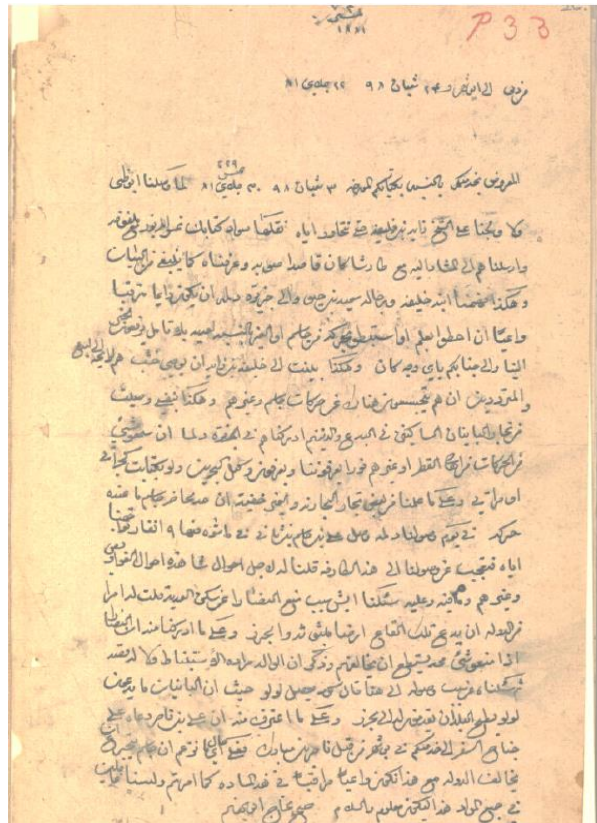
⁽¹⁾ IOR, Ibid, p.170.

⁽²⁾ IOR, Ibid, p.234.

ملحق رقم (7): كتاب الشيخ زايد للمقيم بشأن الديون⁽¹⁾.



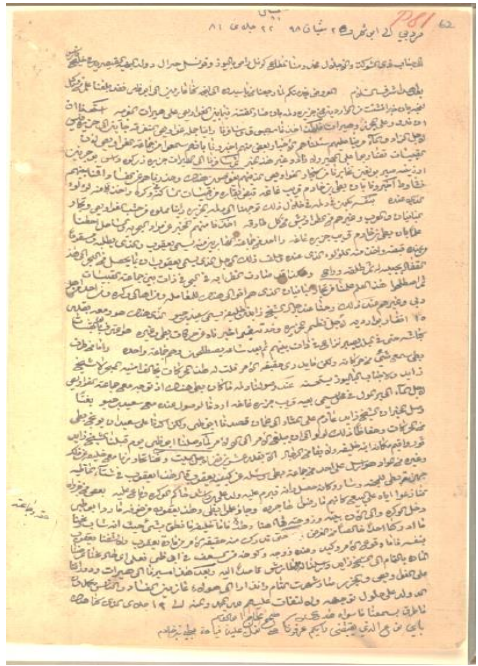
ملحق رقم (8): من أبو القاسم إلى جاسم بشأن سكن العُديد⁽²⁾.



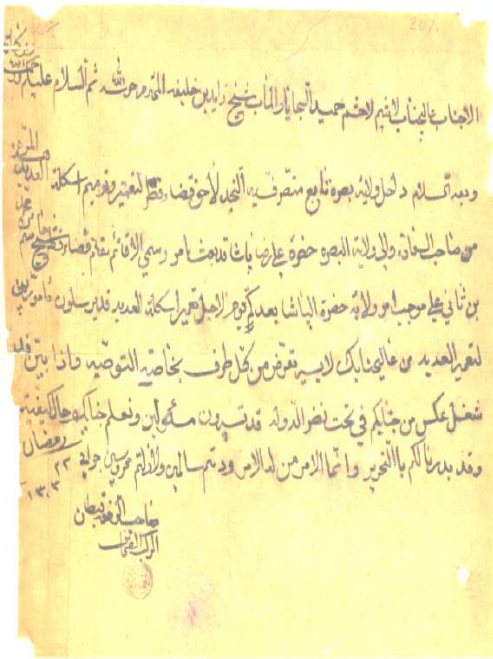
(¹) IOR, Ibid, p.250.

(²) IOR, Ibid, p.134.

ملحق رقم (9): من أبو القاسم للمقيم بشأن الغوص وتعدي القبيسات⁽¹⁾.



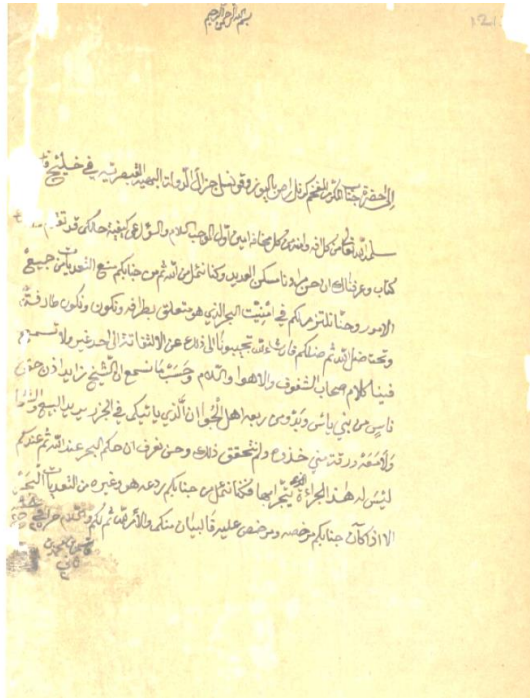
ملحق رقم (10): من قبطان السفينة العثمانية إلى زايد بشأن أعمار جاسم للعديد⁽²⁾.



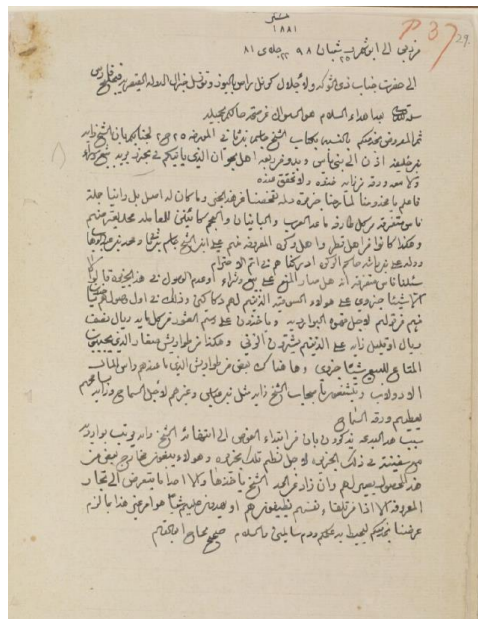
(¹) I O R, Ibid, p.232.

(²) I O R, Ibid, p.424.

ملحق رقم (13): من جاسم للمقيم بشأن سكن العُديد⁽¹⁾.



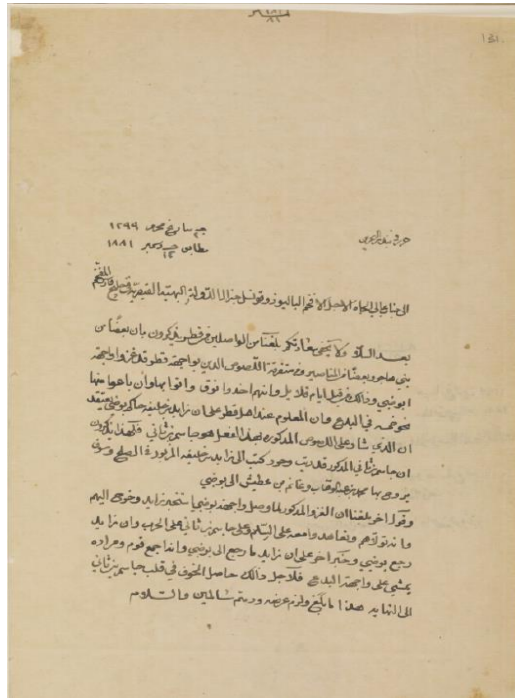
ملحق رقم (14): من جاسم للمقيم يشكوه من زايد لأنه أذن لناس من بني ياس بالبيع والشراء في منطقته⁽²⁾.



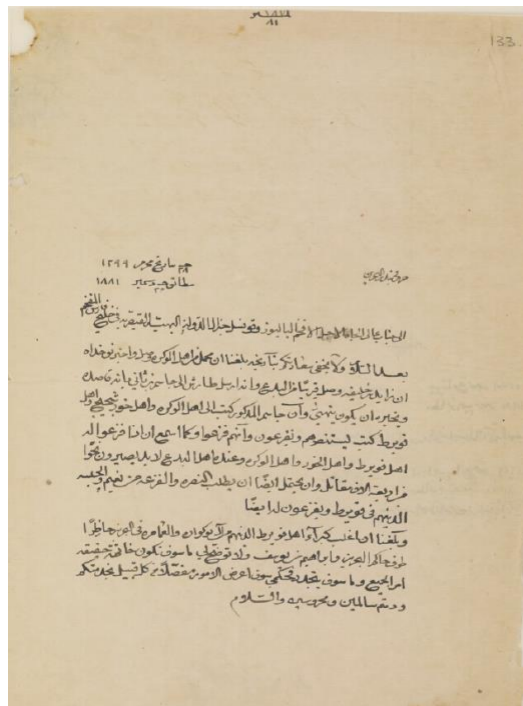
(⁵) IOR, Ibid, p.34.

(⁵) IOR, Ibid, p.68.

ملحق رقم (15): من بندر البحرين للمقيم بشأن تعديت المناصير على أبو ظبي (1).



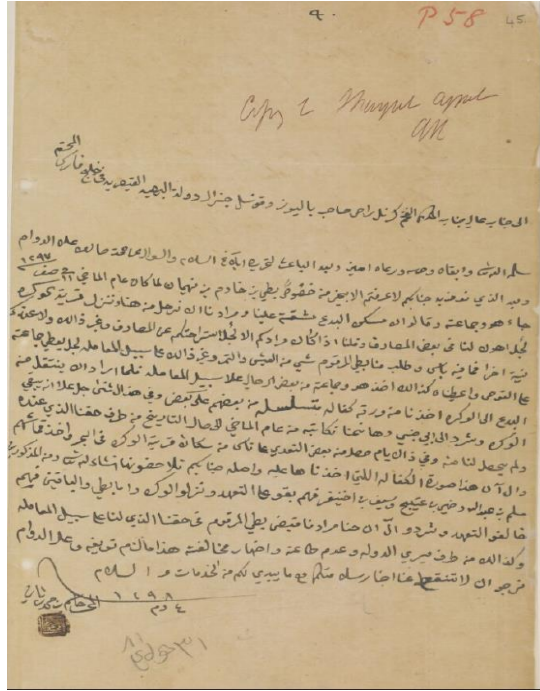
ملحق رقم (16): من بندر البحرين للمقيم بشأن وصول زايد للبدع لمقاتلة جاسم (2).



(5) IOR, Ibid, p.272.

(5) IOR, Ibid, p.276.

ملحق رقم (17): من بندر البحرين للمقيم بشأن وصول زايد للعديد⁽¹⁾.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر:

- وثائق سجلات مكتب الهند البريطانية:

India Office Records, Residency Records, Persian Gulf, Bushire 1881-1886, R/15/187, IOR NEU 2685,

محفوطة في الأرشيف الرقمي لمكتبة قطر الوطنية، 26 ملف 626 شؤون قطر والبحرين إجراءات الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ضد العُديد، 1881.

- أحمد الشرقاوي ومحمد خليل، موسوعة الوثائق القطرية (قطر في الوثائق البريطانية)، مركز الياية للنشر والاعلام، القاهرة، 2012.

- جي. إي. سالدانا، وثائق التاريخ القطري (الشئون القطرية من سنة 1873م-1904م)، وثيقة رقم (48) وملحق رقم (أ)، تعريب/ أحمد العناني، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة، قطر، 1989.

(5) IOR, Ibid, p.280.

ثانياً قائمة المراجع:

- صبري فالج الحمدي، التطور التاريخي وقيام الإمارة 1517-1916، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، قطر الحديثة (قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني 1840-1916)، ط1، دار الساقى، بيروت، لبنان، 2013.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، أمراء وغازاة قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، ط4، دار الساقى، بيروت، لبنان، 2014.
- غانم محمد رميض العجيلي، فصول في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2014.
- ماجد شبر، القبائل والصراعات السياسية والقبلية في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ساعد في ترجمة بعض وثائقه/ صخر الحاج حسين، ط1، شركة دار الوراق للنشر المحدود، بيروت، لبنان، 2010.

مواقف الشباب السياسية وتفسيراتها السوسيولوجية في ضوء التحولات المجتمعية الراهنة: دراسة ميدانية

Youth political positions and their sociological interpretations in light of the current societal

transformations: a field study

د. إبراهيم إسماعيل عبده محمد (جامعة الملك سعود - السعودية)

Dr. Ibrahim Ismail Abdo Muhammad (King Saud University - Saudi Arabia)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مواقف الشباب تجاه بعض قضايا السياسة الداخلية والخارجية الهامة، ومدى تأثرها بتطورات الأحداث المحلية والدولية الحالية. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تطبيقها على عينة من طلاب جامعتي الزقازيق وعين شمس في مصر تتكون من (400) مفردة. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أبرز نتائج الدراسة وعي معظم الشباب بأن ما يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية يؤثر بالتأكيد على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر، كما توجد قناعة لدى الشباب بأن الرعاية الاجتماعية والصحية وتوفير فرص العمل للمواطنين تعد أحد أهم الالتزامات التي يجب أن تحرص الحكومة المصرية على أداءها تجاه مواطنيها.

Abstract:

This study aimed to know the attitudes of youth towards some important domestic and foreign policy issues and their impact on current domestic and international developments. The study relied on social sample survey method; it was taken 400 as a sample from Zagazig and Ain Shams University students. The study relied on a questionnaire as a tool for data collection.

The most prominent results by the study are the awareness of most youth that the global political problems or crises that occur certainly affect the policy of the government and citizens inside Egypt, and there is a conviction among young people that social and health care and providing job opportunities for citizens are one of the most important obligations that the Egyptian government must be keen to perform towards its citizens.

أولاً) الإطار النظري للدراسة

(أ)- مشكلة الدراسة:

ثمة عدد من الدراسات السابقة التي تناولت مواقف ومشكلات الشباب عموماً والجامعي على وجه الخصوص وتطرقت لأوضاعهم، وثقافتهم، وأنماط سلوكهم، ومشاركتهم الاجتماعية والسياسية، وذلك بغرض الوقوف على احتياجاتهم، وإزالة العقبات التي تعترضهم بناء على أسس علمية موضوعية، إلا أنها مازالت تعتبر غير كافية بالنظر لأهمية هذه المرحلة، والتي أصبح الاهتمام فيها بالشباب ضرورة ملحة. كما لوحظ أيضاً قلة تلك الدراسات التي ركزت جل اهتمامها على رصد المواقف السياسية للشباب في الفترة الراهنة من خلال ربطها بالمتغيرات المجتمعية الهامة(1).

وإذا كان من أهم سمات مواقف الشباب وكذلك ثقافتهم السياسية كونها لا تظل ثابتة على الدوام، وإنما هي خاضعة لقانون التغير -حتى وإن كان بطيئاً- لاسيما مع وجود مؤثرات خارجية كالعولمة وأحداث الربيع العربي وما بعدها، فإنه يصبح من المهم الإحاطة بمظاهر هذا التغير، والنتائج المتوقعة المترتبة على حدوثه، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بشريحة الشباب الذين يحتلون مكانة رئيسية في أي مجتمع باعتبارهم مصدراً جوهرياً من مصادر التغيير الاجتماعي والثقافي. ومن هنا وفي ضوء ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في كونها محاولة للبحث في واقع المواقف السياسية للشباب الجامعي بالنظر إلى كون هؤلاء الشباب يمثلون جماعة متميزة يفترض أن لها تصوراتها ومعتقداتها السياسية المغايرة لنظرائهم حتى ولو كانت غير مكتملة الملامح، ولكن ليس على عموميتها وإنما فيما يرتبط بعدد من قضايا السياسة الداخلية والخارجية الهامة وبما يكشف عن مدى عمق الثقافة السياسية لديهم في هذا الصدد، ومدى تأثيرها بتطورات الأحداث المحلية والدولية المتزامنة.

(ب)- أهمية الدراسة:

- تتزايد في الوقت الراهن أهمية الدراسات التي تركز اهتمامها على رصد المواقف السياسية للشباب سواء بصورة مباشرة أو من خلال تكوين إطار تصوري علمي يساعد على تفهم أبعاد هذه المواقف من خلال ربطها بالمتغيرات المجتمعية الهامة.
- يشكل الشباب محورياً أساسياً في التركيبة الديموغرافية لأي مجتمع، ما يجعل من قضاياهم ومواقفهم مسألة جديرة بالبحث والاهتمام لأهميتها العلمية والعملية.
- (ج)- أهداف الدراسة:
- التعرف على مواقف الشباب الجامعي إزاء عدد من قضايا السياسة الداخلية والخارجية الهامة وبما يكشف عن مدى عمق الثقافة السياسية لديهم في هذا الصدد، ومدى تأثيرها بتطورات الأحداث المحلية والدولية الراهنة.
- استخلاص بعض التوصيات التي من شأنها تعميق الثقافة السياسية لدى الشباب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في خطط وجهود التنمية الاجتماعية.

(1) فتحي أبو العينين: الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية، مراجعة عامة وملاحظات أولية، (في): الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية (4-7) ديسمبر 1993، تحرير: كمال المنوفي وحسن توفيق، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص76.

(د) - مفاهيم الدراسة:

1- الشباب الجامعي:

تباينت اتجاهات العلوم الإنسانية بصدد تحديد مفهوم الشباب كمرحلة عمرية طبقاً للمعيار الذي يتم الاستناد إليه في هذا الشأن، حيث اهتم البعض بالنمو الجسدي، واهتم آخرون بالنمو النفسي والانفعالي، وركز فريق ثالث على التغيرات التي تطرأ على الأدوار الاجتماعية (1). ففي الوقت الذي قطع فيه المعجم الوجيز بأن الشباب هو "من أدرك سن البلوغ إلى الثلاثين" واتجه علماء السكان أيضاً إلى الأخذ بعامل السن، والذي تراوح كذلك ما بين (15:30) سنة كمعيار للوقوف على بداية ونهاية هذه المرحلة من وجهة نظرهم (2) فإن علماء البيولوجيا يقرون بأن اكتمال البناء العضوي يعد أهم ما يميز مرحلة الشباب كفترة انتقالية في حياة الإنسان (3) وفي المقابل يقرون علماء النفس تلك المرحلة بعملية اكتمال البناء الدافعي للفرد وليس العضوي، وبما يمكنه من التفاعل السوي المحيط الاجتماعي. في حين يميل علماء الاجتماع في تشخيصهم لمرحلة الشباب على الربط بينها وبين محاولة المجتمع من خلال مؤسساته التعليمية والتنقيفية، وأنماط التنشئة الاجتماعية تأهيل الفرد كي يشغل مكانة اجتماعية، أو يقوم بأدوار ومسئوليات محددة في البناء الاجتماعي، ومن ثم يصبح انتهاء الفرد من أدائه لتلك الأدوار المتوقعة منه المؤشر الرئيسي لانتهاء هذه المرحلة (4).

وتميل الدراسة الراهنة بصدد تحديد مفهوم مرحلة الشباب إلى الأخذ بالمعيار الزمني. الاجتماعي لكونه أكثر المعايير ملاءمة، وأقربها إلى الدقة، دون أن يعنى ذلك إغفال لأهمية أيّاً من المعايير الأخرى، بيولوجية أو نفسية، ويقوم هذا المعيار أساساً على قصر المفهوم على المرحلة العمرية التي تتراوح ما بين 15-30 سنة، وهي تلك الفترة التي يصبح للفرد الشاب فيها القدرة على تحمل الأعباء المفروضة عليه من جانب مجتمعه، كما يكون مهيناً بالفعل للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به. أما مفهوم الشباب الجامعي فيشير إجمالاً في هذه الدراسة وعلى نحو ما يتفق وما ذهب إليه محمد (2010) (5): "فئة أو شريحة اجتماعية فرعية، تنتمي لمجتمع ذي طبيعة خاصة وهو المجتمع الجامعي، ويتراوح في الغالب العمر الزمني لأعضائها ما بين (18:22) سنة، ويتصف أعضاؤها بنفس ما يتصف به أقرانهم في نفس المرحلة السنية، كما يخضعون مثلهم لتأثير الظروف المجتمعية المختلفة، إلا أنهم يتميزون عنهم بتأثير مرحلة التعليم الجامعي عليهم، وبما قد يعدل من اتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية وتكوينهم الفكري والثقافي.

(1) نجوى الفوال: الشباب وقضاياها في مصر 1970-1990، دراسة توثيقية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 1992، ص 41.

(2) Nilson F.: Youth Changing Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1978, P.12.

(3) محمد علاء الدين عبد القادر: دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، القاهرة، 1998، ص ص: 25-26.

(4) على ليلة: ثقافة الشباب، مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، (في): دراسات مصرية في علم الاجتماع، تقديم: أحمد أبوزيد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 297.

(5) إبراهيم إسماعيل عبده محمد (2010): قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر، مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ص ص 28-30.

2-المواقف السياسية للشباب

حددت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مفهومها عن المشاركة السياسية بأنه: "مختلف الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكاهم والمساهمة في صنع السياسة العامة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" (1) وذهب الجوهري (2001م) إلى أنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لهذا المجتمع، وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" (2). وللمشاركة السياسية بالنسبة للمواطنين وظائف هامة كالتهبير عن حريتهم الشخصية، وتحقيق مطالبهم الاجتماعية، ورغباتهم السياسية، وإشعارهم بالطمأنينة والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث، وبالنسبة للنظام السياسي فإنها تدعمه وتضفي عليه المظهر الديمقراطي، وهو ما يقوى من مرتكزاته الشعبية، ويقلل من اللجوء إلى العنف من جانب الجماهير كوسيلة للتهبير عن سخطهم (3).

وتتخذ المشاركة السياسية العديد من الصور كالدخول في المناقشات السياسية، والانخراط في عضوية الأحزاب، والتصويت في الانتخابات، والسعي لتقلد المناصب الحكومية، والاندماج في الأنشطة التطوعية المدنية، بل أن لها مظاهرها السلبية كالإعراض عن السياسة، والذي يعكس أحياناً موقفاً إيجابياً، يتمثل في الإحساس بعدم فاعلية العمل السياسي (4). أما مفهوم مواقف الشباب السياسية فيقصد به إجرائياً في هذه الدراسة: آراء الشباب تجاه قضايا السياسة الداخلية والخارجية التي يتم استطلاع رأيهم بشأنها، ومدى استيعابهم لها في ضوء أبعادها المجتمعية المتشابهة".

(هـ)-أدبيات الدراسة.

أشارت دراسة (Gaither, 1990) إلى أن هناك أهمية لأن تتجه المؤسسات التعليمية نحو بث وترسيخ مبادئ أولية في نفوس النشء والشباب، تدفع مستقبلاً أن يكونوا متوافقين مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، والدولة ككل (5). واقترحت دراسة سيد (1993م) مجموعة من التصورات التي قد تدفع بالمشاركة الشعبية للشباب لما لها من آثار إيجابية على عملية التنمية، وتتمثل في ضرورة قيام الجامعات بنشر الثقافة السياسية الديمقراطية بين الطلاب، والحاجة الماسة لزيادة وتوسيع فرص ومجالات الممارسة السياسية للمواطنين لاسيما الشباب (6).

وأوضحت نتائج دراسة (Schuetz, 1996) أن هناك ثلاثة أهداف رئيسية للتعليم المدني إذا ما حققها فإنه يستطيع أن يؤدي دوره المتصل بعملية إمداد الطلبة بقيم الثقافة السياسية من أجل المواطنة الديمقراطية، وهي: مساعدتهم على أن يصبحوا أكثر عقلانية، وخصوصاً إزاء القيم الإنسانية العامة وقيم حقوق الإنسان، والتنشئة السياسية السليمة: والتي

(1) سيد أبو ضيف أحمد: المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، (في): عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (30)، العدد (3)، يناير/مارس 2002، ص ص 152-157.

(2) عبد الهادي الجوهري: دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ط8، 2001، ص 323.

(3) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998، ص ص 241-242.

(4) سيد أبو ضيف أحمد: المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص 153.

(5) Gaither, Tanzalla. J: A case study of the Influence of political culture on Inductituti-onal Behavior and outcomes, paper presented at the annual meeting of association for the study of Higher Education, (Portland, November 1-4, 1990).

(6) سيد أبو ضيف أحمد: الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية، دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 1993.

تتضمن تنشئة الطلبة على رغبة المشاركة، وإبداء الرأي حول المسائل السياسية المختلفة، وتنمية إدراك قوى لديهم يمكنهم من الموازنة بين احتياجاتهم الفردية واهتماماتهم الذاتية من جهة والاعتماد المتكافئ، وتبادل المنافع مع غيرهم من البشر من جهة أخرى(1).

في حين أكدت دراسة أديب (2005م) على أنه "لا يمكن عزل دراسة الشباب عن دراسة المجتمع في بناءه وعلاقاته وديناميات تطوره، خصوصاً أن الشباب هم الركيزة البشرية للبناء المستقبلي لأي مجتمع. مع ذلك فإن مساهمتهم الفعلية في بناء هذا المستقبل موضع تساؤل وصراع، بما في ذلك ما يتعلق بصورة هذا المستقبل نفسه"(2).

وتوصلت دراسة إبراهيم (2015م) إلى أن أبرز مشاكل الشباب المصري فيما بعد 25 يناير 2011م تمحورت في مشاكل: البطالة، وأزمة الإسكان، والعموسة، وتأخر سن الزواج، وزيادة وقت الفراغ، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بأزمة الهوية، إضافة إلى الفقر وتدني مستوى المعيشة، وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الضرورية، بجانب بعض المشاكل النوعية الأخرى التي تحتاج إلى جهود حثيثة لحلها(3).

وتوصلت دراسة سلام (2015م) إلى زيادة الاهتمام والمتابعة من الشباب للعديد من الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية عن طريق التعرض إلى عدد من وسائل الإعلام الجديد؛ في مقدمتها شبكة الإنترنت، وأن زيادة مستوى الوعي والاهتمام أفرز قيام الشباب بالعديد من الفعاليات على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي أو في تبادل المعلومات والحوار مع الآخرين في إطار تقني واتصالي جديد يفتح أبواباً جديدة على صعيد وسائل الإعلام والاتصال وأهميتها على الرأي العام(4).

وأشارت دراسة سامر (2017م) إلى أنه "على صعيد الممارسة والبحث العلمي، ثمة قضايا متعلقة بالشباب، مثل: المشكلات التي تواجههم، والتعليم، وفرص العمل، والمسكن، والزواج، والانتماء، ومؤخراً الإرهاب والتطرف؛ مما أضفي على الاهتمام بقضايا الشباب بُعداً اجتماعياً وسياسياً واستراتيجياً وأمنياً لا يمكن تجاهله، وأصبح البحث عن الشباب في محرك "جوجل" على سبيل المثال - مرتبطاً بمشكلاتهم بما يوازي عشرين ضعفاً من إنجازاتهم - كما بينت بعض الدراسات"(5).

وخلصت دراسة محمد (2018م) إلى وجود علاقة وثيقة بين تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي وتأثيراتها السلبية على مستوى الانتماء لدى الشباب، كما تباينت الانتماءات الأيديولوجية والاهتمامات العامة للشباب، وجاءت على رأسها الانتماءات السياسية، والاهتمامات بالتكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى ذلك تنوعت أنماط العلاقة والممارسة بين الشباب

(1) Schuetz Peter: Political culture in the school and classroom, Preparation for Democratic Citizenship, paper presented at the International conference on Individualism and community in a Democratic society, Washington, October 1996.

(2) أديب: إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، اجتماع الجزاء الإقليمي حول الحالة المعرفية لمسرح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، شرم الشيخ، القاهرة، 19 - 21 نوفمبر، 2005.

(3) إبراهيم إسماعيل عبده محمد: الربيع العربي ومشاكل الشباب من وجهة نظر النخبة الأكاديمية: دراسة مطبقة على عينة من الأكاديميين المصريين بجامعة الملك سعود بالرياض، (في): مجلة علوم الإنسان والمجتمع الصادرة عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد (17) ديسمبر 2015م، ص ص 105-148.

(4) سلام خطاب الناصري: وسائل الاعلام الجديد والوعي السياسي لدى الشباب، (في): مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (30)، 2015م، ص ص 147-162.

(5) سامر رضوان أبو رمان: أولويات واهتمامات الشباب الخليجي، 2017م، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني: <https://shababm.com/study1>

والدولة المصرية ما بين (توافق ومشاركة، وتعارض واختلاف، وانسحاب ومقاطعة، وصراع وتناقض)، في حين تباينت كيفية الانتماء عند كل من الدولة من ناحية والشباب من ناحية أخرى (1).

وأكدت دراسة توجهات قطاع الشباب (2021) على أهمية إنشاء مرصد وطني للشباب، ليكون مرجعاً لصنّاع القرار في القطاعات المختلفة؛ من خلال رصد كافة الأنشطة الشبابية، وبناء مؤشرات مختلفة تعليمية ووظيفية ومهنية وصحية وغيرها؛ لتوفير كافة الإحصاءات عن الشباب في كافة المجالات؛ بحيث يصبح المرصد الوطني للشباب بمثابة بيت الخبرة الذي يعمل على رصد كافة مشاركات الشباب في جميع قطاعات التنمية على المستويات: المحلي والإقليمي والعالمي، ودراسة أثر تلك المشاركات على المجتمع وعلى الجهود التنموية بشكل عام (2).

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء إطارها النظري، وكذلك في تطوير إجراءاتها المنهجية وصياغة أداة الدراسة في ضوء الأهداف المرجو تحقيقها.

ثانياً الإطار المنهجي للدراسة

1- نوع الدراسة:

تعد الدراسة الراهنة أحد الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى تقديم وصف تحليلي لمواقف الشباب الجامعي السياسية فيما يخص عدد من القضايا المحددة وفي ضوء أهداف الدراسة وإشكالاتها الرئيسية.

2- منهج الدراسة:

أفادت الدراسة من أسلوب المسح الاجتماعي، حيث يعد المسح الاجتماعي أحد الأساليب المنهجية الأساسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية بغرض وصف الظاهرة وتصويرها كميّاً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الموضوعية (3) مع إمكانية أن يتم هذا على نطاق شامل لجميع مفردات المجتمع وهو ما يطلق عليه المسح الكلي Total Survey أو بطريقة العينة Sample Survey والتي طبقها الدراسة (4)؛ حيث يُكتفي بدراسة عدد محدود من المفردات الممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً أقرب إلى الدقة في حدود الوقت، والجهد والإمكانيات المتوفرة لإنجاز الأهداف المبينة سلفاً.

(1) محمد محمود خضر سعيد: تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي لروح الانتماء لدى الشباب، (في): المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، المجلد (33)، العدد (71)، 2018م، ص ص 41-74.

(2) مركز أسبار للبحوث والدراسات والإعلام: توجهات قطاع الشباب في المملكة العربية السعودية، منتدى العاملين مع الشباب بعنوان: نحو قطاع شبابي فاعل في رؤية السعودية 2030، الرياض، الفترة من 7-1443/5/8هـ الموافق 11-12/12/2021م.

(3) محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات العلمية المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 18.

(4) Tony Bilton & Kevin Bonett: Introductory Sociology, Macmillan press LTD, London, Third Edition, 1996, P.111.

3- عينة الدراسة ومعايير اختيارها:

طبقت الدراسة على عينة من طلاب جامعتي الزقازيق و عين شمس تكونت من (400) مفردة بنسبة ثقة في التمثيل 0.95 تقريباً بالرجوع لما أشار إليه (Krejcie, R. V and Morgan, D. W.1970)(1).

وتحددت طريقة اختيار العينة في الطريقة العشوائية البسيطة؛ حيث تم اختيار مفردات العينة على أساس عشوائي، وذلك حتى تتاح الفرصة أمام جميع المفردات ضمن مجتمع البحث للتمثيل في العينة دون التقيد بترتيب معين أو نظام مقصود، مع الحفاظ على التوزيع المتساوي للمفردات على كلتا الجامعتين المشار إليهما.

4- أداة جمع البيانات:

تعرف الأداة بأنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات، أو تصنيفها، أو جدولتها، وقد يعتمد الباحث على أداة وحيدة، أو يجمع بين عدد منها، ويتوقف اختيار أداة أو أدوات بعينها كوسائل لجمع البيانات على عوامل شتى منها خصائص الجمهور (العينة) وطبيعة الموقف ذاته المفترض استخلاص البيانات في إطاره، ونوعية المعلومات المطلوب معرفتها(2).

وقد أفادت الدراسة الحالية من الاستبانة كأداة لجمع البيانات كونها ملائمة لمجتمع البحث، وتضمنت محورين وهما: البيانات الأولية للمبحوثين، ومواقف الشباب السياسية تجاه القضايا المشار إليها وذات الصلة بموضوع الدراسة.

5- الصدق والثبات لأداة الدراسة:

قام الباحث بالتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة في ضوء الإجراءات المنهجية والأساليب الإحصائية المتعارف عليها. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تحكيم الاستبانة من عدد من الخبراء المتخصصين في مجال الدراسات السوسيوولوجية ومن ثم تم عمل التعديلات اللازمة بالحذف والإضافة لتصبح الاستبانة صالحة للتطبيق النهائي.

6- الأساليب الإحصائية ومعالجة البيانات:

أفادت الدراسة في معالجة البيانات التي تم جمعها اعتماداً على أداة الدراسة من برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ثالثاً) عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

(أ)- خصائص عينة الدراسة:

1- توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع:

(1)Krejcie, R. V and Morgan, D. W. Determining sample size for research activities, Educational and Psychological Measurement, 1970, 30, p:607-611.

(2) محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات العلمية المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص112.

جدول رقم (1): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة النوع
%	ك	%	ك	%	ك	
41.5	166	43	86	40	80	ذكور
58.5	234	57	114	60	120	اناث
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن نسبة الإناث كانت هي النسبة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، حيث شكلت نسبة 58.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 60% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 57% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، بينما بلغت نسبة الذكور الممثلين في العينة 41.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 40% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 43% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

2- توزيع عينة الدراسة وفقاً لمحل الإقامة:

جدول رقم (2): يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لمحل الإقامة الأصلي

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة محل الإقامة
%	ك	%	ك	%	ك	
55.25	221	67	134	43.5	87	قرية
44.75	179	33	66	56.5	113	مدينة
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك قدراً من التمايز بلغت نسبته 10.5% بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بمحل إقامتهم الأصلي، حيث أشارت النسبة الأكبر من المبحوثين بواقع 55.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 43.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 67% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) بأن محل إقامتهم الأصلي هو إحدى القرى، وذلك في مقابل نسبة 44.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 56.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 33% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي ذكرت أن محل إقامتهم الأصلي هو إحدى المدن.

ويعكس هذا المؤشر ارتفاع نسبة الطلاب الجامعيين المنتمين أساساً إلى الريف أو إلى مناطق ما زالت تعتبر ريفية، وإن بات هذا الأمر ملحوظاً بدرجة أوضح في نطاق طلاب جامعة الزقازيق وذلك لطبيعة محافظة الشرقية الريفية، أما في نطاق طلاب جامعة عين شمس والمتضمنة لـ 87 مفردة من مجموع 200 مفردة منتمين هم أيضاً إلى الريف، فيمكن إرجاع هذا إلى كون هؤلاء الطلاب قادمين إلى الجامعة من مناطق جغرافية إقليمية بمحافظات متفرقة يغلب عليها الطابع الريفي وذلك جنباً إلى جنب مع باقي الطلاب المقيمين أصلاً بمحافظة القاهرة أو إحدى المناطق الحضرية المجاورة.

3- توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية:

جدول رقم (3): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة
%	ك	%	ك	%	ك	
13.25	53	15	30	11.5	23	أقل من 18 سنة
46.5	186	44.5	89	48.5	97	من 18- أقل من 20 سنة
24.75	99	27	54	22.5	45	من 20- أقل من 22 سنة
13.75	55	12	24	15.5	31	من 22- أقل من 24 سنة
1.75	7	1.5	3	2	4	من 24 سنة فأكثر
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

تفيد بيانات الجدول رقم (3) أن الفئة العمرية من "18- أقل من 20 سنة" قد حققت أعلى نسبة تمثيل في العينة حيث بلغت 46.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 48.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 44.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، يليها الفئة العمرية "من 20- أقل من 22 سنة" بنسبة 24.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 22.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 27% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، يليها الفئة العمرية "من 22- أقل من 24 سنة" بنسبة 13.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 15.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 12% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، ثم يليها وبفارق 0.5% فقط الفئة العمرية "أقل من 18 سنة" بنسبة 13.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 11.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 15% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) وأخيراً تأتي الفئة العمرية "من 24 سنة" فأكثر بنسبة 1.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 2% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 1.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

4- المستوى التعليمي لأبناء عينة الدراسة:

جدول رقم (4): يوضح المستوى التعليمي لأبناء عينة الدراسة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة
%	ك	%	ك	%	ك	
5.5	22	7.5	15	3.5	7	أمي
3.75	15	3	6	4.5	9	يقرأ ويكتب
8.75	35	10.5	21	7	14	مؤهل أقل من متوسط
31	124	30	60	32	64	مؤهل متوسط
9.5	38	8.5	17	10.5	21	مؤهل فوق متوسط
34.75	139	34.5	69	35	70	مؤهل جامعي
6.75	27	6	12	7.5	15	مؤهل فوق جامعي
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

ويتضح من بيانات الجدول رقم (4) ارتفاع نسبة آباء عينة الدراسة الحاصلين على مؤهل جامعي لتشكّل نسبة 34.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 35% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 34.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، يليها نسبة 31% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 32% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 30% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل متوسط، يليها نسبة 9.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 10.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 8.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، يليها نسبة 8.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 7% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 10.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط سواء ابتدائية أو إعدادية، ثم بنسبة أقل تبلغ 6.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 7.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تمثل شريحة الآباء الحاصلين على مؤهل فوق جامعي يتراوح ما بين دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه، أما شريحة الآباء الأميين فشكّلت نسبة 5.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 3.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 7.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، ويأتي في المرتبة الأخيرة شريحة الآباء الذين لديهم مجرد إلمام بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي مؤهل ويمثلون نسبة 3.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 4.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 3% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

والمفترض أن المستوى التعليمي لآباء عينة الدراسة يعد أحد المتغيرات الهامة المؤثرة على الثقافة السياسية للمبحوثين؛ بمعنى أن يكون المبحوث ونفي تلك الأمر التي يتمتع فيها الأب بمستوى تعليمي جامعي أو فوق جامعي بكونهم أكثر دراية ومعرفة ووعي بالشئون السياسية مقارنة بنظرائهم المنتمين إلى أسر لم يحظ فيها الأب بمستوى تعليمي أقل، أو أولئك المبحوثين الذين لم يحظ آباؤهم على الإطلاق بأي قسط من التعليم. ويعزى ذلك لدور التعليم في التكوين الفكري والثقافي للآباء، وهو ما ينعكس على مواقفهم هم أنفسهم من العمل السياسي وأهمية المشاركة فيه، الأمر الذي يظهر وبالتبعية تأثيره بوضوح على الأبناء، وإن كان الطابع السلبي هو الطابع الغالب على عملية التنشئة السياسية التي ترسخها الأسر لدى الأبناء في المجتمع العربي، وذلك بطرق شتى منها ما قد يتلقاه الشاب عن والديه من مآثورات أو أمثال شعبية تحثه على عدم الخوض في شئون السياسة (1).

5- المستوى التعليمي لأمهات عينة الدراسة:

جدول رقم (5): يوضح المستوى التعليمي لأمهات عينة الدراسة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة
%	ك	%	ك	%	ك	
15.25	61	18.5	37	12	24	أمي
11	44	10.5	21	11.5	23	يقرأ ويكتب
10.75	43	13	26	8.5	17	مؤهل أقل من متوسط
24.5	98	23	46	26	52	مؤهل متوسط

(1) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 214.

5.75	23	6	12	5.5	11	مؤهل فوق متوسط
29.25	117	26	52	32.5	65	مؤهل جامعي
3.5	14	3	6	4	8	مؤهل فوق جامعي
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المستوى التعليمي لأمهات عينة الدراسة في ضوء ما ذكرته مفردات العينة قد سجل بعض الاختلافات مقارنة بالمستوى التعليمي للآباء؛ فبرغم ارتفاع نسبة الأمهات الحاصلات على مؤهل جامعي لتشكّل 29.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 32.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 26% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلا أنها تقل عن نسبة الآباء الحاصلين على نفس المؤهل والبالغة 34.75% من إجمالي العينة الكلية، يلي ذلك وفي المرتبة الثانية شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل متوسط بنسبة 24.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 26% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 23% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) في مقابل نسبة 31% تمثل شريحة الآباء الحاصلين على نفس المؤهل، وكان من اللافت للنظر ارتفاع نسبة الأمية لدى أمهات عينة الدراسة لتمثل 15.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 12% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 18.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) مقارنة بنسبة 5.5% للآباء، ويلى ذلك في المرتبة الرابعة الأمهات اللاتي يعرفن القراءة والكتابة فقط بنسبة 11% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 11.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 10.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) مقارنة بنسبة 3.75% للآباء، ثم على نحو متساوي تقريباً وبفارق 0.25% عن الأمهات في الشريحة السابقة تأتي نسبة 10.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 8.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 13% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي تمثل شريحة الأمهات الحاصلات على مؤهل أقل من المتوسط، مقارنة بنسبة 8.75% للآباء، أما الأمهات الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط فتمثلن نسبة 5.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 5.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) مقارنة بنسبة 9.5% للآباء، وأخيراً تضاءلت نسبة الأمهات الحاصلات على مؤهل فوق جامعي لتشكّل 3.5% فقط من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 4% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 3% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) مقارنة بنسبة 6.75% من إجمالي العينة الكلية للآباء.

والمتوقع أن المستوى التعليمي لأمهات عينة الدراسة يعد على نحو مكمل للمستوى التعليمي للآباء أحد المتغيرات المؤثرة في تشكيل الثقافة السياسية للمبحوثين ومن ثم المستوى الفعلي لهذه الثقافة السائدة. ويتفق هذا مع ما انتهت إليه دراسة "التثقيف السياسي للأبناء ودور الأسرة في تنميته" من أن الوالدين في إطار الأسرة يسهمان في إكساب الأبناء أنماط السلوك السياسي السائد في المجتمع، وذلك بغرس القيم والاتجاهات والمعارف والمعتقدات السياسية، وكذا بالعمل على توفير الظروف والبيئة الثقافية الملائمة داخل المنزل والتي تعاونهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الأفراد والأحداث السياسية الجارية وهو ما يؤهلهم بالتالي لأن يصبحوا أفراداً قادرين على المشاركة في الحياة السياسية بفاعلية (1).

(1) مجدي صلاح المهدي: التثقيف السياسي للأبناء ودور الأسرة في تنميته، (في): المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير، (4-7) ديسمبر 1993، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير: كمال المنوفي & حسنين توفيق، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1994، مرجع سابق، ص 884.

ويتفق هذا أيضاً مع ما انتهت إليه دراسة "أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية" من أن الأمية تؤثر بصورة سلبية على الاهتمام السياسي للمرأة، ومن ثم قدرتها على مناقشة أبنائها ومشاركتهم أفكارهم وحواراتهم المتعلقة بأي من القضايا السياسية أو غيرها من القضايا الأخرى (1). أما على صعيد الدراسات الأجنبية فقد أثبت عدد من الباحثين في هذا الصدد أن هناك مسئولية كبيرة ملقاة على عاتق الأسر عموماً والآباء والأمهات خصوصاً وهي تلك المتصلة بضرورة العمل على إمداد الأبناء بأساسيات ثقافتهم السياسية من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف السياسية والعادات والاتجاهات التي تمكنهم من التفاعل الإيجابي مع المجتمع العام (2).

(ب)- مواقف الشباب الجامعي السياسية:

1- آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير ما يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر:

جدول رقم (6): يوضح آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير ما يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
61.25	245	63	126	59.5	119	نعم
22.25	89	19	38	25.5	51	لا
16.5	66	18	36	15	30	لا أعرف
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

تفيد بيانات الجدول السابق بأن نسبة 61.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 59.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 63% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعتقد بأن ما قد يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية من شأنه أن يؤثر على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر، وذلك في مقابل نسبة 22.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 25.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 19% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي لا تعتقد في حدوث هذا، بينما أجمت نسبة 16.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 15% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 18% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء رأي محدد وكانت إجابتها بعدم المعرفة. ويعكس ذلك وعي معظم المبحوثين في تلك الفئة التي بينت مواقفها في هذا الصدد بأن ما يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية يكون له حتماً انعكاساته على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر، باعتبار أن الحكومة والمواطنين داخل مصر ليسوا بحال من الأحوال بمعزل عما قد يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية.

(1) ماجدة أحمد شفيق: أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية، دراسة ميدانية للمرأة الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1982، ص 345.

(2) Webb, R & Robert, R: Schooling and society, Macmillan publishing company, New Yourk, 1989, p. 96

2- موقف عينة الدراسة في حال اتجاه الحكومة لتخفيض إنفاقها على أمور الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين استجابة لنصائح الجهات الدولية المانحة للقروض:

جدول رقم (7)

يوضح موقف عينة الدراسة في حال اتجاه الحكومة لتخفيض إنفاقها على أمور الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين استجابة لنصائح الجهات الدولية المانحة للقروض

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
13	52	16.5	33	9.5	39	مؤيد
87	348	83.5	167	90.5	181	معارض
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة 87% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 90.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 83.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعارض اتجاه الحكومة لتخفيض إنفاقها على أمور الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين استجابة لنصائح وتوجيهات الجهات الدولية المانحة للقروض، وذلك في مقابل تأييد نسبة 13% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 9.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 16.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ونخلص من ذلك إلى قناعة الباحثين بأن الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين تعد أحد أهم الالتزامات التي يجب أن تحرص الحكومة المصرية على أداءها تجاه مواطنيها بغض النظر عما يصدر عن الجهات الدولية المانحة للقروض كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من توجيهات بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، وتقليل الدعم الموجه لبعض القطاعات الجماهيرية كشرط للحصول على قروض إضافية، أو حتى يتم جدولة الديون المستحقة الدفع على مصر.

3- موقف عينة الدراسة من إمكانية اتجاه الحكومة لرفع أسعار بعض السلع والخدمات بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً:

جدول رقم (8)

يوضح موقف عينة الدراسة من إمكانية اتجاه الحكومة لرفع أسعار بعض السلع والخدمات بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
7.75	31	7	14	8.5	17	مؤيد
92.25	369	93	186	91.5	183	معارض
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتبين من الجدول السابق أن نسبة 7.75% فقط من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 8.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 7% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) هي التي تؤيد اتجاه الحكومة لرفع أسعار بعض السلع والخدمات بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً، في حين ارتفعت نسبة المعارضين لهذا الاتجاه لتصل إلى 92.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 91.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 93% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ويعكس ذلك على نحو ما يتفق ورؤية الباحثين الموضحة إزاء مسألة تخفيض الإنفاق الحكومي على أمور الرعاية الاجتماعية والصحية، استمرار حالة الرفض لأي تخلي من جانب الحكومة المصرية عن التزاماتها تجاه المواطنين، وبخاصة فيما يتعلق بضمان ثبات أسعار السلع، وكذا تقديم دعم مستمر للأساسي منها، دون أن تتجه الحكومة لرفع الأسعار نتيجة حدوث ارتفاع مناظر عالمياً.

4- آراء عينة الدراسة حول قضية خلق فرص عمل للشباب في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية وعلى من تقع مسئولية ذلك:

جدول رقم (9)

يوضح آراء عينة الدراسة حول قضية خلق فرص عمل للشباب في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية وعلى من تقع مسئولية ذلك

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
47.25	189	46.5	93	48	96	الحكومة
22	88	24.5	49	19.5	39	القطاع الخاص
5.25	21	4	8	6.5	13	الشركات الدولية الكبرى
0.75	3	1	2	0.5	1	مسئولية الأفراد أنفسهم
19	76	17.5	35	20.5	41	لا أعرف
5.75	23	6.5	13	5	10	أخرى
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتبين من الجدول السابق أن نسبة 47.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 48% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 46.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) لا تزال تعتقد بأن الحكومة هي التي يجب أن تضمن فرص عمل للشباب بغض النظر عن الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، بينما رأيت نسبة 22% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 19.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 24.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن القطاع الخاص هو المسئول عن ذلك، وأشارت نسبة بلغت 5.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 6.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 4% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى أن هذا الأمر تقع مسئوليته على عاتق الشركات الدولية الكبرى، بينما قصرت نسبة ضئيلة للغاية بلغت 0.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 0.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 1% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) المسئولية على الأفراد أنفسهم من خلال عمل مشروعات مستقلة خاصة بهم، في حين ذكرت نسبة 5.75% من

إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن كلا من رجال الأعمال المصريين والمستثمرين العرب والأجانب، إضافة للمسؤولين من ذوى السلطة والثروة والنفوذ هم المؤهلون للمساهمة بدور فعال في خلق فرص عمل جديدة للشباب، هذا في الوقت الذي أحجمت فيه نسبة 19% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 20.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 17.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء سبب محدد حيث كانت إجابتها بعدم المعرفة.

ونخلص من ذلك إلى اعتماد المبحوثين بوجه عام على الحكومة بوصفها المسئول الأساسي عن توفير فرص عمل للشباب أياً ما كانت الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم، بينما يتضاءل في المقابل اعتقاد المبحوثين بأن عبء خلق فرص عمل يقع على عاتق القطاع الخاص أو الشركات الدولية الكبرى أو مسئولية أي جهات أخرى.

وباستعراض البيانات الواردة في الجداول الثلاث السابقة نجد أنها تؤكد في مجملها على ضرورة استمرار دور الدولة، فبتسليط الضوء على هذا الدور الذي نهضت به الدولة في العالم الثالث، يُلاحظ أنه تاريخياً غالباً ما كانت الدولة تتولى رسم التوجهات العامة التي تسير في إطارها عملية التنمية المجتمعية في ظل سياسة مركزية عالياً تحاول من خلالها الموازنة بين أمور عدة: فبجانب دعم الصناعة الوطنية كان من الضروري الاستمرار في تقديم خدمات مجانية معينة في مجالات تعود المواطنون الوفاء بها من قبل الدولة كالرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، والتأمين ضد البطالة، والتكفل ببعض الدعم للمواصلات العامة، وضمان حد أدنى مقبول من الدعم للسلع الغذائية الضرورية، وتحسين مستوى الصرف الصحي، وتوفير مياه شرب نقية.. الخ. وعندما بدأ تيار العولمة يأخذ في النمو، ومع ظهور الشركات متعددة الجنسية إلى الوجود كان على الدولة في العالم الثالث أن تخفف من قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع عموماً تحقيقاً لمصالح هذه الشركات (1). وإذا كان هذا هو ما حرصت الدولة فيما مضى على تأديته من واجبات إزاء مواطنيها فإنها لا تزال مطالبة بمواصلة أداءها لنفس هذا الدور في الوقت الحاضر وبخاصة في ظل الانعكاسات السلبية المتزايدة للعولمة.

5- تصورات عينة الدراسة حول مدى قدرة الحكومة على إجبار الشركات العالمية العاملة في مصر على الالتزام بحد أدنى لأجور ومستحقات العاملين:

(1) موضي الحمود: العولمة والدولة "تعقيب"، (في): العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (17-20) ديسمبر 1997، تحرير: أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، يونيو 1998، ص177.

جدول رقم (10): يوضح تصورات عينة الدراسة حول مدى قدرة الحكومة على إجبار الشركات العالمية العاملة في مصر على الالتزام بحد أدنى لأجور ومستحقات العاملين

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة	المتغير
%	ك	%	ك	%	ك		
49	196	48	96	50	100	نعم	
18.5	74	16.5	33	20.5	41	لا	
32.5	130	35.5	71	29.5	59	لا أعرف	
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي	

تكشف بيانات الجدول السابق عن اعتقاد نسبة 49% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 50% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 48% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) بأن بإمكان الحكومة إجبار الشركات العالمية العاملة في مصر على الالتزام بحد أدنى لأجور ومستحقات العاملين المصريين في نطاقها، وذلك في مقابل نسبة 18.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 20.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 16.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي لا ترى هذا، بينما أجمت نسبة 32.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 29.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 35.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء رأي محدد وكانت إجابتها بعدم المعرفة.

ويُستدل من ذلك على ثقة ما يقارب نصف المبحوثين في قدرة الحكومة على ضمان حقوق ومستحقات العاملين المصريين في تلك الشركات العالمية العاملة في مصر؛ ما يعني ضمناً أن بإمكان الحكومة المصرية -كما يرى هؤلاء المبحوثون- إجبار هذه الشركات على اتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

6- آراء عينة الدراسة حول تأثير التوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة كاستجابة لضغوط المنافسة الدولية على مصر:

جدول رقم (11): يوضح آراء عينة الدراسة حول تأثير التوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة كاستجابة لضغوط المنافسة الدولية على مصر

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة	المتغير
%	ك	%	ك	%	ك		
41.5	166	39.5	79	43.5	87	يزيد من فرص مصر في المنافسة العالمية	
1.75	7	2	4	1.5	3	يضر بالعمال المصريين غير المهرة	
24.5	98	22.5	45	26.5	53	يعمل على تحديث الصناعة المصرية	
2.75	11	2.5	5	3	6	يؤدي لاختفاء الصناعات التقليدية البسيطة	
21	84	27	54	15	30	لا أعرف	
8.5	34	6.5	13	10.5	21	أخرى	
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي	

يتضح من بيانات الجدول السابق والذي يعرض لآراء عينة الدراسة فيما يتعلق بطبيعة تأثير التوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة كاستجابة لضغوط المنافسة الدولية على مصر، أن نسبة 41.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 43.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 39.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعتقد أن هذا سوف يزيد من فرص مصر في المنافسة العالمية، بينما أشارت نسبة 24.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 26.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 22.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى أن هذا من شأنه أن يعمل على تحديث الصناعة المصرية، وأشارت نسبة 2.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 3% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 2.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى ما قد يترتب على هذا المسلك من اختفاء للصناعات التقليدية البسيطة، بينما أكدت نسبة 1.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 1.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 2% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) على ما قد يترتب على هذا من أضرار قد يعاني منها العمال المصريون غير المهرة، أما نسبة 8.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 10.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) فقد ذكرت أن التوسع في إدخال مثل هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مصر سوف يعمل على توفير الوقت والجهد والتكاليف، في الوقت الذي أبدت فيه بعض المفردات تخوفها من هذا الاتجاه على أساس أنه ليس له تأثير على الإطلاق ولا يحقق أي فوائد إيجابية تذكر، وبالسؤال عن السبب في هذه الرؤية المتشائمة أجابت مفردات العينة بأن تلك التكنولوجيا الحديثة التي يتم استيرادها من الخارج لن تستفيد منها مصر بسبب الروتين والإجراءات المعقدة وعدم جديتنا كمواطنين ومسؤولين في الأخذ بالأساليب التقنية المتطورة، أو لأن هذا يزيد من ديوننا الخارجية، أو لأننا مازلنا غير مؤهلين للتعامل معها، وأخيراً فإن نسبة 21% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 15% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 27% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) قد أجمت عن إبداء رأي محدد وكانت إجابتها بعدم المعرفة.

ويُستدل من ذلك على قناعة معظم المبحوثين بأن التوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مصر لمواجهة ضغوط المنافسة الدولية سوف يترتب عليه نتائج إيجابية مفيدة، وهو ما تجلّى في استحواذ متغيرين فقط من المتغيرات المبيّنة على تأييد معظم المبحوثين، وهما على التوالي: الاعتقاد في كون هذا من شأنه أن يزيد من فرص مصر في المنافسة العالمية، أو يعمل على تحديث الصناعة المصرية.

7- آراء عينة الدراسة حول مدى تأييد لجوء بعض الشباب المصري إلى التعبير عن آرائهم السياسية بنشرها عبر شبكة الإنترنت:

جدول رقم (12)

يوضح آراء عينة الدراسة حول مدى تأييد لجوء بعض الشباب إلى التعبير عن آرائهم السياسية بنشرها عبر شبكة الإنترنت

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
ك	%	ك	%	ك	%	
216	54%	104	52%	112	56%	نعم
184	46%	96	48%	88	44%	لا
400	100%	200	100%	200	100%	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق تقارب استجابات مفردات العينة فيما يتعلق بمدى تأييدهم للجوء بعض الشباب إلى التعبير عن آرائهم السياسية بنشرها عبر شبكة الإنترنت، حيث أيدت نسبة 54% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 56% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 52% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) لجوء الشباب إلى هذه الوسيلة من وسائل التعبير، في حين عارض ذلك نسبة بلغت 46% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 44% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 48% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ويعكس ذلك تذبذب آراء المبحوثين ما بين التأييد والمعارضة لمثل هذا المسلك من جانب الشباب المصري. وإن كانت الشواهد تشير إلى تزايد اعتماد الشباب في الوقت الراهن على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تحديداً في التعبير عن كل ما يجول بخاطرهم في مختلف القضايا: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية وغيرها من قضايا. 8- تصورات عينة الدراسة حول أنسب الوسائل الواجب على مصر إتباعها بقصد النهوض وتحقيق تقدم ملموس في ظل الظروف العالمية المعاصرة:

جدول رقم (13)

يوضح تصورات عينة الدراسة حول أنسب الوسائل الواجب على مصر إتباعها بقصد النهوض وتحقيق تقدم ملموس في ظل الظروف العالمية المعاصرة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
ك	%	ك	%	ك	%	
36	9	7	8.5	19	9.5	إصلاح أجهزة الإدارة الحكومية
20	5	12	6	8	4	إصلاح نظم وسياسات التعليم
4	6	14	7	10	5	توفير مزيد من الديمقراطية والحريات السياسية
55	13.75	24	12	31	15.5	تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون
57	14.25	23	11.5	34	17	التزود بأكثر قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة
106	26.5	58	29	48	24	إتاحة فرص أكبر لمشاركة الشباب في عمليات التنمية
69	17.25	37	18.5	32	16	لا أعرف
33	8.25	15	7.5	18	9	أخرى
400	%100	200	%100	200	%100	إجمالي

تكشف بيانات الجدول السابق عن تعدد وتنوع الوسائل التي تطرحها مفردات عينة الدراسة باعتبارها أنسب الوسائل - من وجهة نظر هؤلاء المبحوثين - الواجب على مصر إتباعها بقصد النهوض وتحقيق تقدم ملموس في ظل الظروف العالمية المعاصرة، حيث ذكرت نسبة 26.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 24% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 29% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن إتاحة فرص أكبر لمشاركة الشباب في عمليات التنمية يعد أهم هذه الوسائل، ورأت نسبة

14.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 17% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 11.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن التزود بأكبر قدر ممكن من التكنولوجيا هو العامل الأكثر جدوى في هذا الصدد، وأوضحت نسبة 13.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 15.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 12% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن الأهم هو تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وكذا إصلاح أجهزة الإدارة الحكومية كما بينت نسبة 9% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 9.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 8.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، أما نسبة 6% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 7% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) فأشارت إلى ضرورة توفير مزيد من الديمقراطية والحريات السياسية، في مقابل نسبة تقل عنها بمقدار 1% (موزعة بواقع 4% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي اعتبرت أن إصلاح نظم وسياسات التعليم تعد أكثر الأمور التي يجب أن تحتل الأولوية، وفي الوقت الذي أحجمت فيه نسبة 17.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 16% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 18.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء رأي محدد حيث كانت إجابتها بعدم المعرفة، فإن نسبة 8.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 9% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 7.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) ذكرت مجموعة من الوسائل الأخرى غير تلك المبينة والتي انحصرت في: تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية، وتنمية موارد إضافية بخلاف اعتمادنا على دخلنا من السياحة وقناة السويس، وتوثيق علاقتنا الخارجية، وتشجيع العقول المبتكرة والناطقة، وتنفيذ نتائج البحوث التي يتم إجراؤها، والبدء في مشروعات جادة ذات عائد حقيقي، فضلاً عن تقليل الأعباء الملقاة على الحكومة، والقضاء على الروتين، والاستفادة من دور الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، والتصدي لمحاولات هدم الشباب وتغييب وعيه.

ونخلص من ذلك إلى أن هناك نوعاً من المطالبة الضمنية من جانب شريحة هامة من المبحوثين بضرورة أن تتاح لهم ولأقرانهم فرص أكبر للمشاركة في عمليات التنمية، وهو ما يعكس - بصورة غير مباشرة - اعترافاً من جانبهم بعدم رضاهم عن فرص المشاركة الحالية المتاحة لهم، وذلك جنباً إلى جنب مع باقي الوسائل الأخرى التي تم طرحها كوسائل يعتقد المبحوثون بأنها الأنسب لمصر من أجل النهوض وتحقيق تقدم ملموس، وجميعها متغيرات على قدر كبير من الأهمية، وإن كانت كل منها تمثل أكثر الوسائل إلحاحاً وفاعلية في نظر أصحابها.

9- آراء عينة الدراسة حول أهمية أن تكون الدول العربية ومنها مصر أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي:

جدول رقم (14)

يوضح آراء عينة الدراسة حول أهمية أن تكون الدول العربية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة
ك	%	ك	%	ك	%	
243	60.75	139	69.5	104	52	نعم
81	20.25	16	8	65	32.5	لا
76	19	45	22.5	31	15.5	لا أعرف
400	%100	200	%100	200	%100	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة 60.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 52% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 69.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعتقد في أهمية أن تكون الدول العربية ومنها مصر أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وذلك في مقابل نسبة 20.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 32.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 8% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي لا تعتقد في أهمية هذا، في حين أحجمت نسبة 19% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 15.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 22.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء رأي محدد حيث كانت إجابة المبحوثين في إطارها بعدم المعرفة.

ويعكس ذلك بوجه عام وعى المبحوثين بأهمية انفتاح الدول العربية على العالم الخارجي؛ وهو ما يتفق بدوره مع تغير أولويات السياسة الخارجية على المستوى الدولي في الوقت الراهن في ظل العولمة، حيث باتت الحاجة إلى التعاون مع الآخرين أكثر إلحاحاً من ذي قبل، كما تغيرت النظرة للأحداث الداخلية التي تقع في دول أخرى بخلاف ما كانت تعامل به الأحداث فيما مضى على أنها لا تتعدى كونها شأنًا قومياً خاصاً.

10- الآراء حول مستوى العلاقات الدولية الأكثر نفعاً للعالم العربي:

جدول رقم (15)

يوضح الآراء حول مستوى العلاقات الدولية الأكثر نفعاً للعالم العربي كما أبدتها شريحة من عينة الدراسة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
56.37	137	52.51	73	61.53	64	الانفتاح على جميع دول العالم بلا استثناء
24.27	59	28.05	39	19.23	20	الارتباط بعلاقات قوية مع أمريكا فقط
13.16	32	13.66	19	12.5	13	الارتباط بعلاقات قوية مع أوروبا فقط
6.17	15	5.75	8	6.73	7	الاكتفاء بعلاقات الدول العربية بعضها ببعض فقط
%100	243	%100	139	%100	104	إجمالي

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن هناك تفاوتاً ملحوظاً فيما يتعلق بمستوى العلاقات الدولية الأكثر نفعاً للعالم العربي على نحو ما أوضحت تلك الشريحة من المبحوثين البالغ عددها 243 مفردة بنسبة 60.75% من إجمالي العينة الكلية، حيث ترى نسبة 56.37% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 61.53% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 52.51% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن الانفتاح على جميع دول العالم بلا استثناء هو أفضل الخيارات المتاحة في هذا الصدد، بينما ذكرت نسبة 24.27% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 19.23% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 28.05% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أن الارتباط بعلاقات قوية مع أمريكا فقط هو الأنسب، وذلك في مقابل نسبة 13.16% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 12.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 13.66% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي أيدت ارتباط العالم العربي بعلاقات قوية مع أوروبا فقط، في حين أشارت نسبة 6.17%

من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 6.73% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 5.75% من مجموع مفردات ج. الرقازيق) إلى ضرورة الاكتفاء بالعلاقات في محيط الدول العربية بعضها ببعض فقط.

ويُستدل من ذلك على قناعة معظم المبحوثين في تلك الشريحة المؤيدة لضرورة انفتاح الدول العربية على العالم الخارجي بأهمية أن يشمل ذلك جميع دول العالم بلا استثناء دون قصره على دول بعينها؛ وهو ما يمثل اتجاه إيجابي في حد ذاته، ومع هذا فإن وجود فئة هامة ضمن تلك الشريحة على يقين تام بأن الحرص على تدعيم علاقاتنا بأمريكا هو الاتجاه الأكثر جدوى في هذا الإطار، يُعد أمراً له ما يفسره بالنظر على سبيل المثال لما حدده التقرير الصادر عن معهد جون كينيدي للأبحاث من ركائز لقوة أمريكا كدولة عظمى يجدر لباقي دول العالم أن تسعى دائماً لاستمالتها، والمتمثلة في ثلاثة مستويات متكاملة: يتعلق أولها بالقوة العسكرية من منطلق أن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة على نشر قواتها في أي مكان بالعالم مقارنة بالدول الأخرى، بينما يعنى الثاني بالقوة الاقتصادية والتي تنازعها فيها دول أخرى كالصين وأوروبا، ومع هذا فإنها في تزايد مستمر، أما المستوى الثالث فيتعلق بشبكات التأثير ومن بينها شبكة المصارف والبنوك وقوة وسائل الإعلام(1).

أما تلك الفئة التي تعتقد بأهمية تدعيم علاقتنا مع دول الاتحاد الأوروبي فيمكن تفسير موقفها بالنظر لما يمثله الاتحاد الأوروبي من نموذج حي وواقعي لنجاح استراتيجية الاندماج السياسي والاقتصادي على صعيد قارة بأكملها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لوجود عدة عوامل هي بمثابة روابط مشتركة تجمع الطرفين العربي والأوروبي بعضهما إلى بعض ومنها الجوار الجغرافي والموقع الاستراتيجي والمراكز الحضارية والدينية والمصالح الاقتصادية(2).

وأخيراً ربما يرجع اعتقاد فئة ضئيلة من المبحوثين الممثلين في تلك الشريحة بأن قصر العلاقات في محيط الدول العربية وبعضها ببعض فقط هو أفضل السبل في الوقت الحاضر، إلى إدراكهم بأن كافة مقومات التكامل الناجح بين الدول العربية مجتمعة متوفرة بصورة تفوق ما يتوافر لدول في تجمعات إقليمية أخرى (أمريكية - أوروبية - آسيوية - أخرى)، وبغض النظر عن هذا كله فإنه يبقى لزاماً على الدول العربية توطيد علاقاتها مع العالم الخارجي بشكل عام جنباً إلى جنب مع تطوير أشكال التعاون البيئية فيما بينها بوصفها آلية مؤثرة في مواجهة ما تفرضه العولمة من تحديات معاصرة.

(1) سعيد اللاوندي: هل أمريكا سيده العالم؟، جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 2002/9/27، ص 35.

(2) بكر مصباح تنيرة: الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح، (في): شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،

القاهرة، العدد (110)، صيف 2002، ص 174.

11- تصورات عينة الدراسة حول النتائج المترتبة على دخول الدول العربية ضمن تحالفات سياسية واقتصادية عالمية:

جدول رقم (16)

يوضح تصورات عينة الدراسة حول النتائج المترتبة على دخول الدول العربية ضمن تحالفات سياسية واقتصادية عالمية

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة
%	ك	%	ك	%	ك	المتغير
57	228	51.5	103	62.5	125	زيادة قوة الدول العربية
14.5	58	17	34	12	24	إضعاف سيادة الدول العربية على أراضيها
8.25	33	8.5	17	8	16	مضاعفة فرص نجاح عمليات التنمية
18.75	75	21.5	43	16	32	لا أعرف
1.5	6	1.5	3	1.5	3	أخرى
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتبين من الجدول السابق أن نسبة 57% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 62.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 51.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعتقد بأن اندماج الدول العربية ضمن تحالفات سياسية واقتصادية عالمية سوف يترتب عليه زيادة قوة الدول العربية، كما يعمل أيضاً على مضاعفة فرص نجاح عملية التنمية على نحو ما ترى نسبة 8.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 8% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 8.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، وذلك في مقابل نسبة 14.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 12% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 17% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي أشارت إلى أن هذا من شأنه أن يضعف سيادة الدول العربية على أراضيها، بينما ذكرت نسبة 1.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 1.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 1.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) بعض الإجابات الأخرى ومنها كون ذلك يحول الدول العربية إلى مجرد دول تابعة للقوى الكبرى المسيطرة، أو يلزم الدول العربية باتفاقيات قد لا تستطيع الوفاء ببندوها، أو يجعل من الصعب عليها تبني سياسات مستقلة تناسب أوضاعها، أو يقلل من عداوة الغرب للعرب، أو يساعد الدول العربية على استمالة الدول المتحالفة معها لضمان تحقيق مصالحها، في حين أن نسبة 18.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 16% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 21.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) قد أجابت بعدم المعرفة.

ويعكس ذلك ثقة نسبة كبيرة من المبحوثين فيما قد يترتب من نتائج إيجابية يتمثل أهمها في زيادة قوة الدول العربية كنتيجة مباشرة لاندماجها ضمن تحالفات سياسية واقتصادية عالمية تشمل مثلاً توسيع نطاق التنسيق والعلاقات المثمرة مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أمريكا الشمالية والجنوبية عموماً، وكذا الدول الآسيوية وخاصة الصين، أو بالانضمام لمنظمات كمنظمة التجارة العالمية، بل ومضاعفة فرص نجاح عمليات التنمية على نحو ما ترى فئة أخرى من المبحوثين، وهو ما يتسق والنتائج المستخلصة من تحليل الجدول (15) والداعمة في معظمها لانفتاح الدول العربية على جميع دول العالم بلا استثناء، أما ما يبديه بعض المبحوثين من مخاوف تتجسد في خشيتهم من أن يؤدي هذا لإضعاف سيادة الدول العربية على أراضيها، فإنه ربما يعكس بدوره تشكك هذه الفئة في قدرة الدول العربية على الاستفادة

الحقيقية من انضمامها لمثل هذه التكتلات واعتقادها في أن هذا قد يزيد من تبعيتها، أو يتعارض ومصالح مواطنيها، أو يلزمها بما ليس في مقدورها الوفاء به من تعهدات.

12- موقف عينة الدراسة من سن تشريعات تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية دون عوائق:

جدول رقم (17)

يوضح موقف عينة الدراسة من سن تشريعات تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية دون عوائق

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
63	252	60.5	121	65.5	131	مؤيد
37	148	39.5	79	34.5	69	معارض
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

تكشف بيانات الجدول السابق عن تأييد نسبة 63% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 65.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 60.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) لسن تشريعات جديدة تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية دون عوائق، وذلك في مقابل معارضة من جانب نسبة بلغت 37% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 34.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 39.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) لمثل هذا الإجراء.

ويُستدل من ذلك على سيادة اعتقاد أساسي لدى المبحوثين بحاجة الدول العربية إلى تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها حتى تستطيع تنفيذ مشروعاتها التنموية؛ وهو ما يعنى ضمناً أنهم على يقين بأن الموارد المحلية لن تفي بأغراض التنمية ولن تساعد على استكمال كافة مراحلها على الوجه الأكمل أو أن الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تزيد من معدلات تحقيق الخطط التنموية الطموحة جنباً إلى جنب مع الجهود المحلية.

13- موقف عينة الدراسة من سماح الحكومات العربية للشركات العالمية الكبرى بافتتاح مزيد من فروعها بالدول العربية:

جدول رقم (18)

يوضح موقف عينة الدراسة من سماح الحكومات العربية للشركات العالمية الكبرى بافتتاح مزيد من فروعها بالدول العربية

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
51.5	206	55.5	111	47.5	95	مؤيد
48.5	194	44.5	89	52.5	105	معارض
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

تكشف بيانات الجدول السابق عن تأييد نسبة 51.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 47.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 55.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) لسماح الحكومات العربية للشركات العالمية الكبرى بافتتاح مزيد

من فروعها بالدول العربية، بينما عارض هذا الإجراء نسبة 48.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 52.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 44.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ونخلص من ذلك إلى تشتت مواقف المبحوثين إزاء القضية المطروحة، حيث لم يستحوذ أي من المتغيرين التأييد أو المعارضة على نسبة غالبية من الاستجابات؛ ربما لعدم وجود فكرة واضحة لدى المبحوثين في هذا الخصوص، أو لأنهم ليسوا على دراية كافية بالمزايا أو المساوئ المترتبة على سماح الحكومات العربية بذلك. وأياً ما كان الأمر فإنه يتناقض مع ما سبق وأبدته نسبة كبيرة من المبحوثين من أهمية أن تصبح الدول العربية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي بالنظر لكون مثل هذا الإجراء يعد أحد أهم مظاهر هذا الانفتاح المتلائم وعمليات التدويل المستمرة للأنشطة الإنتاجية في ظل العولمة.

14- آراء عينة الدراسة حول مدى الاعتقاد بإسهام الدول العربية بدور مؤثر في التفاعلات السياسية العالمية:

جدول رقم (19)

يوضح آراء عينة الدراسة حول مدى الاعتقاد بإسهام الدول العربية بدور مؤثر في التفاعلات السياسية العالمية

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
16.5	66	19.5	39	13.5	27	نعم
66.25	265	63	126	69.5	139	لا
17.25	69	17.5	35	17	34	لا أعرف
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة 16.5% فقط من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 13.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 19.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) هي التي تعتقد بأن الدول العربية تسهم حالياً بدور مؤثر في التفاعلات السياسية العالمية، بينما أشارت نسبة 66.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 69.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 63% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى أنها لا تعتقد هذا، بينما أحجمت نسبة 17.25% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 17% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 17.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عن إبداء رأي محدد حيث كانت إجابتها بعدم المعرفة.

ويعكس ذلك وعى معظم المبحوثين من الشباب الجامعي بضعف إسهام الدول العربية في التفاعلات السياسية العالمية. وربما يشير ذلك إلى تطلعهم إلى مزيد من الإسهامات العربية الملموسة في السياسة الدولية بما يتناسب والإمكانات المادية والبشرية للدول العربية.

15- مدى اعتقاد عينة الدراسة بوجود دور مهم للأحزاب السياسية المصرية في خدمة القضايا الوطنية:

جدول رقم (20)

يوضح مدى اعتقاد عينة الدراسة بوجود دور مهم للأحزاب السياسية المصرية في خدمة القضايا الوطنية

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
33	132	35	70	31	62	نعم
29	116	30.5	61	27.5	55	لا
38	152	34.5	69	41.5	83	لا أعرف
%100	400	%100	200	%100	200	إجمالي

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة 33% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 31% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 35% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) ترى أن الأحزاب السياسية المصرية تضطلع بدور مهم في خدمة القضايا الوطنية، بينما ذكرت نسبة 29% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 27.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 30.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أنها لا ترى ذلك، في حين أجاب بعدم المعرفة نسبة 38% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 41.5% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 34.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ويعكس ذلك تضارب مواقف الباحثين المتعلقة برؤيتهم لطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في خدمة القضايا الوطنية، حيث لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين متغيرات استجابات مفردات العينة ككل؛ وإن كان لهذا الأمر ما يفسره من وجهة نظر الباحثين على نحو ما يبين الجدولان التاليان.

16- طبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية:

جدول رقم (21)

يوضح طبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية كما تراه شريحة من عينة الدراسة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
21.96	29	22.85	16	20.96	13	مراقبة سياسات الحكومة
38.63	51	42.85	30	33.87	21	التعبير عن مطالب الجماهير وهمومهم
34.09	45	30	21	38.70	24	الكشف عن جوانب القصور بأجهزة الدولة لتصحيحها
5.30	7	4.28	3	6.45	4	أخرى
%100	132	%100	70	%100	62	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق والذي يعرض لطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية كما تراه تلك الشريحة من عينة الدراسة البالغ عددها 132 مفردة بنسبة 33% من إجمالي العينة الكلية، أن نسبة 21.96% من إجمالي مفردات هذه

الشريعة (موزعة بواقع 20.96% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 22.85% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) تعتقد بأن الأحزاب السياسية تقوم بدور مهم في مراقبة سياسات الحكومة، بينما أشارت نسبة 38.63% من إجمالي مفردات هذه الشريعة (موزعة بواقع 33.87% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 42.85% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى كون الأحزاب وسيلة جيدة للتعبير عن مطالب الجماهير وهمومهم، وكذا الكشف عن جوانب القصور بأجهزة الدولة لتصحيحها على نحو ما عبرت عنه نسبة 34.09% من إجمالي مفردات هذه الشريعة (موزعة بواقع 38.70% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 30% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) وأخيراً ذكرت نسبة 5.30% من إجمالي مفردات هذه الشريعة (موزعة بواقع 6.45% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 4.28% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) بعض الأدوار الأخرى التي تؤديها الأحزاب السياسية ومنها: تثقيف المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، وحث المواطنين على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع، والتصدي لأفكار الجماعات المتطرفة الهدامة، وزيادة التماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع المصري، وبث روح الأمل في نفوس الشباب بشأن مستقبل أفضل.

ويعكس ذلك ثقة المبحوثين ضمن تلك الشريعة في أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية المصرية، والذي يغلب عليه في رأيهم كونها وسيلة للتعبير عن مطالب الجماهير وهمومهم، وكذا الكشف عن جوانب القصور بأجهزة الدولة لتصحيحها، فضلاً عن القيام بدور الرقيب المقوم لسياسات الحكومة والناقد لتوجهاتها، وهي جميعاً أدوار على قدر كبير من الأهمية لما ينتج عنها من نفع للمجتمع العام والمواطنين في إطاره، ولكن بشرط قيام الأحزاب فعلاً بهذه الأدوار المنوطة على الوجه الأكمل.

17- مبررات الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية لا تؤدي الدور المتوقع منها بكفاءة:

جدول رقم (22)

يوضح مبررات اعتقاد شريحة من عينة الدراسة بأن الأحزاب السياسية لا تؤدي الدور المتوقع منها بكفاءة

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
ك	%	ك	%	ك	%	
25	29	17	27.86	12	21.81	لأنها لا تهتم إلا بالمصالح الشخصية لقياداتها
46.55	54	30	49.18	24	43.63	لأنها تهمل القضايا والمشاكل الجماهيرية الملحة
19.82	23	10	16.39	13	23.63	لأنها لا تنتقد الحكومة إلا نادراً
8.62	10	4	6.55	6	10.90	أخرى
100%	116	61	100%	55	100%	إجمالي

تفيد بيانات الجدول السابق بأن نسبة 25% من إجمالي مفردات تلك الشريعة التي تعتقد بأن الأحزاب السياسية لا تؤدي الدور المتوقع منها بكفاءة (موزعة بواقع 21.81% من مجموع ج. عين شمس، 27.86% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) ترى أن الأحزاب السياسية لا تهتم في الواقع إلا بالمصالح الشخصية لقياداتها، أو تهمل القضايا والمشاكل الجماهيرية الملحة على نحو ما أوضحت نسبة 46.55% من إجمالي مفردات هذه الشريعة (موزعة بواقع 43.63% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 49.18% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، أما نسبة 19.82% من إجمالي مفردات هذه الشريعة (موزعة بواقع

23.63% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 16.39% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) فقد أشارت إلى أن الأحزاب السياسية في الوقت الحالي لا تنتقد الحكومة إلا نادراً، بينما ذكرت نسبة 8.62% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 10.90% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6.55% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) عدة مبررات أخرى ومنها أن معظم قيادات الأحزاب يفتقدون الحماس والجرأة لكونهم من كبار السن، أو لأن الأحزاب مجرد كيانات شكلية فقط، أو أن الأحزاب ليس لديها التمويل الكافي لتنفيذ برامجها، أو لأن برامجها أساساً ضعيفة، أو لأنها ليست بالقوة الكافية لمعارضة الحكومة، أو لأنها لا تهتم بالشباب ومشاكلهم، أو لأنه لا يُنتظر منها تقديم أي شيء.

ويعكس ذلك اهتزازاً واضحاً في ثقة تلك الشريحة من المبحوثين في الأحزاب السياسية بوصفها كيانات قائمة لا تؤدي الدور المنوط بها، وذلك سواء لإهمالها القضايا والمشاكل الجماهيرية الملحة التي يجب أن تكون في مقدمة أولوياتها، أو لأنها لا تهتم في الأساس إلا بالمصالح الشخصية لقياداتها، أو لكونها في أغلب الأحيان لا تلجأ إلى انتقاد الحكومة، إضافة لمجموعة من الأسباب الأخرى التي تم ذكرها من جانب المبحوثين في هذا الصدد، والتي توضح في مجملها تقصير الأحزاب السياسية - من وجهة نظرهم - في قيامها بواجباتها المفترضة، وهو الرأي الذي يدعمه الباحث أيضاً.

18- الموقف إزاء أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات:

جدول رقم (23)

يوضح موقف عينة الدراسة إزاء أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
ك	%	ك	%	ك	%	
78	19.5	42	21	36	18	نعم
159	39.75	81	40.5	78	39	لا
163	40.75	77	38.5	86	43	لا أعرف
400	%100	200	%100	200	%100	إجمالي

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة 19.5% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 18% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 21% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) هي التي تعتقد بأهمية المشاركة في الانتخابات، في مقابل نسبة 39.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 39% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 40.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) والتي لا تعتقد ذلك، بينما أجابت بعدم المعرفة نسبة 40.75% من إجمالي العينة الكلية (موزعة بواقع 43% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 38.5% من مجموع مفردات ج. الزقازيق).

ونخلص من ذلك إلى سيادة اعتقاد سلبى لدى المبحوثين، مفاده عدم وجود أهمية حقيقية لمشاركتهم في الانتخابات مقارنة بنسبة أقل والتي تعتقد في أهمية مثل هذه المشاركة، ويستند المبحوثون في كلتا الفئتين إلى مجموعة من المبررات التي يكشف عنها الجدولان التاليان.

19- مبررات الاعتقاد بأهمية المشاركة السياسية في الانتخابات:

جدول رقم (24)

يوضح مبررات اعتقاد شريحة من عينة الدراسة بأهمية المشاركة السياسية في الانتخابات

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
57.69	45	59.52	25	55.55	20	لأن المشاركة السياسية واجب وطني
16.66	13	14.28	6	19.44	7	للمساهمة في اختيار المرشح الأفضل للصالح العام
14.10	11	14.28	6	13.88	5	لتحقيق الذات وكسب احترام الآخرين
11.53	9	11.90	5	11.11	4	أخرى
%100	78	%100	42	%100	36	إجمالي

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة 57.69% من إجمالي مفردات تلك الشريحة التي تعتقد بأهمية المشاركة السياسية في الانتخابات (موزعة بواقع 55.55% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 59.52% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) ترى - كتفسير لموقفها - أن المشاركة السياسية واجب وطني، بينما أشارت نسبة 16.66% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 19.44% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 14.28% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) إلى أن حرصها على المشاركة السياسية يرجع لرغبتها في المساهمة في اختيار المرشح الأفضل للصالح العام، أو لتحقيق الذات وكسب احترام الآخرين على نحو ما أوضحت نسبة 14.10% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 13.88% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 14.28% من مجموع مفردات ج. الزقازيق)، أما نسبة 11.53% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 11.11% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 11.90% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) فقد ذكرت بعض المبررات الأخرى ومنها: أن المشاركة السياسية تعد إحدى وسائل التعبير عن الرأي، أو لأنها عمل سياسي إيجابي، أو فقط لأنه لا يوجد ما يمنع هذا، أو لأن الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد تعد أحد الحقوق المشروعة للمواطن، أو لأن الأسرة هي التي تحت المبحوث على المشاركة السياسية، أو لأن بعض هؤلاء المبحوثين ينجذبون إلى العمل السياسي ويحاولون الانخراط فيه قدر الإمكان. ويعكس ذلك بوجه عام قناعة غالبية المبحوثين الممثلين في تلك الشريحة بكون المشاركة السياسية عموماً واجب وطني هام، ومن ثم فإنهم يرون ضرورة حقيقية لهذه المشاركة من جانبهم إذا ما سمحت لهم الظروف، وذلك جنباً إلى جنب مع المبررات الإضافية المبينة في هذا الإطار وإن استحوذت على نسب مئوية أقل.

20- مبررات الاعتقاد بعدم أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات:

جدول رقم (25)

يوضح مبررات اعتقاد شريحة من عينة الدراسة بعدم أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات

إجمالي		ج. الزقازيق		ج. عين شمس		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
32.07	51	39.50	32	24.35	19	لأنه من الأسلم تجنب السياسة ومشاكلها قدر الإمكان
49.68	79	44.44	36	55.12	43	لأن المشاركة السياسية لن تحدث أي تغيير يذكر
14.46	23	9.87	8	19.23	15	لأن السياسة من اختصاص جماعة معينة لا أنتمي إليها
3.77	6	6.17	5	1.28	1	أخرى
%100	159	%100	81	%100	78	إجمالي

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة 49.68% من إجمالي مفردات تلك الشريحة التي تعتقد بعدم أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات (موزعة بواقع 55.12% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 44.44% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) ترى كتفسير لموقفها أن المشاركة السياسية لن تحدث أي تغيير يذكر، أو لأنه من الأسلم تجنب السياسة ومشاكلها قدر الإمكان كما بينت نسبة 32.07% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 24.35% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 39.50% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) أما نسبة 14.46% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 19.23% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 9.87% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) فأشارت إلى أن أمور السياسة تعد من اختصاص جماعة معينة لا ينتمون إليها، بينما ذكرت نسبة 3.77% من إجمالي مفردات هذه الشريحة (موزعة بواقع 1.28% من مجموع مفردات ج. عين شمس، 6.17% من مجموع مفردات ج. الزقازيق) بعض الإجابات الأخرى ومنها: أن المشاركة السياسية لن تحقق لهم أي فائدة أو منفعة خاصة، أو لأن الكثير من أمثالهم لا يحرصون هم أيضاً على المشاركة السياسية، أو لانشغالهم بأمور التعليم والتفكير بمستقبلهم.

ويُستدل من ذلك على اهتزاز ثقة المبحوثين الممثلين ضمن تلك الشريحة في أهمية المشاركة السياسية من جانبهم، وذلك استناداً لمبررات عدة يفسر بها كلٌ منهم موقفه في هذا الصدد، وإن كان يغلب عليها التشكك في مدى فاعلية المشاركة السياسية في إحداث تغيير ملموس، وكذا الحرص على تجنب السياسة والخوض في شئونها قدر الإمكان.

رابعاً) خلاصة الدراسة والتوصيات

(أ)- خلاصة نتائج الدراسة:

من أبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج في ضوء ما عبرت عنه عينة الدراسة من آراء ما يلي:

- 1- تعكس نتائج الدراسة وعى معظم المبحوثين بأن ما يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية يكون له حتماً انعكاساته على سياسة الحكومة والمواطنين داخل مصر؛ من منطلق أن الحكومة والمواطنين ليسوا بحال من الأحوال بمعزل عما قد يقع من مشاكل أو أزمات سياسية عالمية.
- 2- ثمة قناعة لدى المبحوثين بأن الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين تعد أحد أهم الالتزامات التي يجب أن تحرص الحكومة المصرية على أداءها تجاه مواطنيها بغض النظر عما يصدر عن الجهات الدولية المانحة للقروض.
- 3- أشارت النتائج إلى أن الاتجاه الغالب لدى الشباب هو رفض أي تخلى من جانب الحكومة المصرية عن التزاماتها الاجتماعية والصحية تجاه المواطنين.
- 4- أظهرت النتائج أن الشباب بوجه عام ينظرون إلى الحكومة بوصفها المسئول الأساسي عن توفير فرص عمل للشباب أيّاماً ما كانت الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم.
- 5- أوضحت النتائج أنه ثمة ثقة لدى ما يقارب نصف المبحوثين من الشباب في قدرة الحكومة على ضمان حقوق ومستحقات العاملين المصريين في تلك الشركات العالمية العاملة في مصر.
- 6- تسود قناعة لدى معظم المبحوثين بأن التوسع في إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مصر لمواجهة ضغوط المنافسة الدولية سوف يترتب عليه نتائج إيجابية مفيدة.
- 7- أوضحت النتائج تذبذب آراء المبحوثين ما بين التأييد والمعارضة لتوجه بعض الشباب للتعبير عن آرائهم السياسية بنشرها عبر شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.
- 8- هناك نوعاً من المطالبة الضمنية من جانب شريحة هامة من المبحوثين بضرورة أن تتاح لهم ولأقربائهم فرص أكبر للمشاركة في عمليات التنمية.
- 9- يستدل من النتائج على وعى المبحوثين بأهمية انفتاح الدول العربية على العالم الخارجي، ويلاحظ قناعة معظم المبحوثين في تلك الشريحة المؤيدة لضرورة انفتاح الدول العربية على العالم الخارجي بأهمية أن يشمل ذلك جميع دول العالم بلا استثناء دون قصره على دول بعينها لما في ذلك من مردودات إيجابية.
- 10- كشفت نتائج الدراسة عن وجود ثقة لدى نسبة كبيرة من المبحوثين فيما قد يترتب من نتائج إيجابية يتمثل أهمها في زيادة قوة الدول العربية كنتيجة مباشرة لاندماجها ضمن تحالفات سياسية واقتصادية عالمية.
- 11- أظهرت النتائج سيادة اعتقاد أساسي لدى المبحوثين بحاجة الدول العربية إلى تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها حتى تستطيع تنفيذ مشروعاتها التنموية.
- 12- توزعت مواقف المبحوثين بين التأييد والمعارضة لسماح الحكومات العربية للشركات العالمية الكبرى بافتتاح مزيد من فروعها بالدول العربية.
- 13- يرى معظم المبحوثين من الشباب الجامعي بضعف إسهام الدول العربية في التفاعلات السياسية العالمية، وهو ما يعزى في رأيهم لأسباب متباينة تفسر مواقفهم في هذا الشأن.
- 14- أشارت نتائج الدراسة إلى تضارب مواقف المبحوثين المتعلقة برؤيتهم لطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في خدمة القضايا الوطنية.
- 15- يسود اعتقاد سلبي لدى نسبة كبيرة من المبحوثين، مفاده عدم وجود أهمية حقيقية لمشاركتهم السياسية مقارنة بنسبة أقل والتي تعتقد في أهمية مثل هذه المشاركة السياسية كواجب وطني هام.

(ب)- التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج تم توضيحها فإنها توصي بما يلي:

- 1- ضرورة الاهتمام بإجراء مزيد من الدراسات المتخصصة التي تتناول مواقف الشباب السياسية وتفسيراتها السوسولوجية في ضوء التحولات المجتمعية المستمرة.
- 2- ضرورة الاهتمام بدراسة ورصد ما قد يطرأ على ثقافة الشباب المصري عموماً بكافة قطاعاته، وثقافتهم السياسية تحديداً من تغيرات في ظل العولمة وما بعدها، وبما قد يؤثر على ولائهم وانتماءهم للمجتمع كونه يدفعهم إلى تبني أطر قيمية وافدة لا تتفق وطبيعة الشخصية المصرية، ومن ثم البحث عن الوسائل المناسبة لمواجهة ذلك.
- 3- ضرورة تفعيل دور أجهزة الإعلام لتكون أكثر دقة وموضوعية وحيادية في عرض وتناول أيّاً من القضايا السياسية المثارة دون التحيز لوجهات نظر معينة، مع الوضع في الاعتبار أن عدم اقتناع الشباب بالمواد السياسية المقدمة في وسائل الإعلام المحلية سوف يجعلهم دون شك ينصرفون إلى متابعة ما تبثه وسائل أخرى خارجية موجهة وما قد يُشكله ذلك من خطورة.
- 4- ضرورة الاهتمام بعقد مزيد من الندوات السياسية الجادة التي يتم في إطارها استضافة مسئولين حكوميين، وأساتذة متخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية، بشرط أن يكونوا ممثلين لكافة الاتجاهات السياسية القائمة حتى يعتاد الشباب على أساليب المناقشة العلمية البناءة للقضايا المطروحة بصورة واقعية دون تزيف، وحتى يكتسبوا مهارات قبول الآخر وتفهم آراءه المخالفة.
- 5- ضرورة تدعيم دور الشباب الجامعي في المجال السياسي وإتاحة الفرصة الحقيقية أمامهم للمشاركة السياسية الفعلية، على أن يتضمن ذلك إعادة النظر في أسلوب عمل الاتحادات الطلابية بشكلها الحالي لتفعيل دورها وإتاحة فرص حقيقية للمشاركة الفاعلة في صنع القرارات الجامعية وإدارة الأنشطة الطلابية.
- 6- ضرورة العمل على زيادة الوعي بالأمور السياسية لدى الشباب الجامعي بتضمين المقررات الدراسية لبعض الموضوعات التي من شأنها أن تكفل ذلك.
- 7- ضرورة الاهتمام بتنظيم عدد من الدورات التدريبية السياسية المتكاملة الجادة للشباب الجامعي بهدف زيادة ثقافتهم السياسية، وتصحيح الأفكار السلبية الهدامة السائدة لدى بعضاً منهم.

تدريس علم السياسة بالمغرب: بين الإطار النظري والتطبيقي

Teaching political Sciences in Morocco : between the theoretical framework and application.

Tayeb Kzrar, Morocco (دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، المملكة المغربية)

Abstract

This scientific article focus on the subject of teaching political Sciences in Morocco between the theoretical framework and application. For decades, intellectuals have been interested in the research of political sciences because this science is linked to a set of social sciences and an extension to the different fields of knowledge. On the one hand, the researcher finds himself sticking to sociology and focused on his theories and his means of analysis within the framework of political sociology.

On the other hand, the researcher is so close to constitutional law and other laws, to wander in its abstractions and its debates legal jurisprudence, to found himself isolated in conferences, seminars, symposia and their annual condensed bulletins, despites of the fact that it is being a science whose beauty cannot be hidden and its "art" is hidden in all the political events and phenomena that are repeated every time.

This radical impact affects not only the social and political structure of society, but also on the different levels of authority, as well as the process of the social and human sciences, which, in turn, have become hostage to laws and decisions and decrees of a political nature in origin, which are taken by the authority in order to harness it for its interests and to approve with its legitimacy.

Thereby, sociological, political and constitutional issues are motivating the defenders of political science to search for a special and independent field of "politics" among the "other political sciences". It was presented by some sciences, especially political geography, political economy, political history, even if the special content of political science has been lost, and in a specific way, some have prompted to describe it as the science of the state or power.

Therefore, this article focusses on the problematic of teaching political sciences in the universities and its importance on the education system, likewise, the impact of its outputs on political life in general and political management in particular.

ملخص:

تهتم هاته المقالة العلمية بموضوع تدريس علم السياسة بالمغربيين الإطار النظري والتطبيقي، هذا العلم الذي شغل على مدى عقود من السنين، اهتمام الباحثين و المفكرين، باعتباره علما مرتبط بالعديد من العلوم الاجتماعية و امتداد منها الى مختلف الحقول المعرفية، فتارة يجد الباحث انه ملتصق بالسوسيولوجيا وتأسره نظريات مفكرها وأساليبها التحليلية ضمن إطار السوسيولوجيا السياسية(1)، وتارة أخرى يرتبط بالقرب من مدرسة القانون الدستوري وباقي القوانين، ليضيع في تجريداتها ونقاشاتها الفقهية-القانونية، ليجد نفسه مرة أخرى منزويا في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والندوات ونشراتها السنوية والموجزة على الرغم من كونه العلم الذي لا يمكن حجبته وإخفاء "فن" جماله وبريقه في كل الأحداث والظواهر السياسية التي تتكرر كل يوم، حيث إن تأثيراتها الجذرية لا تحدث فقط على التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع وإنما على مستوى السلطة وهيكلتها، وكذلك على مسيرة العلوم الاجتماعية والإنسانية التي هي الأخرى أضحت رهينة القوانين، القرارات، والمراسيم ذات الطبيعة السياسية في الأصل، والتي تتخذها السلطة بغية تسخيرها لمصالحها والإقرار بشرعيتها(2). ومن هنا فإن ما طرحته المشكلات السوسيولوجية القانونية والدستورية دفعت من حمل لواء إنقاذ علم السياسة والمدافعين عنه إلى البحث عن مجال خاص ومستقل لعلم "السياسة" بين "العلوم السياسية الأخرى" التي ادعتها بعض العلوم وخصوصا الجغرافية السياسية، الاقتصاد السياسي، التاريخ السياسي، حتى وإن ضاع المضمون الخاص لعلم السياسة وبشكل محدد دفع البعض إلى أن يصفه بعلم الدولة أو السلطة(3). بناء على ما تقدم تسلط المقالة الضوء على إشكالية تدريس علم السياسة في الجامعات وأهميته في المنظومة التعليمية وكذلك تأثير مخرجاته في الحياة السياسية بشكل عام و التدبير السياسي بشكل خاص.

تقديم:

دخل علم السياسة عهده العلمي المعاصر منذ نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت الجامعات والحكومات تعترف به منذ ذلك الحين كعلم قائم بذاته، وتكرس هذا الاعتراف بإنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس وإنشاء مدرسة لندن للاقتصاد وعلم السياسة(4)، كما تكرس باعتماد علم السياسة كمادة مستقلة للتدريس في الجامعات، حيث تضافرت عدة

1- Ariel Colonomos : « Sociologie et science politique, les réseaux, théories et objets d'études », R.F.S.P. Vol. 45, N°1, p.p : 165-178.

2- حول تطور تنظيم العلم السياسي ينظر بهذا الخصوص:

- John Cookly : «Evolution dans l'organisation de la science politique, la dimension internationale», Revue internationale des sciences sociales, 2004, N°179, pp : 189-203.

- جان ماري دانكان: علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

3- بطرس غالي، محمد خير عيسى: المدخل في علم السياسة، الطبعة 8، القاهرة، مكتبة الأنجلو- المصرية، 1987، ص: 9.

4- ينظر بهذا الخصوص:

- Raymond Aron : «La science politique en France», in UNESCO, la science politique contemporaine, contribution à la recherche, la méthode et l'enseignement, Paris, 1950.

عوامل لتوفير الجو الملائم لتطور هذا العلم كالحرية الفكرية وتقدم العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والشعور بالحاجة إلى علم السياسة لتكوين قادة سياسيين وإداريين جدد أو في سبيل تثقيف المواطن(1)، واقترن هذا بتزايد الاهتمام بالدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام والجماعات الضاغطة.

إن علم السياسة منذ ما يسمى بـ"التقاليد الأرسطية الإغريقية القديمة" يعكس رؤية معرفية متمركزة حول الذات الأوروبية والغربية، وحتى عندما احتضنت المدرسة الأمريكية علم السياسة المعاصر خلال القرن العشرين أصبح هذا العلم أكثر ارتباطاً بواقع المجتمع الأمريكي والغربي عموماً، وهو ما أثر على التحولات التي شهدتها علم السياسة منذ ذلك الوقت حيث لم يعد الحديث عن علم السياسة بل عن العلوم السياسية(2). وبالانتقال إلى العالم العربي، فإن الحديث عن موضوع العلوم السياسية يبقى حديث العهد في المدارس العربية على الرغم من أن الحديث عن السياسة يعد موضوعاً قديماً تم تداوله في التراث السياسي الإسلامي من خلال تناول الأمور المتعلقة بالحكم وفحوى "دولة الخلافة" وعلاقة الحاكم والمحكومين وغيرها من المواضيع التي أثارها الفقهاء والفلاسفة العرب والمسلمين.

تجدد الإشارة إلى أن تواصل العرب عموماً والمغاربة على وجه الخصوص مع علم السياسة الأوروبي الحديث بمفاهيمه ونظرياته المتعارف عليها لم يحدث إلا في بدايات القرن العشرين، عندما ترجم أول كتاب في علم السياسة إلى اللغة العربية سنة 1915(3)، وبعد ذلك من خلال ما خلفته السوسيولوجيا الكولونيالية، أما قبل هذا التاريخ فقد كان هناك حقل دراسي للسياسة، ولكنه كان مختلفاً في أبعاد عمله سواء في تعريف مفهوم ممارسة "السياسة" أو تحديد الوحدة الأساسية للتحليل أو تقسيم الموضوعات أو منهجية الاقتراب(4).

لقد ارتبط تدريس العلوم السياسية في كليات الحقوق بالمغرب بتأسيس الجامعة في السنوات الأولى للاستقلال (1958)، وإن كانت بداية تدريسيه بمعهد الدراسات السياسية قبل أن يتم إدماجه بكلية الحقوق بالرباط، ولاشك أن بدايات تدريس العلوم السياسية 5 لم تكن سهلة، فقد ساهمت عوامل عديدة في بناء الملامح الأولى للدرس السياسي الجامعي بوسائل بشرية ومادية محدودة، كما مرت حتى الآن أزيد من خمسين سنة على تأسيس الدرس السياسي في الجامعة المغربية، وقد لا تكون لخمس سنوات عقود أهمية كبرى في مجال قياس درجة التمرس في مجالي الفكر والبحث السياسي، ولكن مع ذلك يمكن النظر إلى

¹- محمد فرحان الهياجنة: مبادئ العلوم السياسية، مكتبة عبد الحميد شومان العامة، الطبعة الأولى، 2000، ص: 29.

²- للمزيد من التفصيل، ينظر: Eric Darras et Olivier Philippe : «La science politique une et multiple», L'harmattan, 2004.

³- ليكوك: "مبادئ علم السياسة"، ترجمة: سليم عبد الأحد، القاهرة، مطبعة الهلال بالفجالة، 1965.

⁴- نصر محمد عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994، ص: 16-17.

⁵تجب الإشارة إلى أن هذه العلوم لم يكن يتم تدريسها في إطار شعبة متخصصة جامعة بل كانت مجالاته مدرجة في المنهج الدراسي للقانون العام، وهذا يرجع إلى التقاليد الجامعية الموروثة عن النظام الفرنسي الذي يقحم ويدمج مواد العلوم السياسية مع القانون الدستوري والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن هاته العلوم كانت مؤطرة من قبل أساتذة أجنبية خاصة الفرنسيين.

المراحل الكبرى المؤطرة لهذا الدرس من أكثر من زاوية: من زاوية البرامج والمقررات، وزاوية التأطير العلمي أو التربوي أو من زاوية شروط ومقومات الدرس السياسي، وكذا الدور الثقافي التاريخي الموصول بتطور الذهنيات.

■ الكلمات المفتاحية:

تسعى المقالة تفكيك مجموعة من الكلمات المفتاحية وفق مقارنة تحليلية مبنية على جملة من الكلمات كمفاتيح الدراسة والتحليل، ويتعلق الأمر: علم السياسية؛ الحقوق؛ السوسيولوجيا السياسية؛ الإطار البيداغوجي؛ الفكر السياسي

■ مناهج البحث العلمي:

تستعين المقالة على مناهج البحث العلمي، منهج تحليل المضمون لقراءة الإطار العلمي والأكاديمي لتدريس العلوم السياسية بالمغرب، كما تستند إلى المنهج النسقي الذي يوفر أدوات لتفسير آليات وأدوات اعتماد علم السياسة في المنظومة التعليمية بالجامعة، والتكثيف مع بيئتها الداخلية والخارجية بناءً على طبيعة بنية نسقها، عبر ما يطرحه من مخرجات علمية استجابة للديناميات المجتمعية المفردة.

■ الإشكالية الرئيسية للموضوع:

إلى أي مدى يتم اعتماد تدريس العلوم السياسية بالجامعات وأي تحديات تواجه هاته العلوم في المنظومة التعليمية؟

■ التصميم المعتمد:

لتفكيك الإشكالية الرئيسية ومحاولة الإجابة عنها سنعمل في هذه المقالة العلمية على تقسيم الموضوع وفق التصميم التالي:

- المحور الأول: قراءة تحليلية في الإطار النظري لتدريس علم السياسة بالجامعات المغربية
- أولاً: معهد الدراسات السياسية
- ثانياً: الدرس السياسي بكلية الحقوق بالمغرب
- المحور الثاني: إكراهات تدريس علم السياسة على المستوى التطبيقي وسبل تجاوزها

المحور الأول: قراءة تحليلية في الإطار النظري لتدريس علم السياسة بالجامعات المغربية

إن تدريس العلوم السياسية بكلية الحقوق بالمغرب في بنياته العامة، وخاصة برامجه وتوجهاته، مرتبط بشكل عام بالمستوى الذي بلغته الجامعة الفرنسية والعلوم السياسية فيها، ومطبوع بالمرحلة التي تأسست فيها. فأغلب الأساتذة في تخصص العلوم السياسية كانوا مبرزين في القانون العام، ويعتبرون من بين طليعة الباحثين الفرنسيين النشيطين، وبل من أفضل العناصر التي قامت بالتدريس بكلية الحقوق بالمملكة خاصة بكلية الحقوق بالرباط.

ويمكن القول بأن بداية تدريس العلوم السياسية بالمغرب ترجع إلى سنة 1961 مع إحداث معهد الدراسات السياسية الذي أوكل له تحضير وإعداد الإجازة في العلوم السياسية، ولكن ومع صدور مرسوم 11 يونيو 1962 سيصبح هذا المعهد عملياً مجرد شعبة للعلوم السياسية داخل كلية الحقوق إلى جانب القانون الخاص والعلوم الاقتصادية، ومع مجيء الإصلاح الجامعي

لسنة 1978، ستحذف نهائيا هذه التسمية وتصبح مجرد شعبة للقانون العام، وهكذا فقد أصبح تدريس العلوم السياسية يتم بكليات الحقوق بالمغرب، حيث أثرت العديد من العناصر والعوامل على مضمون التكوين وطبيعة الدرس السياسي وعلى الغاية والهدف الأسمى منه، وكذا على مستوى البحث العلمي وعلى إنتاج معرفة سياسية قادرة على خدمة تنمية الدولة والمجتمع.

وبناء عليه، سيتم الحديث عن تجربة معهد الدراسات السياسية (الفرع الأول)، والدرس السياسي بكليات الحقوق بالمغرب (الفرع الثاني).

■ أولا: معهد الدراسات السياسية

عملت الدولة في السنوات الأولى للاستقلال في مجال التكوين الجامعي خاصة الحقوقي على وضع تصور واضح و متميز، حيث أوكل المشرع لكلية الحقوق تحضير شهادة الإجازة (الليسانس) في الحقوق والاقتصاد، أما الإجازة في تخصص العلوم السياسية فيتم إعدادها بمعهد الدراسات السياسية التي تأسست في ماي سنة 1961⁽¹⁾، وكان الهدف من وراء إحداث معهد الدراسات السياسية ليس فقط القيام بمهمة التكوين، بل وتقديم خدمات لجميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وذلك من خلال إنعاش البحث في العلوم السياسية. لكن تجربة هذا المعهد لم تدم طويلا حيث تم دمجها فيما بعد بكلية الحقوق وأصبح مجرد شعبة للعلوم السياسية داخلها.

إن تصور الدولة في مجال التكوين الجامعي الحقوقي و السياسي كان متميزا وواضحا في البداية، فكلية الحقوق أوكل لها المشرع تحضير الليسانس (الإجازة) في الحقوق والاقتصاد، أما الليسانس في العلوم السياسية فيتم تحضيره وإعداده بمعهد الدراسات السياسية، وهي مؤسسة مستقلة أسست في ماي سنة 1961⁽²⁾. وهدفت الدولة من ورائها إلى تحقيق أهداف كبرى تتكامل مع باقي أدوار المؤسسات الشبيهة والقريبة منها وجعلت من مهامه الأساسية ليس التكوين فقط، بل وتقديم خدمات ضرورية ومهمة لجميع مؤسسات الدولة والمجتمع⁽³⁾، بحيث نص قانونها الأساسي على إنعاش البحث والقيام بأبحاث في العلوم السياسية لفائدة الدولة والخواص، وإعدادها للنشر وتكوين أساتذة باحثين وأطر عليا⁽⁴⁾.

بإمكاننا، في هذا الصدد، وصف حالة المعهد باعتباره "مرحلة تمهيدية" أو "علمية" لحالة العلوم السياسية، وهكذا فإن التحويل والإدماج بـ "كلية الحقوق" هو بمثابة تجاوز الانتقال والمرحلي لصالح المستمر والمتوازن والعلمي، فالمعهد أعد تكويننا يتماشى وهدف إنعاش البحث، حيث تضمنت برامج التكوين الجمع بين التعليم النظري والتطبيقي مقسما إياه بين سنة

¹- كانت للمعهد فروع في فاس والدار البيضاء.

²- Décret n° 046.60.2, 15 Mai 1961, portant création de l'institut des études politiques, B.O, n° 1962.

- تجدر الإشارة إلى أن النص المحدث باللغة العربية لم نعثر عليه بالجريدة الرسمية. (الملحق رقم: 2)

³- أحمد بوجداد: الجامعة المغربية...، مرجع سابق، ص: 209.

⁴- المادة (9) من النص المؤسس، وبعد أقل من شهرين من تأسيس المعهد، سيصدر قرار وزاري ينظم الدروس والامتحانات تشمل الليسانس ودبلوم الدراسات العليا والدكتوراه. ينظر:

- قرار وزير التربية الوطنية، رقم 60-989، بتاريخ 1961/07/06، بشأن ضبط نظام الدروس والامتحانات، قصد الحصول على الليسانس في العلوم السياسية، الجريدة الرسمية، عدد 2553، سنة 1961، ص: 2506.

تحضيرية وسنتين تخصصيتين(1)، كما أولى مكانة مركزية للغات الأجنبية، ورغبة في توسيع إشعاع المعهد وفتح الجسور بين هذا الأخير وعدد من المؤسسات الأخرى كمعهد السوسيوولوجيا وكلية الحقوق ومعهد الاقتصاد التطبيقي، أتاح إمكانية الحضور للراغبين غير الرسميين بحيث تسلم لهم شهادة الحضور(2).

لكن هذه الصورة المثالية التي تجسدت في تأسيس معهد من هذا العيار، لم تدم إلا شهورا قليلة، حتى بدأت ملامح "التعثر"، انطلاقا من تعديلات قانونية تروم إعادة تنظيم برامج وتوحيد التكوين داخله(3)، أصبحت معه برامج التكوين تسير في اتجاه قانوني أكثر منه سياسي، مبتعدة شيئا فشيئا عن العلم السياسي ومقترية أكثر من العلوم القانونية، مكرسة تحول طبيعة هذا المعهد وتذويبه في كلية الحقوق لاحقا، نتيجة لمرسوم 11 يونيو 1962 الذي يفيد بأن معهد الدراسات السياسية أصبح من تلك السنة فصاعدا يتولى تحضير الإجازة ودبلوم الدراسات العليا والدكتوراه في العلوم السياسية لفائدة كلية الحقوق، وهكذا أصبح هذا المعهد عمليا مجرد شعبة للعلوم السياسية داخل كلية الحقوق إلى جانب شعبي القانون الخاص والعلوم الاجتماعية، ومع مجيء الإصلاح الجامعي لسنة 1975 ستحذف نهائيا هذه التسمية وتصبح مجرد شعبة للقانون العام(4).

الواقع أن هذا القرار كانت له انعكاسات على عملية تطوير البحث العلمي في مجال العلوم السياسية في المغرب، جعلت هاته العلوم تعاني تهميشا على مستوى البحث أو على مستوى التكوين، على الرغم من ارتفاع عدد الخريجين وتزايد عدد الأطروحات المناقشة فإن ذلك لا يعني أن البحث العلمي في هذا المجال قد تطور وتقدم.

■ ثانيا: الدرس السياسي بكليات الحقوق بالمغرب

إن الاهتمام تركز منذ حصول المغرب على الاستقلال، ومنذ إنشاء أول جامعة مغربية على علم السياسة دون العلوم السياسية، ويظهر ذلك من مختلف البحوث والأطروحات الجامعية، التي انحصرت بشكل عام في الدراسات القانونية والدستورية. وإذا كان الأمر كذلك فإن البحث في مجال العلوم السياسية بالجامعات قد عرف في نظرنا مرحلتين أساسيتين تعكس مدى اهتمام الجامعيين وتوجههم نحو البحث في المجال السياسي.

■ المرحلة الأولى: مرحلة النشأة تبتدئ من سنة 1968 إلى حدود 1980.

■ المرحلة الثانية: مرحلة البناء تبتدئ من هذا التاريخ (1980)، وتمتد إلى الوقت الراهن.

ففي المرحلة الأولى لم توجد في المغرب إلا كتابات ضئيلة تتناول موضوعا من مواضيع العلوم السياسية خلفها الباحثون المغاربة، على الرغم من أن الكتابات الأجنبية كانت مهمة في هذه المرحلة، غير أن المرحلة الثانية التي تواكب بداية الثمانينيات وتمتد إلى الوقت الراهن قد شهدت تطورا كميا في مجال البحث في مجال العلوم السياسية سواء على مستوى الكتابات

¹- كان هناك في البداية تخصصين يختار بينهما الطالب بالمعهد، وهي العلوم الإدارية والعلاقات الدولية، ينظر النص المحدث للمعهد في قائمة الملاحق.

²- نشير إلى أن هاته المقتضيات والبرامج تم استلهامها من التجربة الفرنسية التي كانت مطبقة في تلك الفترة.

³- مرسوم رقم 2-62-278، يغير بموجبه المرسوم، رقم 2-60-046، الصادر في 15 مايو 1961، المتعلق بإحداث معهد الدراسات السياسية، يلغي الفصول 2، 5، 7 و 8 من المرسوم السابق، ويؤكد أن المعهد يكون لفائدة كلية الحقوق.

⁴- سيصدر ظهير بتنظيم الجامعات، بتاريخ 1975/10/25، يلغي ظهير إحداث جامعة الرباط (1959)، وجامعة القرويين (1963/02/06)، ينظر النص في الجريدة الرسمية، عدد 3252، بتاريخ 1975/02/26، ص: 721.

السياسية غير الأكاديمية أو الأطروحات والرسائل الجامعية، لكن مع ذلك فإن الجامعات المغربية وكليات الحقوق عرفت تفاوتاً في الإنتاج العلمي والبحث في مجال العلوم السياسية، وذلك راجع لظروفها التاريخية وتباين فاعلية وحيوية أساتذتها.

إذا كانت العلوم السياسية تدرس ضمن برامج الإجازة في الحقوق منذ إدماج معهد الدراسات السياسية بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، وبعد إنشاء العديد من الجامعات على صعيد التراب الوطني منذ سنة 1975، إلى أن عرف المغرب في الوقت الحاضر 15 جامعة، فإن التساؤل في هذا الإطار يبقى مشروعاً عن حالة تدريس هذه العلوم، وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل سيتم التطرق للسياق العام الذي تبلور فيه الدرس السياسي ثم إلى التكوين الجامعي في مجال العلوم السياسية.

(1) السياق العام لتشكيل الدرس السياسي.

إن كلية الحقوق في بنيتها العامة وخاصة برامجها وتوجهاتها مرتبطة بالمستوى الذي بلغته الجامعة الفرنسية والعلوم السياسية فيها ومطبوعة بالمرحلة التي تأسست فيها، فأغلب الأساتذة الذين قاموا بتدريس مواد العلوم السياسية في البداية كانوا مبرزين في القانون العام مختصين في القانون الدستوري أو القانون الإداري أو العلاقات الدولية، وكانوا يعتبرون من بين طليعة الباحثين الفرنسيين النشيطين، وبل من أفضل العناصر التي قامت بالتدريس بكليات الحقوق بالمملكة خاصة بكلية الحقوق بالرباط، وقد كانت لهذه الوضعية أثراً حاسماً على اتجاه البحث العلمي وتكوين وتخصص الرعية الأولى من الأساتذة الباحثين المغاربة⁽¹⁾، وليس من الصدفة أن تكون أولى الإصدارات حول المغرب في هذه الفترة في موضوع القانون الإداري والقانون الدستوري وأن يتغلب هذين الاتجاهين لاحقاً، و سيعرف البحث العلمي في مجال العلوم السياسية بالمغرب انطلاقاً جديدة وتوجهاً واضحاً و متميزاً مع منتصف السبعينات (1974)، عندما سينشر بلازولي (Palazzoli) الأستاذ بكلية الحقوق بالرباط والدار البيضاء كتابه "المغرب السياسي من الاستقلال إلى سنة 1973"⁽²⁾، والذي سيعطي دفعة جديدة قوية للبحث السياسي، وسيزكي جهود الباحثين المغاربة ويدفعهم للاهتمام أكثر بالحياة السياسية المغربية وبديناميكيته، وسوف يتعزز هذا

¹- إن الرعية الأولى من الباحثين المغاربة في مجال العلوم السياسية لم يبرز إلا مع منتصف السبعينات من خلال ما خلفوه من أبحاث وأطروحات جامعية ومقالات التي شكلت معالم مهمة في ذلك الوقت إلى جانب الكتابات الأجنبية، فنجد من طلائع هؤلاء:

- محمد بوزيدي، ينظر دراسته: التغيير السياسي بمجلة كلية الحقوق بالرباط، العدد 2، سنة 1977، ص: 131، وعبد اللطيف المنوني: - MenouniA.: «Le mouvement syndical ouvrier l'UNCM», DES, Facultés de Droit, Rabat.

- وكتاب عبد الله ساعف: تصورات عن السياسي بالمغرب: المجتمع والسلطة، دار الكلام.
- بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات أنتجها حول الدولة والنخب والطبقات والأفكار السياسية، نشرت مجموعة على التوالي في كتاب: l'espérance de l'Etat moderne au Maroc

- ومحمد الطوزي: حول المجال السياسي والمجال الديني تقاطع أو تراتبية؟ عالببضاء 1979 (بالفرنسية). كما أن هناك جيل جديد من الباحثين المغاربة يعملون كأساتذة باحثين بشعب القانون العام والعلوم السياسية بكليات الحقوق.

- Toyz Mohammed : « Champ politique et champ religieux au Maroc croisement ou hiérarchisation », DES, Casablanca, 1979.

²- Palazzoli (C.): «Le Maroc politique de l'indépendance à 1973», Sindibad, Paris, 1974, p: 485.

التوجه بمناقشة أطروحة ريمي لوفو (R-Leveau) بجامعة باريس الأولى حول "التخب السياسية المحلية بالمغرب المستقل" (1)، والتي اعتبرها النقاد أهم إسهام أكاديمي فرنسي حول المغرب منذ الاستقلال.

في نفس الفترة ستصدر الترجمة الفرنسية لكتاب "أمير المؤمنين" للباحث الأمريكي جون واثيروري (2)، الذي اعتبر إلى جانب المؤلفين السابقين من أهم الاجتهادات العلمية حول دراسة النظام السياسي المغربي، إن هذه الأعمال (3) وغيرها ساهمت في إثارة شهية الباحثين في العلوم السياسية وفي الاقتصاد (4) والتاريخ (5) والفلسفة (6) والانتروبولوجيا (7) والسوسيولوجيا (8)، بالإضافة إلى الدور الذي قام به معهد السوسيولوجيا إلى حدود إغلاقه رسميا في أواخر الستينات حيث لم يعمر طويلا (9).

رغم كل هذا الزخم من الكتابات فقد لوحظ خلال فترة معينة توجه الإطار الأكاديمي والبحث إلى التركيز على مجال العلاقات الدولية، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الهروب من المسائل الداخلية والخوف من التورط وصعوبة معرفة تفاصيل الوضع الداخلي من جراء غياب أو استحالة الحصول على المعلومات والمعطيات الضرورية، وهذا ما يلاحظ في عدد الرسائل والأطروحات التي ينجزها الطلبة المغاربة، ويبقى هناك تفسير آخر موضوعي مرتبط بالمجتمع وتطور و بروز مكانة الفرد ووعيه بأن مجموعة من القرارات ليس محكوما عليها أن تبقى في الظل (10).

¹- سيضع لها المؤلف عنوان آخر عندما سيقوم بنشرها وهو "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ناقشها سنة 1973، وهي في 513 صفحة، والملاحق: Leveau (R.): « Le Fella Marocain défenseur du trône », Paris, F.N.S.P. 1973.

- ويعتبر هذا الباحث من أبرز المتخصصين في الحياة السياسية المغربية المعاصرة، وكان في فترة من الفترات من عمله بوزارة الداخلية المغربية أو بالجامعات الفرنسية يكتب حول المغرب باسم مستعار هو Octave Marais خاصة في حوليات شمال إفريقيا (Annuaire du Nord Afrique) (ANN).

²- Waterbury (J.): «Le commandeur des croyants, la Monarchie et son élite politique», PUF, Paris, 1975.

³- أشاعت هذه الأعمال عن النظام السياسي المغربي عدد من التأويلات تنطوي على قناعة الإحاطة بطبيعته في حركاتها وسكانها، فالحياة السياسية المغربية تجزئية-توازنية نظرا لتنافس المجموعات المتعددة وإقدامها على التنازل والتوازن في نفس الوقت رغم اختلافات المذهب والانتساب السياسي، ينظر بهذا الخصوص: SAAF (A): « Politique et savoir au Maroc », éd. SMER 1991, p: 138.

⁴- لقد ساهم التحليل الاقتصادي على يد اقتصاديين مغاربة أمثال (المالكي، ولعلو وبلال) في عملية اختزال النظام السياسي المغربي وذلك في فترة ازدهار النظرية التبعية عن دول العالم الثالث ينظر بهذا الخصوص:

- SAAF (A): « Images politiques du Maroc », éd. Okad, 1987, p: 60.

- وبخصوص كتابات بعض المغاربة ذات التوجه السياسي في مجال الاقتصاد نجد على سبيل المثال أعمال محمد الحبابي وإدريس بنعلي وغيرهم.

⁵- أعمال عبد الله العروي ومن بينها كتبه حول "مفهوم الدولة" و "مفهوم الحرية"، وكذا جرمان عياش: حول الوظيفة التحكيمية للمخزن.

- G. Ayache: « La fonction d'arbitrage du Makhzen », in BESM, n° 138-139, 1971.

⁶- في الإطار نذكر محمد عابد الجابري: المغرب المعاصر 1982، ومشروع قراءة جديدة لفلسفة الفارابي السياسية والدينية في كتابه: رؤية تقديمية، دار النشر المغربية 1977، وكذا علياومليل خاصة كتابه: السلطة السياسية والسلطة الثقافية، مركز دار الوحدة، بيروت، 1998.

⁷- وفي الأنثروبولوجيا هناك عبد الله حمودي: الانقسامية والتراتبية الاجتماعية والسلطة السياسية والقداسة، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 11، سنة 1985.

⁸- وفي السوسيولوجيا نجد أعلام مثل: عبد الكبير الخطيبي، محمد جوسوس وبول باسكون.

⁹- كان يرأس هذا المعهد عبد الكبير الخطيبي، وكان يصدر مجلة علمية محكمة، ضمت إسهامات علمية تصب كلها في محاولة نشر معرفة علمية حول المجتمع المغربي.

¹⁰- عبد الله ساعف: أحاديث في السياسة المغربية، منشورات الزمن، كتاب الجيب، 2002، ص: 36-37.

بالإضافة إلى ذلك هناك تفسير آخر يرتبط بتقلص موجة الدراسات وتراجعها بشكل سريع وذلك ابتداء من منتصف الثمانينيات، حيث لوحظ اندثار أهم المنابر الثقافية (1) وتجميد عدد من الجمعيات (2)، كما يمكن الإشارة إلى توقف مشاريع وبرامج عدد من الباحثين الجادين الذين كانوا نشيطين جدا في السبعينات وبداية الثمانينات والذين تميزوا في الساحة العلمية بأفكارهم وإنتاجهم الوطنية، وقد كان لهذه العوامل وغيرها تأثيرا على مستوى التكوين العلمي المتخصص في مجال العلوم السياسية، حيث يلاحظ غياب برامج وعدم إنجاز إصلاحي جامعي يرتبط بمشروع متكامل يحدد وضعية الباحث ويضع قانونا إطارا للبحث العلمي (3).

(2) التكوين في مجال العلوم السياسية.

إن جميع العناصر المذكورة سابقا أثرت بشكل كبير على مضمون التكوين وطبيعة الدرس السياسي بالجامعات المغربية وعلى الغاية والهدف الأسى منه، فتصور الدرس كان في البداية دقيقا ومركزا، في إطار معهد الدراسات السياسية، وكان من المفترض أن يفضي لولا "التراجعات" المسجلة إلى تحقيق نتائج في غاية الأهمية، إلا أنه ربما تبين آنذاك رغم الإرادة السياسية الطموحة أن تطبيق النصوص ومجاراتها تتطلب إمكانيات ووسائل لم تكن متوفرة، ولم تكن ممكنة لأسباب موضوعية وذاتية (4)، كما أن عملية تخطيط وبرمجة التكوين بمعهد الدراسات السياسية العليا كانت محكومة بالازدواجية منذ البداية. فالتكوين العلمي للأستاذة والخبراء الفرنسيين وعقيدتهم المعرفية القانونية حكمت على صياغة وتوجه محدد للدرس السياسي وحتى القانوني خاصة بالقسم الفرنسي، فمثلا العميد "دانيال فو" (Daniel Veaux) أول عميد لكلية الحقوق بالمغرب كان أستاذا مبرزا في القانون المدني، والأستاذ كرانيون (J.Garagnon) المشرف على معهد الدراسات السياسية في بدايته كان أستاذا للقانون الإداري، كما أن الأساتذة الفرنسيين المعنيين كان جملهم مبرزين في القانون العام ولم يكن التبريز في العلوم السياسية قد أحدث بعد بفرنسا.

هذا، و أما بالنسبة للقسم العربي فكان التأطير نسبيا ضعيفا حيث كان الأساتذة العرب (المصريون، السوريون والعراقيين) إضافة إلى بعض المغاربة يتوافدون على التدريس بشعبة العلوم السياسية في البداية حسب فترات متقطعة، فلم يكن التكوين منسجما ولا مستمرا على فترات طويلة، بحيث كان محكوما بمرجعية هؤلاء الأساتذة الأكاديمية وخلفيتهم النظرية وتجربتهم العلمية، التي كانت متوسطة في بعض المواد، في حالة إذا ما قارناها مع نظيرتها بالقسم الفرنسي الذي كان أحسن حفا وأكثر استعدادا وإمكانيات نظرا لريادته وتأطيره للجامعة المغربية الفتية وانعدام الأطر المغربية (5). هذه الوضعية انعكست على

¹- لوحظ مباشرة بعد أحداث 1984 اختفاء مجموعة من المجلات التي كانت تشكل واجهة ثقافية مهمة وفاعلة، منها على سبيل المثال، مجلة "أفلام" و"الثقافة الجديدة"، ولاماليف (lamalif)، و"الأساس" (ALASAS).

²- خاصة الجمعية المغربية للعلوم السياسية التي كان يرأسها محمد البوزيدي والتي أسست سنة 1977 (يناير)، وكان يتكون مكتبها أيضا من محمد بناني نائب الرئيس، ومحمد بن عزوز كاتبها عاما ومحمد الداير أمين المال وعضوية عبد القادر القادري وعبد القادر باينة والملوكي محمدي، إضافة إلى أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مرجع سابق، ص: 21.

³- أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مرجع سابق، ص: 25.

⁴- أحمد بوجداد: مرجع نفسه، ص: 211.

⁵- أحمد بوجداد: المرجع السابق، ص: 212.

طبيعة التكوين الملقن بشعبة العلوم السياسية في المرحلة الأولى، إذ اتسمت بانعدام التوازن بين الثلاث سنوات(1)، ومن حيث المضمون يلاحظ نوع من الجمع بين مواد الشعب الثلاثة بالكلية، وحتى في مجال التخصص ليس هناك مادة واحدة مبرمجة مثل علم السياسة أو السوسولوجيا السياسية، بل إن السنة الثالثة يميل فيها التكوين نحو القانون الخاص(2).

رغم الإصلاحات التي تم إدخالها على نظام التعليم العالي(3)، قبل إجراء مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وخاصة تطبيق القانون رقم 01.00، بقي نفس التفكير والتوجه حاضرا، وذلك أن المواد التي تشكل نواة التخصص في السنة الأخيرة من الإجازة من النظام قبل إصلاحه مع تطبيق القانون السابق الذكر، تنحصر في ثلاثة إلا أنها رغم ذلك فهي غير ذات جدوى، لأنه تم تحديد حصتها في ساعة ونصف أسبوعيا فقط، بينما هناك مواد خصص لها حجم زمني مضاعف(4)، وهذه مفارقة لا تبررها إلا اختيار توجه القانون العام في عمومياته التقليدية، خاصة وأن الدرس السياسي كان بالإمكان أن يتبلور في هذه المرحلة بالذات بعد تخرج أفواج من الأساتذة الجامعيين المغاربة ومغربة أطر الجامعة والبحث العلمي، خاصة لو أعيد النظر في المشاريع الأولى للمعهد الذي أصبح الآن مشروعا ممكنا وضروريا في آن واحد.

المحور الثاني: اكراهات تدريس علم السياسة على المستوى التطبيقي وسبل تجاوزها

ان اهتمام الباحثين بموضوع الدولة وإشكالية السلطة، لم يقتصر فقط على المشتغلين بالعلوم السياسية بل تعداهم إلى الباحثين في ميادين أخرى كالاقتصاد والتاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا والسوسولوجيا، "فقد لوحظ ابتداء من منتصف الثمانينات تقلص موجة الأبحاث وتراجعها بشكل سريع في وقت يعرف فيه الواقع المدرس -الدولة والمجتمع- تغيرات هائلة تشكل معطيات خاصة ونادرة بمقدورها، أكثر من أي وقت مضى أن تثير كثير من الإشكاليات العامة التي سبق طرحها، وتؤكد أو تنفي كثير من الفرضيات وتثبت فعالية أو لا ملائمة المناهج المتبناة. وكأن الأمر يتعلق بعلاقة طردية، تصاعد الاهتمام بالدولة في وقت انغلاقها وخبوه وغيابه أمام انفتاحها"(5). ويقدر ما يؤكد أغلب الباحثين على "ضعف"، بل وحتى غياب علم

¹- ينظر الفصل 9 من مرسوم رقم 2.82.314، صادر في 16 ربيع الآخر (1403) الموافق 31 يناير 1983 القاضي بتغيير وتنظيم المرسوم رقم 2.78.452 الصادر في 29 شوال 1398 (2 أكتوبر 1972) المتعلق بإصلاح نظام الدراسات والامتحانات لنيل الإجازة في الحقوق.

²- حتى مع دخول النظام الجديد حيز التطبيق، قانون رقم 01.00، المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الظهير الشريف رقم 01.00.199، الصادر في 19 ماي 2000، ج.ر.، عدد 4798، بتاريخ 25 ماي 2000، فإن الأمر لم يتغير كثيرا حتى وإن تم تقسيم الشعب إلى ثلاث بما فيها شعبة العلوم السياسية، وخاصة من حيث برامج التخصص.

³- للاطلاع على الإصلاحات المتعلقة بالموضوع، ينظر على الخصوص:

- M. Marrouni: «Le problème de la réforme dans le système éducatif marocain», éd. Okad, Rabat 1993.

- مرسوم رقم 2.96.796 الصادر بتاريخ 11 شوال 1417 (19 فبراير 1997)، مرجع سابق.

- عبد الكريم غريب وآخرون: الميثاق الوطني للتربية والتكوين: قراءة تحليلية، منشورات عالم التربية، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.

⁴- في حالة إذا ما اختار الطالب تخصص "علم السياسة"، فإن مواد التخصص هي:

1. العلوم السياسية (1,30 ساعة)، 2. علم الاجتماع الحضري والقروي (2.س)، 3. منهج العلوم الاجتماعية (1,30 س)، بينما المواد الأخرى مثل المرافق العامة الكبرى، فخصص لها المشرع (3 ساعات) وتاريخ الفكر السياسي (3 ساعات). وتاريخ العلاقات الدولية (3 ساعات) (النظام القديم).

⁵- أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مرجع سابق، ص: 22.

السياسة، بقدر ما يلاحظ الحضور الصريح أو الضمني للسياسة في العديد من الكتابات بحيث لا يقابل غياب "العلم" إلا تشظي "السياسة" في مجالات معرفية مختلفة، وهي مفارقة تستدعي توضيح مظاهر "ضعف علم السياسة" وصعوبات تحليل المشهد السياسي المغربي(1)، فحسب أحد الباحثين "فلا وجود لهذا العلم إذن بمعناه المؤسساتي، إن لم نقل تحديد موضوع خاص به وإبستمية خاصة به شيء صعب، بل ولا معنى له، والحال هذه ليس أمراً غريباً أن يكون علم السياسة بالمغرب علماً "مهاجراً" ليس فقط بالمعنى المكاني، بل وعلى الخصوص نحو مجالات معرفية أخرى"(2).

رغم الإصلاحات البيداغوجية التي تمت بالجامعة على مستوى السلك الثالث خاصة إصلاح سنة 1997 وإحداث وحدات التكوين والبحث (U.F.R)، فإن الأمر بقي على حاله. فالمتتبع للشأن الجامعي يلحظ منذ سنوات تصاعد الحديث عن "أزمة" وإذا كانت الجامعة تعاني أزمة، فإنه تبعاً لذلك فإن الشعب والتكوينات التي تدرس فيها تعاني هي الأخرى مشاكلها الخاصة، ومنها تخصص علم السياسة والقانون الدستوري، ومن العوامل الكامنة وراء هذه الوضعية، هناك عوائق عامة مرتبطة بمكانة علم السياسة في الجامعة المغربية (أولاً)، وكذا بالثقافة السياسية السائدة والمحيط الاجتماعي (ثانياً).

■ أولاً: مكانة العلوم السياسية في الجامعة المغربية

انقضى ما يربو عن خمسة عقود على إدخال مادة أو درس أو تخصص علم السياسة في الجامعات المغربية، لكنه ما زال يبحث عن موطن قدم لترسيخ نظرياته ومناهجه وفلسفته العلمية، حيث أنه ولسنوات طويلة كان التركيز ينصب في تدريس مادة علم السياسة بكلية الحقوق على المبادئ والنظريات الأساسية لهذا العلم، وقليلاً ما يتم الاهتمام بدراسة النظام والفكر السياسيين المغربيين كمواد مستقلة، وحتى في إطار نظام الدراسات العليا سواء في النظام السابق أو في نظام الدراسات العليا المعمقة، أو حتى الماستر فإن الأمر لم يتغير بل ظل كما هو، ومع مجيء الإصلاح الجامعي الحالي الذي جاء بأجراً مضمين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بدأ الاهتمام بتوسيع مجالات مواد علم السياسة. وعموماً فإن الوضعية التي كان يوجد عليها علم السياسة بالمغرب لم تكن عارضة بقدر ما هي مرتبطة بالسياق العام الذي تبلور فيه الدرس السياسي بالجامعة المغربية. وعلى هذا الأساس سيتم تناول أسباب الوضعية التي يوجد عليها علم السياسة في الجامعة من خلال علاقة الدولة بالعلوم الاجتماعية(1)، ورؤية الجامعات لدور العلوم السياسية(2).

(1) علاقة السلطة بالعلوم الاجتماعية والسياسية.

¹- عز الدين العلام: المغرب كموضوع سياسي، المجلة المغربية لعلم السياسة، العدد الأول، نونبر 2010، ص: 40.

²- نفس المرجع والصفحة.

لقد أثارت إشكالية علاقة السلطة بالعلوم الاجتماعية خاصة السياسية منها اهتمام الباحثين والدارسين وخاصة فيما يتعلق بالخدمات التي يؤديها العقل السياسي (1) أو علاقة المعرفة السياسية بالسلطة (2) والسياسي (3).

إن العلاقة بين السلطة/الدولة والعلوم الاجتماعية تظهر أكثر عندما تطرح على الفاعل السياسي أسئلة ملحة تمس دوره وهويته وعمقه التاريخي والنفسي تحتاج إلى إجابة لتقوية الانتماء والهوية داخل المجتمع. لذلك فإن الأمر يتطلب إجراء أبحاث علمية تتناول معطيات الواقع المتعين بكل تفاصيلها، وقد تظل هذه الأبحاث دون ما يتمناه هذا الفاعل السياسي أو ذلك من توفير معرفة متينة لا يخالطها غموض وشك. إن سلطة الدولة ترتاح إلى وضعها وتطمئن إلى شرعيتها إذا وجدت لدى العقل السياسي والمعرفة السياسية الدعامات النظرية المطلوبة (4). وقيام العقل السياسي والمعرفة السياسية بهذا الدور عملية ذات وجوه عديدة، فهي علمية وصفية تفسيرية بقدر ما تتناول النظام القائم، وهي عملية نقدية معيارية بقدر ما تتطرق لقيمة هذا النظام بالنسبة إلى المجتمع الذي أقامه، وهي عملية جدلية تاريخية بقدر ما تتناول الحركية التاريخية التي ولد هذا النظام فيها، وهي أيضا عملية انتمائية توسيعية بقدر ما تتناول النظام الجديد الممكن، وهنا يلتقي العقل مع الخيال ويشكلان معا قوة عظيمة للإدارة السياسية الساعية إلى تجاوز الواقع القائم (5). ويشكل الباحث/الخبير خير تمثيل لشكل التعاون بين السلطة السياسية والسلطة العقلية، فالباحث هو بامتياز حامل المعرفة العلمية المتخصصة التي تحتاج إليها السلطة السياسية في مواجهة المشكلات المختلفة التي يتعين حلها.

لكن دور الباحث ليس محددًا بدقة مانعة لكل التباس بينه وبين دور صاحب السلطة السياسية. والسؤال المطروح إذا كان الباحث هو الذي يقوم بتحليل المشاكل المطروحة على السياسي، ويقدم الحل وبدائل الحل ويتابع التنفيذ ويدرس مدى النجاح

¹- حول مفهوم العقل السياسي، ينظر بهذا الخصوص:

- الجابري محمد عابد: العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة 5، دار النشر المغربية، 2000.

- ريجيسدوبري: نقد العقل السياسي، ترجمة: عفيف دمشقية، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.

²- نشير هنا إلى إسهامات الأستاذ عبد الله ساعف خاصة كتابه السلطة والمعرفة بالمغرب.

- SAAF (A.) : « Politique et savoir au Maroc », S.M.E.R., 1991.

- SAAF (A.) : « De la science politique », AL Assas, 90, Décembre 1988, Janvier 1989, p : 90.

³- حول علاقة العالم والسياسي ينظر:

- Max Weber (1959), Le savant et le politique, Paris, Plon.

- Patrick Gaboriau (2008), le chercheur et la politique. L'ombre de nouveaux inquisiteurs, Aux lieux d'être, Paris.

⁴- ناصيف نصار: منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، دار الأمواج، طبعة أولى، 1995، ص: 328.

- للمزيد ينظر:

- LhouariAddi (2003): « Pluralisme politique et autoritarisme dans le monde arabe : approche anthropologique des systèmes politiques des pays arabes » (conférence prononcée le 04/02/2003 au Mershon Center at the Ohio State University, Ohio, USA.

- Hassan Nafaa (1991), « la spécificité de la culture arabo-musulmane et ses répercussions sur la science politique dans le monde arabe », in Etudes politiques du monde arabe. Approches globales et approches spécifiques, Dossier du CEDEJ, Le Caire, (Actes du deuxième colloque franco-égyptien de politologie, Paris, 3-5 juillet 1989).

⁵- ناصيف نصار: نفس المرجع، ص: 330-331.

في معالجة المشكلة، فلماذا لا يعتبر شريكا في القرار السياسي؟ ولماذا لا تعتبر المشكلات السياسية مشكلات تقنية؟ وإذا انتقلنا للحديث عن علاقة الدولة بالعلوم الاجتماعية بالمغرب، فنجد أن هناك تناقضا، ففي الوقت الذي نجد فيه أن الدولة هي المستفيد الأول من خدمات وإنتاجات الباحثين والمثقفين(1)، فنجدها بالمقابل تأخرت في الاهتمام بتطوير البحث العلمي، حيث لم يتم ذلك إلا في عقد التسعينيات(2)، وقد ظهر ذلك بجلاء من خلال غياب سياسة وطنية للبحث العلمي مدة تزيد عن أربعين سنة، حتى إنشاء كتابة الدولة للبحث العلمي سنة 1998 وحذفها سنة 2004، رغم وجود معاهد وطنية وجامعية تعنى بالبحث العلمي والتنصيب في مجموعة من القوانين (مرسوم 1975 المنظم للجامعات) على أهمية هاته المؤسسات في البحث العلمي، كما كان لموقف السلطة من الجامعة دور في عدم انتعاش العلوم الاجتماعية والسياسية في فترة من الفترات (السبعينيات والثمانينيات)، حيث اتسم الخطاب الرسمي حول الجامعة بطابع الضبط والمراقبة، وتحكمت فيه "عقلية التسييس" منذ صدور أول إصلاح جامعي، وذلك راجع لكون المعارضة آنذاك كانت تجعل من الجامعة خلال هاته الفترة فضاء لإبراز مواقفها وتأييد مناظليها الذي كانوا يدرسون فيها(3).

الواقع أن ما يسميه البعض بـ"عقدة الحذر من الجامعة" تعود إلى كون هذه الأخيرة -أي الجامعة- إحدى المجالات الاجتماعية التي يمارس فيها نقد السلطة سواء من طرف هيئات الأساتذة، أو من طرف الهيئات الطلابية(4)، وعموما ورغم هذه العلاقة الجدلية، فإن هناك تعاونا متبادلا بين المؤسسات العمومية والسلطات وبين الجامعة المغربية من خلال الاستفادة من خبرة خيرة أساتذتها وخريجها. فمنذ الاستقلال إلى اليوم، فإن التفكير وطرق وساطة المعرفة ما فتئت تتطور(5).

يرجع تاريخ الاهتمام بالخبرة العلمية الجامعية والاستشارة إلى سنوات الثمانينيات، حيث تم انطلاقا من هذا التاريخ الاستثمار في مواضيع تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل المغرب من قبيل (برنامج التقييم الهيكلي) وتكريس وتجسيد علاقة التعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومية، كما إن الطلب على المعرفة السياسية لحل المشاكل السوسيو اقتصادية من قبل (التيقنوقراط) والعمل على انخراط الباحثين والأساتذة في اتخاذ القرارات خلص إلى بناء وإرساء شراكة مهمة بين الباحثين.

¹- يتمثل استفادة الدولة من المثقفين والباحثين في توظيفهم في دواليب الدولة سواء كمستشارين أو خبراء أو مدراء بعض المؤسسات العمومية. يعتبر سارتر أن المثقف السلطوي له دورين: فالسلطة تجعل منه دارسا للتقاليد وثانيا وكما يقول غرامشي: تهيئته ليكون موظفا في البنى الفوقية، وفي نفس الاتجاه يقول بولانتزاس: أن الدولة تقلص من وضع المثقفين إلى مستوى الموظفين البسطاء أو حتى إلى ما هو أسوأ من ذلك.

²- للمزيد حول هذه النقطة، ينظر:

- مصطفى التبر: المثقف وتهيئ البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الفكر العربي، عدد 53، أكتوبر 1998، ص: 113 وما بعدها.

³- نشير هنا إلى العلاقة المشحونة والمواجهة التي كانت تقع بين الطلبة خاصة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبين الدولة، حيث شهدت السنوات الأولى لعقد السبعينيات اضطرابات بين الدولة والطلبة انتهت باحتواء هؤلاء في الوظيفة العمومية، وسيطرت الدولة على الجامعة، كما تبعته إغلاق معهد علم الاجتماع والفلسفة. ينظر بهذا الخصوص:

- جون واثريوري: أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية، المرجع السابق، ص: 283.

⁴- إبراهيم اسعدي: مشكلة التعليم بالمغرب، مرجع سابق، ص: 69.

⁵- SAAF (A.), EL MASLOUHI (A.): « Une science politique camérale: pratiques et contraintes du champ politologique au Maghreb », 10^{ème} congrès du FSP, Grenoble, 7-9 septembre 2009, p: 3.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً للطلب على الخبرة العلمية (1) للباحثين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية بشكل عام (2)، وقد أعطى هذا التزايد دفعة قوية للباحثين خصوصاً بعد مشاركة العديد من هؤلاء في إصدار تقرير الخمسينية (المغرب الممكن 2006)، حيث أنه ومنذ ذلك التاريخ سجل انتشار لممارسات الخبرة العلمية، لكنهما مع ذلك تبقى محدودة في إنتاج معارف تتمحور فقط حول إعادة بناء واقع بدون محاولة إظهار ميكانيزمات العمل، وفي هذا الصدد يشير أحد الباحثين إلى ما أسماه بخدمة "أجندة الدولة" باعتبارها تحيل على علاقة خاصة للمعرفة بالسلطة كزاوية للمعالجة (3).

إذا كان علم السياسة في الغرب لم يربح رهان المؤسسة والاستقلالية إلا بعد نجاحه في قطع الحبل السري الذي يربطه بالطلب المؤسسي، فإن التطورات التي شهدتها علم السياسة بالمنطقة المغربية أبرزت انخراطه في مسار معكوس، حيث اقترنت مأسسته بمسلسل توج برسوه في حضان المؤسسات (4). فبينما تزامن تطابق وضعية خدمة علم السياسة للدولة في فرنسا وألمانيا مع مرحلة ابتدائية تعطي لعلم السياسة وضع علم ملحق في خدمة الدولة، انطبقت المراحل الأولى لهذا العلم في الدول المغربية باقتحام مرحلة معرفية خلال الفترة ما بين 1950 و1975، التي شكلت عصراً ذهبياً تميز بخصوبة استكشافية للنظريات الكبرى (الانقسامية والباترمونيالية الجديدة) والتي صاغها باحثون غربيون اتخذوا منطقة شمال إفريقيا موضوعاً تجريبياً كإيفانس بريتشارد (Evans Prichard) وإرنست غيلنر (Ernest Gellner) وبير بورديو (Pierre Bourdieu) وكليفورد جيرتز (Clifford Geertz)، بعدها لاح طيف مرحلة جديدة "نقدية" امتدت ما بين 1975 و1990.

لقد تلقف الباحثون المحليون تراث الأجانب واتخذوه في الغالب بديلاً عن الاقتصادية الماركسية، كما صوب هؤلاء الباحثون في مجال علم السياسة، على قلتهم، سهام اهتمامهم نحو العلوم "الاستعمارية" والممارسات المحلية للسلطة، غير أن خيبة أمل العلوم الاجتماعية الناتجة عن مآزق الماركسية وبزوغ عمليات الديمقراطية والتعطش للحكامة والسياسات العمومية، كانت بمثابة عوامل شرعت المجال أمام فتح أو إعادة فتح "مرحلة خدمة علم السياسة للدولة" (5).

1- (P) WEINGART : « Expertise Scientifique et responsabilité politique : les paradoxes de la science en politique », Bénédicte Zimmermann (sous/dir), les sciences sociales à l'épreuve de l'action, le savant, le politique et l'Europe, éd. De la Maison des Sciences de l'Homme, 2004, p : 114.

2- للمزيد حول الطلب على الخبرة العلمية ينظر:

- Nicolas Defaud, Vincent Guidar : « Discipliner les sciences sociales et les usages sociaux des frontières scientifiques », l'Harmattan, 2002, p : 28.

- Bénédicte Zimmermann (Sous/dir), 2004, Les sciences sociales à l'épreuve de l'action. Le savant, le politique et l'Europe, Editions de la Maison des sciences de l'homme.

3- SAAF (A) ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires et syndrome caméral, Revue Marocaine de science politique, N°1, novembre 2010, p : 7.

- حول مسألة العلوم في خدمة أجمدة الدولة ينظر:

- Pascale La Borier (dir) : Les sciences camérales : actions pratiques et dispositifs publics, Paris, PUF, 2005.

4- SAAF (A) ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires..., op.cit, p : 8.

5- SAAF (A), ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires, op.cit, p : 8.

هذا ويشير الباحثون إلى صعوبة التقاط المؤشرات الداعمة لفرضية "الاستجابة لأجندة الدولة" (caméralisation) التي تسمح بالتأكيد الوثوقي لفكرة وجود أو انتفاء علم السياسة في المنطقة المغاربية وفي المغرب خاصة (1)، فالدراسات حول هوية علم السياسة بالمغرب غير كافية، فهي لا ترصد أو تتعقب نشأة المعرفة العلمية حول السياسة في بلد كالمغرب ولا تولي الاهتمام بالشروط التي تمارس فيها تلك المعرفة.

إن دراسة متأنية للتاريخ الحقيقي لهذا الحقل وللشعب الملحق به ومراعاة التراكم الحاصل وتحاشي الانطباعية ورواية النوادر (anecdote) التي تسم بعض التحاليل، هي السبيل لمعرفة مدى وجود انفصال بين فضاءات التكوين المتخصص والخريجين (2).

ويمكن القول عموماً بأن هناك اعتراف ضمني بعلم السياسة، وهو أمر واقع. فالباحث اليوم أكثر اعتراف به من قبل الدولة والفاعلين السياسيين والاجتماعيين، فهناك تكثيف لطلب الخبرة العلمية (3)، يرافقه تنوع في طرق التمويل. وفي هذا السياق يمكن القول بأن العلوم السياسية حازت على ثلاث أنواع من الشرعية (4)، العلمية الأكاديمية والاجتماعية، وذلك على اعتبار أن هاته العلوم تشكل بالنسبة للفاعلين خطاباً علمياً حول المجتمع. ورغم هذا الطلب المتزايد على المعرفة السياسية فإن الإنتاج السياسي بعيد من أن يفرز في المستقبل القريب مسلسلاً لاستقلالية تخصص علم السياسة، فلحد الساعة فإن عمل الخبرة، وإن كانت ساهمت في تعزيز المعرفة السياسية، فإنها لم تنتج علماً مستقلاً بذاته. وفي هذا الإطار يطرح تساؤل حول تحديد التخصص والبحث عن آليات مأسسته خاصة وأن أسس ومحتوى وضعية السياسة في الإطار الاجتماعي المغربي كانت دائماً مهمة فضلاً عن أن المعرفة السياسية بالمغرب تبقى إلى يومنا هذا مطبوعة وتتميز بهيمنة الإطار المؤسساتي وضعف الآليات النظرية، فعلم السياسة مازال "شاباً" وتطبعه "الهشاشة" و"الضبابية" و"بدون استقلالية حقيقية" (5).

حسب الأستاذ محمد الطوزي فإن هناك غياب لعلم السياسة باعتباره "حقلاً مهيكلًا" على الرغم من وجود مهنة أستاذ علم السياسة، حيث من الصعب القول بوجود موضوع خاص به (6). كما إن الحاجة إلى علم السياسة وإلى العلوم الاجتماعية بوجه عام تتأكد يومياً وتزداد الحاجة إليها مع تعقد الظواهر السياسية، وتفاقمها في المشهد المجتمعي، وبالنسبة للعلوم السياسية كمعرفة تسعف في قراءة تضاريس المجتمع، وتقدم خلاصات نظرية وتطبيقية بصدد حالاته وانفتاحاته (7). فهناك

1-Ibid, p : 11.

2- SAAF (A), ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires, op.cit, p : 11.

3- كان آخرها تشكيل اللجنة الاستشارية للجهوية تضم ضمن أعضائها عددا من الأساتذة الجامعيين.

4- Victor Karady : « Stratégies de réussite et modes de faire-savoir de la sociologie chez les durkheimiens », in revue français de sociologie, année 1979, Vol. 20, n°1, p : 49-82.

5- M'hammed Belarabi : « La sciences politique au Maroc, autonomie VS syndrome caméral », 10^{ème} congrès, AFSP, 2009, (section thématiques 49), Grenoble, 7-9 septembre 2009, p : 1.

6- Toyz Mohammed : « La science politique à l'écoute des discours et de la rue, les illusions de regard », in Michel CAMAU (Dir), sciences sociales, sciences morales, itinéraires et pratiques de recherche, collection recherche sur le Maghreb contemporain, ALIF, édition de la méditerranéen, Tunis, 1995, p : 105.

3- عبد الله ساعف: الحاجة إلى المجلة المغربية لعلم السياسة، المجلة المغربية لعلم السياسة المرجع السابق ص 5.

حاجة قصوى إليها، ليس فقط من أجل ضمان استمرار شرطها العلمي، ولكن من أجل تبديد غموض الأسئلة الشقية التي تثيرها فينفس المتخصص في هذا المجال تخريجات الواقع العام، وعليه فهناك دائما حاجة إلى السياسة والعلم.

يتعين الوعي أولا أن العلوم السياسية كانت ولا زالت معرفة تمتن الشغب والشقاء، وترتكب دائما إلى النقد والمساءلة، ومع ذلك يلاحظ دائما حتى في تخطيط السياسات التنموية أن هناك أهمية خاصة للموقف السياسي(1).

(2) تصور الجامعات لدور العلوم الاجتماعية والسياسية.

إن طرح إشكالية العلوم الاجتماعية والسياسية والتساؤل عن دورها في الجامعة وفي المجتمع تملها التحولات والتوجهات التي أصبحت تعرفها الجامعة في العالم وفي المغرب كما يملها التساؤل عن طبيعة التكوين الذي يستهدف الطالب الذي يعيش في القرن الواحد والعشرين، وعن طبيعة المعرفة التي ستسخر لفهم وحل مشاكل العالم المعاصر. فأى دور للعلوم السياسية في الجامعة المغربية وفي المجتمع؟

سؤال لا بد من طرحه والجامعة المغربية تعيش على إيقاع عدد من الإصلاحات الجامعية، وذلك قصد تصحيح التوجه الذي هيمن على التكوين في الجامعة منذ عقود، والذي أصبح موضع تساؤل بفعل التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي وبفعل التحولات السريعة التي تعرفها المعرفة في عصر العولمة وكذا بفعل تنافس الجامعات والنظم الجامعية على الامتياز والجودة والفعالية(2). وإذا كنا نتساءل اليوم عن دور العلوم الاجتماعية والسياسية في الجامعة فلكي نعيد النظر في التوجيه الذي قاد التكوين وإنتاج المعرفة في جامعتنا، ذلك التكوين الذي أعطى ثماره لا محالة خلال فترة عقود ما بعد الاستقلال، والذي أصبح اليوم يدعو لإعادة التفكير في أهدافه لكي يتجاوب مع ما يطرحه العصر من إشكالات، وما يطرحه المجتمع من حاجيات، كالجودة في التكوين وفي تزويد الخريج بالمواصفات الملائمة للاندماج في سوق الشغل والجودة في إنتاج المعرفة(3).

لو أردنا توصيف الوضع القائم للعلوم السياسية في الجامعات المغربية لقلنا أن السمة الغالبة على هذا الوضع هو تدني مكانة هذه العلوم بالمقارنة مع العلوم الطبيعية والرياضية، وداخل الدراسات القانونية والحقوقية، فضلا عن العلوم التي تكفل المعارف التقنية. ولقد كانت الكليات المختصة بعلوم الطب والهندسة وتقنية المعلومات تحظى دائما بالمكانة المرموقة وتولي لها الجامعة الاهتمام الأكبر، وتقيّد شروط وضوابط الالتحاق بها وتحظى البحوث فيها بحيز مهم من الدعم(4). إن هذه الوضعية التفضيلية ترجع إلى نظرة الجامعة الذاتية لمفهوم العلم ودوره في خدمة المجتمع، فالعلم الجدير باسم العلم هو ذلك الذي ينتفع به، مع فهم الانتفاع هنا بالمعنى المادي البحث، أي بالمعنى الذي يكون به العلم ملبيا لحاجيات عملية مباشرة

¹- AddiLahouari : Peut – il exister une sociologie politique en Algérie ? Peuples méditerranés, (sciences sociales –sociétés arabes), N°54-55, janvier-juin, p : 221-227.

²- رحمة بورقية: العلوم الإنسانية والاجتماعية ومتطلبات التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، سلسلة ندوات رقم 8، 1998، ص: 9.

³- أحمد منصور مصطفى: نحو تركيز مهني للعلوم السياسية والإدارة العلمية في الجامعات العربية: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 37، عدد 2، 2009، ص: 100.

⁴- ينظر في هذا الخصوص: البحوث المدعمة في إطار برنامج "Paged".

للمجتمع، ويكفل القدر من المعرفة الذي يكفي لتخريج موظفين (من أطباء ومهندسين وتقنيين) يطبقون ما تعلموه في مجالاتهم المهنية، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح (Vocation Education).

إن التكوين الجامعي الذي نتوخاه عبر العلوم السياسية والاجتماعية مرتبط بطبيعة المشروع المجتمعي الذي نسعى إليه، وللعلوم الاجتماعية دور أساسي في بناء ذلك المشروع ولناخذ العبرة من تاريخ العلوم، فالتحولات الكبرى التي عرفتها الإنسانية، مهد لها وواكها التأطير الفكري والفلسفي والنظري ولعبت فيها العلوم الاجتماعية دورا حاسما(1)، ولكي تلعب كليات الحقوق دورا رياديا في إنجاز المشروع المجتمعي لابد من إعادة التفكير في طرق التدريس وفي محتواه في هاته الكليات خاصة في شعب القانون العام والعلوم السياسية، مع تحديد أهداف التكوين والبحث العلمي في هذا التخصص العلمي، وأن يتم في هذا الصدد اقتراح مواد حديثة تحاكي الواقع ومتطلباته وبهذه الخطوة فقط نستطيع أن نعيد الحيوية لهذا التخصص العلمي(2).

الفرع الثاني: إكراهات الثقافة السياسية والمحيط السوسيوسياسي

تفيد الثقافة السياسية بصورة عامة الأوجه السياسية للثقافة الأكثر شيوعا في المجتمع التي تحدد قيمة الفعل السياسي في حد ذاته ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التصورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني، والتمثلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها، وهي عوامل تشكل بواسطة الأدوار ونماذج السلوك الصادرة عن الجماعة التي يفترض فيها أن تكون منسجمة مع منظومة القيم والمعايير والأعراف والمعتقدات المكتوبة والشفوية(3).

ويلاحظ أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية تعاني من نوع من التضخم في جانبها الفكري التحليل النقدي(4).

وإذا شئنا الربط بين الماضي والحاضر، فعلينا أن نلاحظ أن هذه الثقافة السياسية العربية تستمد جذورها من تراث سياسي- فكري وتاريخي، يمكن القول عنه بأنه أكثر جوانب التراث العربي إشكالا وتأزما، وربما كان أكثر تلك الجوانب التباسا وضعفا واضطرابا وأقلها ثراء وعطاء وتبلورا في مجاله(5).

¹- رحمة بورقية، المرجع السابق، ص: 11.

²- خالد وليد محمود: تخصص العلوم السياسية: هل من مستقبل؟، جريدة الغد الأردنية، عدد 2007/06/14، الموقع الإلكتروني للجريدة: www.alghad.jo

- وأيضا: محمود محمد ربيع: تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 13، عدد 2، صيف 1985.

³- ينظر في هذا الخصوص:

- موريس ديفيرجي: السوسولوجيا السياسية، ترجمة: هشام دياب، دمشق، 1970، ص: 109.

- وحول مفهوم الثقافة بشكل عام، ينظر: Guy Rocher: « L'action sociale introduction à la sociologie générale », Paris, H.M.H., 1968, p: 140.

- محمد عابد الجابري: الثقافة في معترك السياسي زمن الإيديولوجيا، مجلة مواقف، العدد 11، ص: 76.

⁴- محمد جابر الأنصاري: العرب والسياسة، أين الخلل؟ جذور العطل العميق"، دار الساق، الطبعة الأولى، 1998، ص: 68.

⁵- المرجع نفسه، ص: 70.

إن السياسة كشأن عام في عرف المجتمعات البشرية ومفكرها منذ تجربة الدولة الحديثة لم تتحول في التقليد العربي إلى موضوع عام مفتوح للبحث والنظر والتحاو والتظير العقلاني الهادئ المؤدي إلى بلورة مفاهيمها البنائية والطبيعية التي هي الغائب الأكبر في مفهوم العرب للسياسة(1).

وقد ورث الفكر العربي المعاصر بصفة عامة ظاهرة حكمت الفكر الإصلاحي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما زالت آثارها باقية لحد الآن، وهي ظاهرة هيمنة وطغيان المسألة السياسية فيه، غير أن هذا الطلب على السياسة يخفي وراءه مفارقة تكمن في أنه فيما حصل هناك تضخم مفرط في الاحتفال بالمسألة السياسية من قبل تيارات الفكر العربي المعاصر المختلفة، كان ثمة بموازاة مع ذلك فقر فكري مدقع في مجال إنتاج معرفة نظرية بالمسألة السياسية (الدولة، السلطة، المجال السياسي...) (2).

إن الفكر السياسي يفقد مضمونه المعرفي والنظري ويتحول إلى أدبيات سياسية، بل إن السمة الغالبة على هذا الفكر اليوم ليست هي الإنتاج (المعرفي) بل إعادة الإنتاج، إعادة إنتاج منظومات ومعارف مغلقة(3)، كما استولى على كثير من المثقفين شعور بأن المعرفة غير ذات رسالة إلا خدمة نفسها (4).

في ميدان تحليل تاريخ الأفكار وكما ينبه إلى ذلك ميشال فوكو Michel Foucault تتحول ثنائية المثقف والمجتمع إلى محور أساسي في تحليل النظام المعرفي اللاشعوري الذي يتحكم في حقبة تاريخية معينة، هو هذا النظام الذي يملئ الحدود بين المفكر فيه واللامفكر فيه ويؤطر لا شعوريا تفكير المثقف بحكم أنه يحدد له الممكن الثقافي الذي يتعين عليه التفكير فيه.

والأكيد أن هذا المثقف، وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي، يتحرك في "وضع ثقافي" (5) يحدد له خصوصية قوله التاريخي والإيديولوجي، ولفهم نسقه يتعين وضع أعماله في نسق وفي نفس الوقت التشبع بروحه كمثقف وإدخاله في منطق الخاص دون الانسياق إلى حد التعامي عن مركز فكره الضمني(6).

والواضح أن المثقف محكوم بنسق ثقافي يحدد له بصيغة أو أخرى وظيفة ويمهز المعنى الذي يمنحه إياه كعامل مفوض بما يسميه العروي "الإشكالية الاجتماعية" (7).

1- Abdellah Laroui : « Islamisme, modernisme, libéralisme », éd. Centre Culturel Arabe, Casablanca, 1997, p: 15.

2- عبد الإله بلقزيز، رضوان السيد: أزمة الفكر السياسي العربي، دار الفكر العرب المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أكتوبر 2000، ص: 83.

3- عمر إبراهيم الخطيب: الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 12، عدد 4، شتاء 1984، ص: 8.

4- عبد الإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، إفريقيا الشرق، 1998، ص: 20-21.

5- ينظر بهذا الخصوص:

- Abderrahim El Maslouhi (2006), « Culture de sujétion et patronage autoritaire au Maroc. Sur une anthropologie de la servitude volontaire », in RFSP, vol 56, n° 4, 2006.

- Michel Foucault : Les mots et les choses, pour une archéologie du Savoir, Gallimard, 1966.

6- عبد الله العروي: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، صياغة جديدة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1999، ص: 23.

7- المرجع نفسه، ص 27-28.

قد نكتشف أن التحليلات أو الثقافة السياسية المنتجة لحد الآن حول البنات السياسية القائمة والوسائل التي يعتمدونها الفاعلون السياسيون والاجتماعيون والاقتصاديون بالمغرب لضمان التوازنات الأساسية ومن ضمنها شرعيتها هي جزء أو خلفية من خلفيات "الإحباط" الملاحظ على صعيد النظرية والممارسة السياسييتين(1).

ويمكن تسجيل أهمية التطورات التي حدثت من خلال المرحلة الأخيرة في هذا الحقل المعرفي والتي تكاد تشكل ما يشبه القطيعة المنهجية مع ما كان سائدا من ضيق أفق ومسلّمات ومحرمات ومسكوت عنه، لكن مع تسجيل بوادر هذه القطيعة لا بد من ملاحظة ظاهرة أخرى مع بعض الباحثين لا تقل خطورة في سلبياتها عن سابقتها، تكمن في النزعة التجريدية للفكر والتي تتجلى في صعوبة التقييم الموضوعي لتجارب تاريخية طويلة أو الإدلاء بأجوبة حول قضايا عامة لها طابع تركيبي شديد التعقيد.

والواقع أن هناك أزمة في العلاقة مع الواقع الملموس وعدم القدرة على تحمل عناء الخوض في هذا الواقع في صيرورته اللامنطقية وفي شبكة تجلياته الدقيقة والمعقدة، وبالتالي فإن هذا التوجه يساهم من حيث لا يدري في تضبيب الرؤية عوض أن يعمل على استجلاء الواقع وعقلنته.

وقد تولد عن هذه الثقافة عائق سيكولوجي يكمن في وجود إفراط في الرقابة الذاتية في العمل والخطاب السياسيين(2).

وفي الواقع فرغم أن الحقبة المعاصرة تشهد اعترافا علنيا أكبر بدور العقل والعلم في حياة الإنسان وبقدرته على تغيير المعطيات، إلا أن هذا الاعتراف العلني ما زالت وسائط الثقافة العامة وكذلك أنظمة التعليم ومؤسساته تعمل على طمسه، وإضعاف قوته من حين لآخر والتشكيك فيه.

لذا، ففي الوقت الذي يحاول فيه الباحثون السياسيون رصد وتفسير الظواهر السياسية، ينظر المجتمع والنخب السياسية لهذه الرؤى بشكل متناقض، فالمجتمع يصنف تلك الرؤى على أنها مواقف تبريرية للحكومات، أما السياسيون فيعتبرون تلك الأفكار اتجاهات مناهضة أو معارضة لسياساتهم، وهنا يقع الباحثون في معضلة سوء الفهم الأمر الذي يدفع أحيانا لانزواء نخب مميزة من علماء السياسة عن التفاعل مع قضايا الأمة والاكتفاء بدورهم الأكاديمي في مدرجات الجامعات أو في الأبحاث النظرية.

إن الدولة كما يقول أحد الباحثين الفرنسيين تغطي الواقع الاجتماعي بطبقة من الإسمنت(3)، إذ تقيم ترسانات وتحصينات عتيدة حولها، فكيف يمكن دراسة واقع سياسة غير موجودة رسميا، زيادة على أن الباحث في مجال العلوم

1- عبد اللطيف اللعبي: الرهان الثقافي، المسألة الثقافية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص: 59.

2- امحمد طلاي: تقرير في نقد العقل السياسي المغربي الرسمي والمعارض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2002، ص: 65.

3- كليس أ. : بؤس علم السياسة، (مترجم) في مجلة أبحاث، عددي 11 و12، 1986، ص: 34.

السياسية يجد نفسه محكوم بإطار ثقافي واجتماعي ومناخ نفسي لا يسمح له بملاحظة إلا ما يراد له أو ما هو مسموح به رسميا واجتماعيا، الأمر الذي يحول الإنتاجات العلمية إلى خطاب حول خطاب وليس خطاب حول الواقع(1).

ويمكن القول أن هناك شبه طلاق بين المعرفة السياسية والمحيط الاجتماعي، وذلك راجع إلى نقط ضعف علم السياسة كما هو ممارس في المغرب، وكذلك إلى الفهم المتذبذب للسياسة وقضاياها من طرف المجتمع (الدولة، الأحزاب...) لهاته العلوم، كما يضاف إلى ذلك وجود فقر في مجال التنظير من حيث عدم ظهور نظريات متباينة للسياسة بالمغرب(2).

أضف إلى ذلك أن علماء السياسة في المغرب مارسوا السياسة في الجامعة عوض أن ينظروا إليها، لقد كانت لهم نظرة تكون بمقتضاها الجامعة فقط مؤسسة من مؤسسات الدولة ويجب التموقع والفعل فيها، هذا التركيز على الممارسة جعل عملية التنظير لصيقة بقضايا سياسة آنية، في الستينيات والسبعينيات حيث لم تكن هناك نظريات للسياسة في المغرب، ولكن إرهصات نظرية لقضايا ممارسة العمل السياسي من خلال مدرج الجامعة والنقابة والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

هذا فيما يخص التنظير، أما فيما يخص علم السياسة كتخصص علمي، فنلاحظ غياب التأسيس لتقليد علمي لفهم الظواهر السياسية والمؤسسات والسلوكات وتتبعها بناء على معطيات موضوعية كمية ونوعية، قليلا ما ينشغل علماء السياسة عندنا بالقضايا من وجهة نظر إحصائية ورصد تطورها عبر الزمن ومن محطة إلى أخرى، وذلك من أجل وضع أنماط وسياقات تاريخية تحاول من خلالها تفسير السلوكات السياسية والتنبؤ بها ووضع سيناريوهات لتطورها.

وفي هذا السياق تساءل ميشال كامى (Michel Camau) عن اكتمال تشكل علم السياسة في البلاد المغربية، باعتباره حقلا مستقلا أم لا؟، حيث شكك في ذلك سواء من الناحية الابستمولوجية أو المؤسساتية، مستندا في حكمه على مؤشر رصيد دول هذه المنطقة من المجالات(3).

فباستثناء مجلة مغربية مستقلة وغير منتظمة الصدور(4)أضحت علامة علم السياسة ملحقة بمجلات يهيمن عليها رجال القانون ولا تترك إلا حيزا ضيقا لعلماء السياسة(5).

ويرى كامى أن الوضع أخذ في التدهور مع مر العقود، إن العجز الذي أصاب علم السياسة في المنطقة المغربية، من حيث المهنة والمأسسة لم ينظر إليه كمؤشر قصور أو كمشكلة إلا ابتداء من نهاية الثمانينات(6).

¹- تشير الأدبيات في علم النفس الاجتماعي أن القيم أو الإطار الثقافي هي التي تشكل سلوك الأفراد، فإن كانت هذه القيم تدعو إلى الإنجاز وتحث عليه فمن الطبيعي أن يقبلوا على تحقيق الإنجاز العلمي.

²- لحسن حداد: المرجع نفسه.

³- Michel CAMAU : configurations politique et science politique au Maghreb, Revue Marocaine de science politique, p : 19.

⁴- يتعلق الأمر هنا بالمجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

⁵- من أمثلتها المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية التي تصدرها كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بالجزائر، والمجلة القانونية والسياسية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس أكادال الرباط.

⁶- Michel CAMAU : configurations politique et science politique au Maghreb, op cit, p : 19.

إن مشكلة علم السياسة ليست سوى مظهرا لمشكلة أوسع أصابت مجمل العلوم الاجتماعية، فالعجز الذي أصاب هذا العلم على صعيد المؤسسة والمهنة، ليس إلا نتيجة طبيعية لهيمنة "المبدأ السياسي" داخل حقل العلوم الاجتماعية(1).

إن بزوغ علم سياسة مستقل لم يكن شأن التيار السوسيولوجي الذي ظهر في بداية ستينيات القرن الماضي والذي استطاع تجاوز الانتماءات التخصصية والتقطيعات الأكاديمية، ومع ذلك، بدا هذا التيار، كتيار علم سياسة (politologique)، لأكثر من سبب، حيث بلور أدوات لتحليل علاقات السلطة وشكل بؤرة لتكوين جيل من الباحثين في علم السياسة وساهم في أن يكون للعلوم الاجتماعية موقع متميز داخل فضاء عمومي يشكو من ضغوطات عدة، وذلك من خلال مجلة لاماليف (Lamalif).

لقد تزامن اختفاء المجلة، التي تشكل همزة الوصل بين البحث في العلوم الاجتماعية وجمهور مثقف، مع مرحلة الجزر التي عرفها ذلك البحث، فالرقابة السياسية كانت ضاغطة، كما بدأت علاقة قوى جديدة ترتسم في الحقل العلمي عقب موت الباحث بول باسكون في 1985.

إن الإجابة عن سؤال وجود أو غياب علم سياسة ترتبن بالإجابة عن سؤال مرتبط بتمثل مفهوم "علم السياسة" وبنوعية الاختيارات المنهجية والمواضيع التي ينبغي استثمارها(2).

فبعد أن تم تصويب سهام البحث بعد الاستقلال، صوب فئات جلية وبسيطة وإعادة تركيباته وتداخلاته، اغتنت بفضل النقاش الذي خاضه باحثون أجانب، تم التركيز على مواضيع "السياسي" و"النظام" و"النسق" و"السلطة" وكانت الجهود الرامية لاستيعاب أو إدراك "الحقل السياسي"، تتمحور، لعقود، حول الحكومة ومعارضاتها، فإن الخصائص أضحت أكثر فأكثر متباينة وهامة، كما أمست التراكمات الموضوعاتية ضاغطة.

ويبدو أن الخطوط الفاصلة بين المجالات العلمية لمختلف الفضاءات ما تزال غير واضحة بشكل كبير في الحقل العلمي المغربي(3)، وسواء كانت الاتجاهات مشككة في وجود علم سياسة بالمغرب أو مقرة بذلك الوجود، فإن الاعتراف بهذا العلم أضحى أمرا واقعا، كما أصبح الباحث مطلوباً من قبل الدولة والفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

فثمة تكثيف للطلب على خبرة الباحث في مجال علم السياسة، واكبه تنوع للتمويلات المنتظمة والموجهة لأهداف دقيقة، هناك إقبال على تلك الخبرة أيضا من لدن الأحزاب ووسائل الإعلام والجهات الأجنبية.

بيد أن هذا الطلب والإنتاج المرتبط به، ما زال بعيدين عن بلوغ درجة كثافة بالشكل الذي يسمح بمسلسل استقلالية هذا الحقل المعرفي. إن الأمر لا يتعلق، في نظر الباحثين، بتجنب الخوض في المواضيع التي يعتقد أن الحاكم يؤثرها، ولكن بالاشتغال على مواضيع الانتخابات والتعبئات والنضالية أو الحزب السياسي وإعادة بناءها وفق مقاس الاستفهامات الخاصة بعلماء السياسة(4).

1- Ibid, p : 20.

2- SAAF (A), ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires, op.cit, p : 8.

3- Idem.

4- SAAF (A), ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires, op.cit, p : 11.

ومن أجل رصد واقع علم السياسة و تاريخه الاجتماعي وإعادة تشكيل الإكراهات الداخلية والخارجية التي تبدو هامة لتفسير تأخر استقلالية حقل علم السياسة، يقترح بعض الباحثين تصويب التفكير نحو زاويتين للتحليل. أولاً، كشف الممارسات المعرفية والمنهجية والتنظيمية المبنية لإنتاج المعرفة في مجال علم السياسة في المنطقة المغربية(1).

إن هذه الزاوية من الفهم، تفضل الاستفهامات حول الهوية التخصص لعلم السياسة من منظور العلوم الاجتماعية الأخرى التي يقترض منها عدته المعرفية وأنماط تساؤلاته، أما الزاوية الثانية فتركز أكثر على استعمالات علماء السياسة العملية لإنتاج المعرفة العلمية السياسية.

كما أن البحث في العلوم السياسية أضحى، أكثر فأكثر، خاضعا للتمويل من طرف المؤسسات العامة التي تطلب المشورة والخبرة في مواضيع تطبيقية محددة، وهذا لا يخدم المعرفة السياسية الحقيقية.

وتأسيسا على هذه الإكراهات، فإن وضعية العلوم السياسية، حسب الباحث بلعربي، غامضة وما يزال ينظر إليها كعلوم "مساعدة"، ولا تعدو أن تكون منتوجا فرعيا للقانون العام، وبالتالي غير "ممهّن"، مباح أن يمتنه الصحفي والدبلوماسي والأستاذ.

وعليه، لم تستطع العلوم السياسية خلال العقدين الأخيرين خلق "فرضيات حقيقية" و"أطروحات" و"تيارات" و"اتجاهات" وكذا "صراع مدارس". فهذه الوضعية، تجعل جزءا كبيرا منها في مستوى لا يؤهلها لتحليل التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعرفها المغرب، مثل الفوارق الاجتماعية والبطالة والفقر وقضايا الأمن.

بالإضافة إلى ذلك ساد حول تخصص العلوم السياسية تصور ضبابي طال عدة فئات وشرائح طلبية وآباء، (حيرة أو تذبذب في اختيار التخصص داخل شعبة القانون العام خاصة في النظام السابق قبل مجيء إصلاح سنة 1997)، وهذه الضبابية لا تحيط بهاته العلوم لوحدها، بل هي تطال مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية كالفلسفة وعلم الاجتماع، فالعلوم السياسية من هذه الزاوية الموضوعية لا تتميز عن غيرها، ولو أن خاصيتها تسعى إلى معرفة السياسي واستكشاف تجلياته في مجتمعنا عبر مختلف المجالات كالسياسة العادية والمؤسسات والسلطة الاقتصادية والسلطة الثقافية...إلخ، ولهذا فهي تتطرق لهذه المواضيع بطريقة مباشرة أكثر من التخصصات الأخرى(2).

أضف إلى ذلك أن هذه المجالات في طور التغير والتطور في بلادنا، والبعض من هذه القضايا لم يحسم بعد، كالانتقال الديمقراطي، والاختيارات الاقتصادية...إلخ. كل هذه القضايا لم تعرف طريق الحسم وهي قضايا حساسة جدا، لكنها حساسة دون أن يعني ذلك أن هناك رقابة من الأعلى، بل غالبا ما نجد أن هناك رقابة ذاتية هي التي تمنع البحث من التقدم في مجال العلوم السياسية(3).

1- M'hammedBelarabi : « La sciences politique au Maroc, autonomie VS syndrome caméral », Revue Marocaine de science politique, op.cit, p : 85.

2- عبد الله ساعف: أحاديث في السياسة، مرجع سابق، ص: 42.

3- عبد الله ساعف: المرجع السابق، ص: 43.

الخاتمة

وكخلاصة يمكن القول أن معركة إثبات وجود العلوم السياسية قد حسمت منذ أكثر من خمسة عقود من الزمان وجرى تأكيدها في العقدين الأخيرين من خلال الإصلاحات التي همت التعليم العالي، حيث تم الإقرار على تدريسها ووجودها، فارتفع بذلك عدد الباحثين والأبحاث المنجزة والمنشورة، وعدد وحدات التكوين والبحث ومراكز البحث قد تضاعف بشكل محسوس مع التحفظ بخصوص إيجاد ميكانيزمات التقييم، حيث مازال لكل واحد الحرية للإدلاء بوجهة نظره حول الجودة والقيمة لهذه المساهمات.

ولكن الوجود شيء وموقع وفعالية هذا الوجود شيء آخر، فرغم الاعتراف المؤسسي بهذا التخصص العلمي، إلا أن ما أنتج من معرفة أكاديمية قد جعل هذا الوجود هامشيا وجعل فاعليته في التأثير والمساهمة في بلورة سياسات عمومية محدودة إن لم يكن معدوما، وذلك نظرا للعوائق والصعوبات التي واجهت مساره.

إن الحاجة إلى علم السياسة وإلى العلوم الاجتماعية بوجه عام تتأكد يوميا وتزداد مع تعقد الظواهر السياسية، وتفاقمها في المشهد المجتمعي.

يتعين الوعي أولا أن العلوم السياسية كانت ولا زالت معرفة تتمهن الشغب والشقاء، وترتكب دائما إلى النقد والمساءلة، ومع ذلك يلاحظ دائما حتى في تخطيط السياسات التنموية أن هناك أهمية خاصة للموقف السياسي.

قائمة الهوامش:

- John Cockly : «Dans l'organisation de la science politique, la dimension internationale», Revue internationale des sciences sociales, 2004/1, N°179.
- Décret n° 046.60.2, 15 Mai 1961, portant création de l'institut des études politiques, B.O, n° 1962.
- أحمد بوجداد (تنسيق): المعرفة والسلطة بالمغرب: قضايا راهنة، (الجامعة المغربية وحصيلة البحث العلمي السياسي رصد حالة)، الطبعة الأولى، أبريل 2005.
- أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مقارنة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب، الطبعة الأولى، 2000.
- مرسوم رقم 2-62-278، يغير بموجبه المرسوم، رقم 2-60-046، الصادر في 15 مايو 1961، المتعلق بإحداث معهد الدراسات السياسية، يلغي الفصول 2، 5، 7 و8 من المرسوم السابق، ويؤكد أن المعهد يكون لفائدة كلية الحقوق.
- Palazzoli (C.): «Le Maroc politique de l'indépendance à 1973», Sindibad, Paris, 1974.
- Waterbury (J.): «Le commandeur des croyants, la Monarchie et son élite politique», PUF, Paris, 1975.
- SAAF (A): « Politique et savoir au Maroc », éd. SMER 1991.
- SAAF (A): « Images politiques du Maroc », éd. Okad, 1987.
- عبد الله ساعف: أحاديث في السياسة المغربية، منشورات الزمن، كتاب الجيب، 2002، ص: 36-37.

- Jamil SALMI: « Crise de l'enseignement et reproduction sociale au Maroc », DES, Faculté Hassan II des S.C.J.E.S, Casablanca, 1985.
- حسين اجواوين: إشكالية الانفتاح بين الجامعة المغربية والمجتمع الإداري، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط، 2001/2000.
- الحاج شكرة: الجامعة المغربية بين محاولات الإصلاح وضرورة التغيير، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 60، يناير-فبراير 2005.
- عز الدين العلام: المغرب كموضوع سياسي، المجلة المغربية لعلم السياسة، العدد الأول، نونبر 2010.
- SAAF (A.): « Politique et savoir au Maroc », S.M.E.R., 1991.
- SAAF (A.): « De la science politique », AL Assas, 90, Décembre 1988, Janvier 1989,.
- محمد نور الدين أفاية: البقاء - الإصلاح - عن العمل السياسي في زمن العولمة، منشورات رمسيس، ماي 1999، المعرفة للجميع، العدد 6.
- ناصيف نصار: منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، دار الأمواج، طبعة أولى، 1995.
- SAAF (A.), EL MASLOUHI (A.): « Une science politique camérale : pratiques et contraintes du champ politologique au Maghreb », 10^{ème} congrès du FSP, Grenoble, 7-9 septembre 2009.
- (P) WEINGART : « Expertise Scientifique et responsabilité politique : les paradoxes de la science en politique », Bénédicte Zimmermann (sous/dir), les sciences sociales à l'épreuve de l'action, le savant, le politique et l'Europe, éd. De Maison des Sciences de l'Homme, 2004.
- SAAF (A) ELMASLOUHI (A) : La science politique au Maghreb trajectoires et syndrome caméral, Revue Marocaine de science politique, N°1, novembre 2010.
- Toyz Mohammed : « La science politique à l'écoute des discours et de la rue, les illusions de regard », in Michel CAMAU (Dir), sciences sociales, sciences morales, itinéraires et pratiques de recherche, collection recherche sur le Maghreb contemporain, ALIF, édition de la méditerranéen, Tunis, 1995.
- عبد الله ساعف: الحاجة إلى المجلة المغربية لعلم السياسة، المجلة المغربية لعلم السياسة، العدد الأول نونبر 2010.
- رحمة بورقية: العلوم الإنسانية والاجتماعية ومتطلبات التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، سلسلة ندوات رقم 8، 1998.
- أحمد منصور مصطفى: نحو تركيز مهني للعلوم السياسية والإدارة العلمية في الجامعات العربية: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 37، عدد 2، 2009.
- محمد جابر الأنصاري: العرب والسياسة، أين الخلل؟ جذور العطل العميق"، دار الساق، الطبعة الأولى، 1998.
- Abdellah Laroui : « Islamisme, modernisme, libéralisme », éd. Centre Culturel Arabe, Casablanca, 1997.
- عبد الإله بلقزيز، رضوان السيد: أزمة الفكر السياسي العربي، دار الفكر العرب المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أكتوبر 2000.
- عمر ابراهيم الخطيب: الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 12، عدد 4، شتاء 1984.
- عبد الإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، إفريقيا الشرق، 1998.

- عبد الله العروي: الإيديولوجيا العربية المعاصرة، صياغة جديدة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1999.
- عبد اللطيف اللعبي: الرهان الثقافي، المسألة الثقافية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.
- محمد طلاي: تقرير في نقد العقل السياسي المغربي الرسمي والمعارض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2002.
- ابراهيم بدران: حول مفاهيم العلم في العقلية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 116، 1988.
- كليس أ.: بؤس علم السياسة، (مترجم) في مجلة أبحاث، عددي 11 و12، 1986.
- لحسن حداد: علم السياسة والأحزاب السياسية، نفور متبادل، صحيفة الحركة، العدد 6251، السبت والأحد 5-6 أبريل 2008.
- M'hammed Belarabi : « La sciences politique au Maroc, autonomie VS syndrome caméral », Revue Marocaine de science politique, novembre 2010.

دوافع الإصلاح السياسي في الدول المغاربية: تونس نموذجا Motives of political reforms in the Maghreb countries

د. سالك نبيلة (جامعة باتنة 1) Dr Salek Nabila (University of Batna1)

ملخص:

طرحت في السنوات الأخيرة وتحديدًا بعد ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي" عدة مفاهيم أهمها مفهوم الإصلاح السياسي الذي يحمل عدة معاني، كالدعوة لإحلال الديمقراطية والحدادة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة كخطوات أولية وضرورية في العملية الإصلاحية، التي ستقضي حتماً بإمكانية التغيير السياسي الذي يعبر عن نقلة نوعية من مرحلة إلى أخرى. وفي ظل التطورات التي عرفتتها الدول المغاربية (تونس نموذجا) وعلى جميع المستويات، يطرح إشكالات محورية حول الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشعوب للمطالبة بالعملية الإصلاحية في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، الدوافع، الديمقراطية، الاستقرار، النظام السياسي.

Summary :

floated in recent years specifically after mastalh to call it the « Arab spring » several concepts such as political reform, carrying several meanings such as the call for democracy and modernity and social justice and equality as essential first steps in the reform process Will inevitably led to the possibility of political change that reflects a paradigm shift from one stage to another. In the Maghreb countries like Tunisia, and developments at all levels, poses another form about the motives and the reasons lead to demand different levels of reform process, and that's what we will try to answer in this paper

Key words: Political reforms- Democracy -Satbility -Political System

مقدمة

يعتبر مصطلح الإصلاح السياسي من المصطلحات الشائعة في وقتنا الحالي، خصوصا بعد ثورات ما يسمى بـ "الربيع العربي" التي أعادت صياغة العلاقة بين الشعوب وحكامها، وأدى مطلب الإصلاح السياسي إلى التجديد في الرؤية والطرح لنظرة هذه الشعوب للنظام السياسي، وطبيعة واجباتهم، والحقوق التي تترتب على الفئة الحاكمة لهم. وبغض النظر عن اختلاف مطالب الشعوب في كل قطر من الأقطار، إلا أنها تتفق في أسس عامة، هي الحرية بكافة أشكالها، وضمان الحقوق والحفاظ عليها، ومحاربة الفساد وما يتنافى مع تحقيق المساواة بينهم، وتحقيق العدل في جميع مناحي الحياة داخل الدولة.

من هذا المنطلق يعتبر الإصلاح، في البلدان العربية عموما والمغربية خصوصا، مدخلا مهما للتمكين للمشروع الديمقراطي في سياق عربي، وسبيلا لإعادة التوازن المفقود بين الحاكم والمحكوم، ولتعزيز دور المواطن في الشأن العام، مع اضطلاع الدولة بدور متقدم في مجال العمل على تمدين المجتمع وتحديثه وإصلاحه مؤسساتيا وفكريا وسلوكيا وأن تبادل بما لها من حضور رمزي وأداتي، ومؤسسي، بتبني مشروع الإصلاح والدمقرطة، على نحو يقلص من الفجوة بينها وبين المواطن، ويسهم في بلورة مصالحة بين النظام الحاكم وجموع المحكومين، ويُجَنَّب الدولة مخاطر الهزات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية العنيفة. وينبغي هذا التصور على اعتبار الديمقراطية مشروع مرحلي، يتحقق بالتشارك بين السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني. ومن أهم العوامل التي تدفع باتجاه العملية الإصلاحية الوعي العام والمعرفي، وسعي النخب باختلاف مستوياتها الفكرية والثقافية لإقناع الشعوب بضرورة الإصلاح السياسي للوصول إلى مرحلة أهم وهي التغيير السياسي.

لكن واقع الدول المغربية لا يتماشى مع هذا الطرح لأن أغلب الأنظمة السياسية بقيت لعقود من الزمن تنظم الحياة السياسية وفقا لرؤيتها الخاصة وبما يتناسب مع مصالح النخب الحاكمة، وأصبحت تقوم بأدوار أجهزة أخرى فاستباحت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من القيام بواجباتها والأخذ بمبدأ المسؤولية، وتعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة.

على هذا الأساس نحاول في هذه الورقة بالاعتماد على المنهج الوصفي-التحليلي ومدخل تحليل النظم الإجابة عن الإشكال الرئيسي والذي يتمحور حول الدوافع الحقيقية والأسباب المباشرة التي تدفع بالشعوب نحو المطالبة بالإصلاح السياسي، وأخذنا تونس كنموذج للدراسة.

أولا: الإصلاح السياسي: مقارنة مفاهيمية

1- تعريف الإصلاح السياسي:

يعرف الإصلاح السياسي على أنه "تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليه في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا، ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات مثل التنمية السياسية والتغيير السياسي".¹ كما يعرف بأنه "عملية تعديل

¹: هشام سلمان حمد الخلايلة، " أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، 1999-2012"، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة الأوسط، 2012)، ص 5-6

وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، وبذلك تطوير وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا وإقليميا ودوليا¹.

ويرى تيار آخر بأن تحقيق الإصلاح المنشود يتطلب تحقيق الديمقراطية الإنسانية من خلال:

- احترام المواطن وبالتالي التأسيس للمواطنة التي تعتبر أساس الديمقراطية في المجتمع.
- منع الاستئثار بالسلطة واحتكارها لعقود من الزمن، لذا يتحتم وعلى نحو صارم وضع القوانين واحترامها وتفعيل أدوات المراقبة والمساءلة.
- إعلاء شأن الأمة على شأن الدولة من خلال تقوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.
- المساواة السياسية والقانونية الكاملة بين كل فئات المجتمع، ووضع كل الضمانات لحماية هذه المساواة من أي انحراف سياسي أو مذهبي².

2- الإصلاح السياسي والمصطلحات ذات الصلة

يتداخل الإصلاح السياسي مع العديد من المصطلحات مثل التغيير السياسي الذي يعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى انتقالاتاً يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معا وهو نوعان: التغيير الجذري والتغيير الإصلاحي. من المفاهيم أيضا التنمية السياسية وهي عملية دينامية تتضمن منظومة من التغييرات البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية، كما تعبر عن عملية تطوير واستحداث نظام سياسي عصري ذو سمات وأبعاد تقدمية بدرجة أو بأخرى³.

أما التحول السياسي فقد تم تعريفه كسلوك وكأسلوب، فالأول فيعني أن التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى موقع آخر، أو من وضع ديمقراطي إلى آخر غير ديمقراطي كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

أما التحول السياسي كأسلوب فيعني التركيز على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي. عموما يقصد بالتحول السياسي انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله...كما يخضع لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية⁴.

¹: مالك عبد الرواق اللوزي، " دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)", شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، (2012)، ص 46.
²: رواء زكي الطويل، مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية، ط 1، (الأردن: دار أيلة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 16.

: عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، ج 2، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص 9-113.
⁴: عياد محمد سمير، " إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات"، الجزائر: الشلف)، ص ص 4-5.

كما يشير الإصلاح السياسي في جانب من جوانبه إلى فكرة التحديث السياسي، التي تدور في مجملها حول نقل النماذج وانتقال المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً، ونجد هذا المعنى واضحاً في تعريف "هنتنجتون" الذي يرى بأن التحديث هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه¹، بناءً على تحقيق الديمقراطية والتغيير المضبوط والهادف إلى التطور السياسي والمؤسسي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

ثانياً: دوافع عملية الإصلاح السياسي

إن الأوضاع المتأزمة التي تميز مجتمعات الدول العربية والمغربية خاصة، أدت إلى المطالبة بضرورة الإسراع في عملية الإصلاح السياسي، لأن المشاكل التي يعيشها المواطن في هذه الدول تفاقمت وازدادت حدة لتتحول إلى أزمات متجذرة في المجتمع. ومن أهمها ما يلي:

1- أزمة الشرعية:

يؤكد "لويس ديمون" Louis Daymon أن النظرية السياسية لا يمكن أن تكون نظرية أي سلطة، وإنما نظرية "السلطة الشرعية" وهذا يعني عدم إمكانية اقتصر السياسة على ممارسة السيطرة وغاياتها، وإنما يجب التركيز على ما يجعل هذه السيطرة ممكنة، والشرعية هي وسيلة لديمومة واستقرار السلطة. وقد جاء تعريف "موريس ديفرجيه" M. Duverge ليؤكد أن الشرط الأساسي لشرعية النظام السياسي هو امتثاله للإجماع الشعبي واستجابته للتطلعات الشعبية².

بالنسبة للأنظمة السياسية المغربية فإنها تفتقد للشرعية في ممارستها للسلطة، حيث تنسم شرعيتها بأنها شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة السياسية، وأصبحت ظاهرة استمرار النظام الحاكم مصاحبا لواحديته في القيادة والفكر والأيدولوجيا، وأكثر من ذلك تجسيد ظاهرة أبوية الحكام.

ويرى "هدسون" Hedson أن هناك خمسة مكونات أساسية لفهم مسألة الشرعية في الدول العربية وهي:

- الهوية العربية: وهي قائمة على عنصرين أساسيين: اللغة والدين مؤكداً على أهمية الإسلام في الحياة السياسية سواء فيما يتعلق بشرعية الحاكم أو في مجال تعبئة المعارضة.

- التعددية الثقافية: حيث توجد أقليات إلى جانب الأثرية العربية، والطوائف الدينية إلى جانب الإسلام.

- أزمة السلطة العربية التي ضعفت قواعدها التقليدية والعقلانية في آن واحد.

¹: حسين بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها"، (شهادة ماجستير في التنظيمات الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008)، ص ص 46-47.

²: أحمد ناصري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2008، ص ص 352-353.

-آثار الإمبريالية على المنطقة: فثقل الهجوم السياسي الغربي على العرب والذي رافقه هجوم ثقافي أشد إيذاء على الهوية العربية، قد أضعف من قدرة الحكام العرب على إرساء بنى سياسية شرعية.

إن الأنظمة السياسية العربية فشلت في أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة، وتم اختزال "الدولة" في يد نخبة سياسية محدودة، ففشلت في إشاعة مفهوم الديمقراطية والقانونية كإطار لتنمية مفهوم المواطنة، إضافة إلى عدم حصول هذه الأنظمة على شرعيتها ولم تصل إلى السلطة بشكل ديمقراطي (مثل الانقلابات العسكرية)¹، والإشكال المطروح أنها تمارس هذه السلطة بشكل أسوأ من الحصول عليها، ويهدف الحصول على أكبر عدد من المؤيدين والبقاء على قمة الهرم السياسي، تلجأ إلى أسلوب العنف والترهيب.

وعلى الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في البلدان المغاربية، من حيث الشكل السياسي، إلى أنظمة ملكية (مثل المغرب) وأخرى جمهورية (مثل تونس)، إلا أنها تعاني من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة. وتتجسد هذه الأزمة في أن الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة فشلت في استيعاب التحول الاجتماعي الهائل، وتلجأ في معظم الأحيان إلى حل بعض المشاكل كمصدر للشرعية (مثل مشكل السكن)، أو اللجوء إلى سياسات التأزيم من خلال تضخيم بعض المشاكل مع دول الجوار كمشكلة الحدود ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة. إضافة إلى عجز النخب الحاكمة عن معالجة التوترات الاجتماعية الناجمة عن الحرمان الطبقي وغياب المشاركة السياسية، فضلا عن تدخل قوى إقليمية ودولية لإثارة هذه العوامل².

نخلص إلى أن الشرعية في البلدان المغاربية ومن بينها الجزائر، تعاني من أزمة مزمنة تلقي بذيلها على الحياة السياسية الداخلية وتضع الكوابح في سيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي، وهذا ما دفع الشعوب للمطالبة والسير نحو الإصلاح السياسي³.

2- أزمة الاستقرار السياسي:

اختلف الباحثون والمختصون في الأبحاث والدراسات المجتمعية والسياسية حول مفهوم عدم الاستقرار السياسي، حيث لا يكاد يخلو أي مجتمع من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث يعتبر مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

وقد عرف عدم الاستقرار السياسي بأنه "وضعية تتسم بالتغيير السريع غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي". وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في: اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام⁴.
إن لأزمة الاستقرار السياسي في الوطن العربي عموما والبلدان المغاربية خصوصا ثلاثة أوجه:

1: أحمد ناصري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مرجع سابق، ص ص 380-381.

2: المرجع نفسه، ص ص 382-384.

3: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 142.

4: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 56.

- أزمة استقرار الدولة: يشير الدكتور "أحمد وهبان" في كتابه "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" إلى أن أزمة استقرار الدولة تنشأ بفعل التباين العرقي لأفراد المجتمع الواحد واستئثار مجموعة عرقية بالسلطة دون غيرها، مما ينشئ مجموعات سياسية واجتماعية تهدف إلى الانفصال.

- أزمة استقرار النظام السياسي: تنشأ هذه الأزمة بفعل الانقلابات السياسية التي تطيح بحكومة ما فينشأ نظام سياسي آخر يحمل توجهات أيديولوجية، وبرامج عمل تختلف عن النظام القديم مما يغيب إمكانية التداول السلمي للسلطة.

- أزمة تنظيم السلطة: يقصد بتنظيم السلطة خضوع تقلدها وممارستها وتداولها لنظام قانوني (دستور) مسبق، بحيث يلتزم الحاكم والمحكوم على قدم المساواة بأسس هذا النظام. وأزمة تنظيم السلطة هي إحدى ظواهر التخلف السياسي، وتتمثل في احتكار السلطة الحاكمة للقرار وانفرادهم به، وتعطيل الدستور الذي هو دستور شكلي في العديد من الدول المغاربية، وتمتد هذه الأزمة لتشمل اعتلاء السلطة وممارستها أو تداولها وشخصتها في شخص القائد أو الحزب الأوحيد.

من أهم الدلالات التي تبرز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول إضافة إلى الانقلابات العسكرية، كما هو الشأن في موريتانيا، هناك أيضا:

-الاعتيالات السياسية داخل الدولة؛

-الإضرابات العامة؛

-وجود حرب العصابات؛

- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي؛

-عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة؛

-أعمال الشغب داخل نظام الدولة؛

-الثورات التي تقوم داخل الدولة؛

-المظاهرات المعادية للحكومة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن البنى السياسية في هذه الدول تتميز بخصوصية المجال السياسي بمعنى أنه ملكية خاصة للسلطة وللنخبة الحاكمة وليس ملكية عمومية لسائر قوى المجتمع، ولا يبقى ثمة من معنى للاستغراب لحرمان قوى المعارضة من حقها المشروع في التعبير والعمل¹.

3-أزمة المشاركة السياسية وضعف مؤسسات المجتمع المدني:

أ- أزمة المشاركة السياسية: إن المشاركة هي تلك المساهمة في الحياة السياسية، خاصة من خلال العملية الانتخابية سواء بالترشح أو بالتصويت، على الرغم من أن المشاركة تحمل معنى أشمل، إذ تعتبر " كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو

¹: عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 18.

4- أزمة الفساد السياسي:

يقصد بالفساد السياسي إساءة استخدام السلطة العامة من طرف الحكومة، لأهداف غير مشروعة عادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، وكل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ ومحاباة الأقارب¹.

وللفساد السياسي ثلاث صور تتمثل في فساد القمة أو ما يطلق عليه الفساد الرئاسي، ويشمل هذا النوع من الفساد ذروة الهرم السياسي، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة. ونجد أيضاً الفساد المؤسسي أي فساد بعض أعضاء السلطات الثلاث أو فسادها كلياً، ثم يأتي الفساد الحزبي والانتخابي، ويقصد به فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل وتزوير الانتخابات².

ويرتبط الفساد السياسي في الدول العربية والمغربية على وجه الخصوص، بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم المؤسسات السياسية في الدولة. فانتشار الفساد في أنماط مختلفة من الأنظمة المغربية على اختلاف أنواعها، يكشف بوضوح عن أن هذا الفساد ما هو إلا ثمرة طبيعية لتوارث السلطة وغياب النخب المؤسسية التي تتحرك بوازع الحرص على المصلحة العامة، وتمارس دورها الرقابي بشفافية وبالتالي تم التأسيس لظاهرة التخلف السياسي في المنطقة وفق منطق الاستغلال.

إن الفساد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع السلطة السياسية في الوطن العربي عموماً، وتحديدًا في ظل غياب الشرعية، فهذه الدول أصبحت تمارس السياسة كطريقة للوصول إلى تجميع الثروات باستخدام المنصب السياسي وإخضاع المؤسسات السياسية والاقتصادية لخدمة المصالح الفردية، كل هذا يحصل في غياب مؤسسات رقابة ومحاسبة فاعلة.

ثالثاً: دوافع الإصلاح السياسي في تونس

ما يشهده العالم العربي من ثورات وانتفاضات واحتجاجات، أشبه ما يكون بزلزال يقلب الأوضاع ويكسر صورة أنظمة حكم سادت لعقود من الزمن، ويطيح بنماذج لدول رسخ حكامها في أذهان شعوبهم على أنها مسلمة وبيدهيات غير قابلة للتغيير. لكن تونس كدولة مغربية غير شعبيها هذا المنطق السائد بتجربة غير متوقعة. لكن الأكيد هو وجود دوافع خفية أو معلنة جعلت من حادثة سيدي بوزيد القطرة التي أفاضت الكأس، وفيما يلي أهم الدوافع:

1- ضعف مصادر الشرعية: تعد أزمة الشرعية من أهم وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدولة التونسية، لأنها لم تمس النظام فحسب بل والدولة أيضاً، مما جعل من إشكالية الشرعية سياسية مركبة لما للدولة من أهمية جوهرية في تثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانوني من جهة أخرى. فعندما اختزلت السلطة في تونس واحتكرت من طرف

¹: أحمد شلي، الفساد السياسي أسباب وطرق مكافحته سياسياً، إدارياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)، ص7

²: كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة الجزائر"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012)، ص ص30-35.

شخص الرئيس وأقاربه، وتم اللجوء للقوة والعنف لتثبيت هذه السلطة كانت النتيجة هي خلق معارضة شعبية اجتماعية وسياسية واسعة النطاق.¹

2- العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية: عرفت تونس في عهد الرئيس السابق "بن علي" أوضاعا اقتصادية تميزت بارتفاع الأسعار وزيادة الفقر وارتفاع معدل البطالة، مع تجاهل الدولة لهذه المشكلات الأساسية ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وبالتالي فقد ساهمت في تعطيل قوة بشرية هائلة قادرة على تحقيق التنمية والتقدم.²

ففي تونس نجد أن أقلية تعيش في كنف النظام السياسي هي المتحكمة في الجزء الأكبر من الدخل القومي، في حين بقيت أغلبية الشعب عرضة للفقر والبطالة والحرمان من التنمية والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي.³

3- إنتشار الفساد السياسي والإداري: إن طبيعة النظام السياسي السابق في تونس جعلت الفساد السياسي والإداري مؤطرا إلى درجة أنه ارتقى ليصبح مؤسسة قائمة بذاتها، تمارس ضغوطا منظمة وممارسات شائعة الانتشار. وقد أصبح الفساد مؤشر واضح على طبيعة ومستوى المظاهر العامة لأزمة الدولة ونظامها السياسي، وفي مقدمة هذه المظاهر غياب أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية والشعبية، وانعدام الشفافية في ممارسات الدولة، وسيادة العلاقات غير المشروعة بين السلطة والمال.

رابعا" النتائج المترتبة عن الإصلاح السياسي في تونس

1- على المستوى الداخلي: يمكن إيجاز النتائج في النقاط التالية:

-كسر حاجز الخوف لدى مختلف الفئات الشعبية؛

-التطور الواضح في السياسة الإعلامية التونسية والتأكيد على إصلاح الإعلام بعيد عن كل التجاذبات السياسية حيث يعتبر الإعلام حق للمواطن وليس ملكا للحكومة ولا للمعارضة؛

-إعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني الذي يعتبر القوة المضادة في تونس، والقوة القادرة على الدفاع على حرية التعبير⁴؛

-عملت وزارة التربية في تونس على إصلاح منهجي للمنظومة التربوية، وشكل هذا الحدث الخطوة الأولى في إطار عملية التشاور الوطنية، واتخذت عدة تدابير باعتماد التشريعات والآليات اللازمة لضمان مشاركة وطنية واسعة في عملية إصلاح التعليم.

2- على المستوى الخارجي: من أهم نتائج الثورة التونسية تأثيرها الكبير على العديد من الدول، وأصبحت محور حديث وسائل الإعلام العالمية. وعملها كان من أهم نتائجها ما حدث في مصر وتنحي الرئيس "حسني مبارك" عن السلطة وإعلان الرئيس

1: حسين توفيق إبراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ص 56-57.

2: برهان غلي، "الدولة الحديثة القطرية والقومية وعناصر نقدها"، مجلة العربية، 28 أبريل 2013، ص 11.

3: يوسف صايغ، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص 55-60.

4: علي عبده محمود، "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج"، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm>

اليمني "علي عبد الله صالح" عدم ترشحه للرئاسيات، وقيام الحكومة الكويتية بصرف منح مالية للشعب وإقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة.

خاتمة:

ما نخلص إليه في ختام هذه الورقة هو أن عملية الإصلاح السياسي نسبية ومرحلية، ولا بد أن تتماشى مع التغيرات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، وهي فكرة انتقال نحو مسار جديد يكون فيه للشرعية والديمقراطية ومكانة الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني حضور قوي وكلي.

إن الدعوة للإصلاح السياسي في دولنا تأتي استجابة للدعوات الوطنية التي تعتبر الطبقات المكافحة والكادحة في المجتمع هي مصدرها الأصلي وهي الأكثر تضرراً من عدم شرعية النظام ومن الفساد بكل أشكاله، ثم يأتي دور النخب الفكرية والثقافية ومختلف الحركات السياسية لتزكي هذه المطالب وتعمل على التعبئة الجماهيرية لإيصال هذه المطالب للسلطات الوصية.

لكن ما حدث في الدول المغاربية هو أن رغبة الشعوب في إيجاد حلول لمشاكلها والوصول إلى مستوى معين من البناء الديمقراطي والمؤسسي، جعلها لا تفرق بين الإصلاح والتغيير، وأصبح الهدف هو إحداث تغيير جذري وعلى كافة المستويات، وهذا يحتاج لفترة زمنية أطول ولقدرات وإمكانات أكبر.

الإحالات المرجعية:

- 1- الزيات، عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، ج2، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)
- 2- الكواري وآخرون، علي خليفة ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
- 3- اللوزي، مالك عبد الرواق ، " دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)"، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، (2012)
- 4- بلقزيز، عبد الإله ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)
- 5- بقدي، كريمة ، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة الجزائر"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012)
- 6- بن كادي، حسين ، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، (شهادة ماجستير في التنظيمات الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008).
- 7- بن صالح سلطان، خالد ، "أزمة المشاركة السياسية"، على الموقع:

<http://lahmedwahban.com/laforumlviwtopic.php?f-11t-4633>

8-تركمانى، عبد الله، "المجتمع المدني في العالم العربي الواقع والمعوقات والآفاق"، على الموقع:

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid-169901>

توفيق إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

9-حمد الخليلية، هشام سلمان، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية،

1999-2012"، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة الأوسط، 2012)

10-حسن سميع، صالح، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ط1، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر،

1988)

11-زكي الطويل، رواء، مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية، ط1، (الأردن: دار أيلة

للنشر والتوزيع، 2010)

12-محمد سمير، عياد، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني

حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات"، الجزائر: الشلف)

13-محمود، علي عبده، "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج"، على الموقع:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm>

14-ناصرى، أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد 25، العدد الثاني، 2008

15-صايغ، يوسف، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

1992) أحمد شلي، الفساد السياسي أسباب وطرق مكافحته سياسيا، إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا، ط1،

(الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012)،

16-غلي، برهان، "الدولة الحديثة القطرية والقومية وعناصر نقدها"، مجلة العربية، 28 أبريل 2013

17-أحمد شلي، الفساد السياسي أسباب وطرق مكافحته سياسيا، إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا، ط1، (الإسكندرية:

المكتب العربي الحديث، 2012)، ص7

18-كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة الجزائر"، (مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012)، ص ص

30-35.

-حسين توفيق إبراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ص 56-57. 19

-برهان غلي، "الدولة الحديثة القطرية والقومية وعناصر نقدها"، مجلة العربية، 28 أبريل 2013، ص ص 11. 20

21-يوسف صايغ، من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)،
ص ص 55-60

22-علي عبده محمود، "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج"، على الموقع:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm>



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي